الغيداء
Al-Ghaidaa

عدد خاص

العدد الاربعون صيف 2013 – تصدر عن شبكة فلسطين للمرأة – غزة

المختارة..!

مُعيقات وتحدّيات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية..

برنامج الـ (MDGIF) بين ربيعيه.. هل اشتمّت النساء عبقه واستشرفن أهدافه؟!

الغيداء

العدد الأربعون - تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

في هذا العدد

أتقنَ بدعمه صنوفاً من المأكولات..

برنامج "الأهداف الإنمائية للألفية".. تأشيرة للفتيات الصم نحو مستقبل واعد

موهبةٌ وطموح.. وأيدٍ ناعمةٌ.. ودعم مادي ولوجستيي.. هي كلّ ما امتلكته مجموعة فتيات من الصُمّ لصناعة المأكولات والمعجّنات والحلويات. فاستطعن تجاوز كلّ الصعاب.. الاجتهاد والعمل والتصميم؛ كانت كلها أقوى من هاجس الخوف من الفشل.

اقرأ المزيد.. 8

قراءة في الأهداف الإنمائية للألفية بعد اثني عشر عاماً من إقرارها:

جردة حساب فلسطينية..!

بتاريخ 8 يوليو/تموز عام 2000؛ أقرّت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف الألفية وغاياتها المتمحورة حول مكافحة الفقر والجوع والحد منه وأيضاً تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي وتعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في صنع القرار وتحسين الرعاية الصحية للأمومة وتحسين الصحة النفاسية ومحاربة الإيدز والملاريا والأمراض السارية الأخرى

اقرأ المزيد.. 10

ألو...121

خط "سوا".. واحة صحية لفضفضة النساء في صحراء الكبت

"أحتاجُ لمن يسمعُ شكواي وهمّي. ولا أجدُ أحداً بجانبي في كثيرٍ من الأحيان من كثرة الظلم والعنف الذي أتعرّض له من قبل أخي أصبحتُ أشعرُ بالإعياء الشديد وارتفاع الضغط. بتُّ أخشى على صحتي؛ فالمشكلات النفسية تنعكس على جسدي بشكلٍ كبير؛ لكن وجود خط مساعدٍ ومجاني مكّنني من التفريغ واستشارة مختصين. وهذا ساعدني كثيراً على حلّ مشكلاتي بشكلٍ منظّم".

اقرأ المزيد.. 38

حراك ثقافي وفكري تحدثه أنشطة برنامج الأهداف الإنمائية للألفية لدى النساء الريفيات في قطاع غزة

بوجهٍ مفعمٍ بالنشاط والتفاؤل أطلّتْ علينا "أم محمد".. مشيتها كطفلةٍ حالمةٍ بين بساتين فردوسية. تسير إلى القمة بخطىً ثابتةٍ. سرّ نجاحها حبُّها لمساعدة الغير على حسب وقتها. تحدّت المستحيل رغم ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. هي بطلةٌ لقصةٍ منسيةٍ سطّرت خطوطها بقممها وحبّها لمجتمعها.

اقرأ المزيد.. 40

فصلية الغيداء

تعنى بشؤون النساء في فلسطين

تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

المدير العام

نائلة عايش

غزة - النصر - شارع اللبابيدي

Tel: 2877311 - 2877312

Fax: 2877313

الإشراف العام

آمال صيام

سكرتيرة التحرير

سمر الدريملي

هيئة التحرير

محمد أحمد

ريم البحيصي

تدقيق لغوى

محمد السويركي

إخراج وتصميم

شريف سرحان

صور فوتوغرافية

سمر أبو العوف

محمود سلام

الافتتاحية ---------- 4

مركز "حياة" تجربة وليدة لدعم وحماية النساء المعنّفات في غزة ---------- 5

برنامج "الأهداف الإنمائية للألفية".. تأشيرة للفتيات الصم نحو مستقبل واعد ---------- 8

جردة حساب فلسطينية..! ---------- 10

خطوة فعّالة على طريق دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ---------- 12

المشاركة السياسية للمرأة: مطالب عادلة وحقوق ---------- 15

نساء يسطرن حياتهن بحروف من ذهب ---------- 18

مُعيقات وتحدّيات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ---------- 20

المختارة..! ---------- 24

كاميرا الغيداء ---------- 26

حوار "الغيداء" مع حنّا نخلة ---------- 28

دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية.. ---------- 30

العنف ضد المرأة.. ---------- 32

برنامج الـ (MDGIF) بين ربيعه.. هل اشتمّت النساء عبقه واستشرفنّ أهدافه؟! 34

مذكرات زوجة واقعية ---------- 35

نساء يبدعنّ في مشاريعهن الصغيرة ويحاربنّ الفقر ---------- 36

ألو... 121 ---------- 38

حراك ثقافي وفكري تحدثه أنشطة برنامج الأهداف الإنمائية للألفية ---------- 40

شُحاجُ الأنقاض ---------- 42

هي ---------- 43

من هنا وهناك..! ---------- 44

تحالف "أمل".. ---------- 46

الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء ---------- 47

حتى تنتصر الأمم المتحدة للنساء.. عليها أن تنتصر لنفسها ---------- 48

على موعد ---------- 50

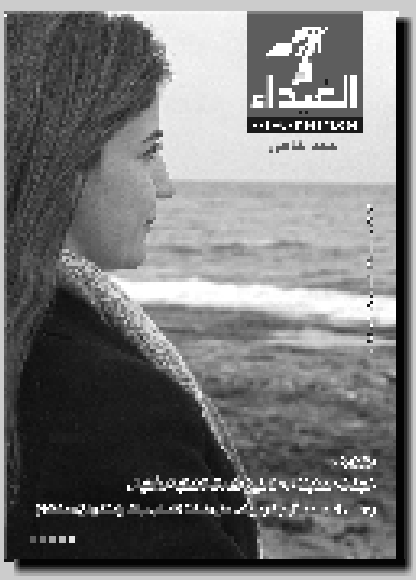

صور الغلاف:

بعدسة سمر أبو العوف

http:// www.wac.ps

نستقبل مشاركاتكم وآرائكم

عبر البريد الإلكتروني

ghaidaa@wac.ps

ملاحظة: الآراء المنشورة في المجلة

تعبر عن وجهة نظر أصحابها

الافتتاحية

العزيزة.. السيدة "كهرباء"..!

حين أقرّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف "الألفية الإنمائية" في العام 2000، التي كانت تبغي من خلالها القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين وخفض معدلات وفيات الاطفال وتحسين الصحة النفاسية ومكافحة مرض الايدز وتحقيق الاستدامة واقامة الشراكة؛ لم يخطر ببال احد أنّ هناك بقعةً على وجه البسيطة تُسمى "فلسطين" لن يهدأ لها حالٌ منذ ذاك العام، فمنذ انتفاضة الأقصى إلى حصارٍ وإغلاق للمعابر والمنافذ، يتلوه انقسامٌ فحربٌ على قطاع غزة.. وغيرها من النكبات التي حلّت بالشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة على وجه الخصوص. هذا الكوكتيل من المصائب يجعلنا غير قادرين على تلمّس مؤشّرات تحقيق أية أهداف؛ سواء أكانت متعلّقةً بأهداف الألفية أو غيرها من الأهداف؛ بل كانت مؤشرات تزايد معدلات الفقر والبطالة والعنف والتمييز ظاهرةً للعيان.

كما لم يخطرْ ببال واضعي أهداف الألفية والمؤسسات الدولية الشريكة في البرامج المنبثقة عنه -وخاصة التي تستهدف النساء- أنّ هناك نساءً فلسطينيات يسكنّ في قطاع غزة أصبحت أقصى أمانيهنّ أن تدخل الكهرباء إلى بيوتهنّ ولو ليومٍ واحد بشكلٍ متواصل، وأن تتوفّر لديهنّ المياه وأساسيات الحياة؛ لكي يتمكنّ من أداءٍ أدوارهن الإنجابية المعترف بها من قبل المجتمع، أي أن تلبّي حاجاتها "العملية" في الوقت الذي تسعى فيه نساءُ العالم لتلبية احتياجاتهنّ "الإستراتيجية"..!

لم يكن يخطرُ ببال مقرّري أهداف الألفية أنّ علاقاتنا الاجتماعية وأدوارنا المجتمعية -كنساء- بما في ذلك العلاقة بين الجيران والأقارب والأصدقاء ستكون يوماً ما -ونحن في القرن الواحد والعشرين- بحضور "العزيزة السيدة كهرباء" فلم يقتصر أثر الكهرباء على تغيير نمط حياتنا داخل البيت وأدائنا لمهامنا التقليدية وتحويل ليلنا إلى نهارٍ انتظاراً لقدومها؛ بل تعدّت ذلك لتحكم علاقاتنا الاجتماعية، فقد أصبح الجواب على: من نزور ومتى نزور وكم من الوقت ستستغرق الزيارة، وحتى طبيعة الحوار.. أصبح كل ذلك مرهوناً بـ"العزيزة السيدة كهرباء" وقد يبدو غريباً أن نتحدّث عن هذه الأشياء؛ التي ربما هي في نظر الآخرين من العالم تافهة؛ لكن هذا هو الواقع.. عقولنا تفكّر في الكهرباء والماء والسولار والبنزين، كما تفكّر في العدالة والمساواة والقضاء على العنف والتمييز..!

آمال صيام

منى خضر وإسلام الأسطل

محاولة حثيثة للتخفيف من معاناتهن

مركز "حياة" تجربة وليدة لدعم وحماية النساء المعنفات في غزة

لفتَ انتباهَها اللوحةُ المعلقةُ على مدخل المبنى، ففي كلّ مرةٍ كانت تتوجه فيها إلى الجامعة؛ كانت تشاهد اللوحة و تتوقف أمامها، وفي داخلها رغبةٌ عارمةٌ لقرع بابها، إلا إنّ الخوف كان يقف حاجزاً أمامها في كلّ مرةٍ تفكر في خوض غمار التجربة، فاض بها الكيلُ ولم تعُد لديها القدرةُ على الاحتمال، فحياتها تحوّلت إلى جحيمٍ بعد طلاقها..

هناك غدٌ أفضل..

"أم محمد" (26 عاما) تنازلت لزوجها عن كلّ مستحقاتها الشرعية مقابل تنازله عن طفليها اللذين يبلغ أكبرهما أربع سنوات، احتضنتهم واحتملت وإياهم ظروفاً معيشيةً و مجتمعيةً مريرة، في ظلّ رفض المجتمع للمرأة المطلّقة ونظرته الدونيّة لها؛ كانت تُعاني من ضغوطٍ أسريةٍ ومجتمعية متواصلة، وفي كثيرٍ من الأوقات كادت أن تفقد القدرة على الاحتمال، وا لاستسلام لرغبة الأسرة في إعادة الأطفال لوالدهم، ومع قلّة حيلتها وعدم مقدرتها على التصرّف؛ وجدت نفسها أمام اللوحة المعلّقة على مدخل المركز"مركز حياة" وتطرقُ بابه، لتروي قصّتها وتبدأ بالتواصل مع الأخصائية النفسية و الاجتماعية ورغم قناعتها التامّة بأنّ خلفها كبيراً طرأ على شخصيتها وقدرتها على الدفاع عن نفسها وحقوقها؛ إلا أنها لا زالت تحضر إلى "المركز" في الخفاء ودون علم أحدٍ من أسرتها التي تفتقر للوعي بأهمية هذه المراكز لتمكين المرأة والتخفيف من معاناتها.. و تؤكد "أم محمد" أنّ تعرّفها على غيرها من الحالات المعنّفة والاستماع إلى مشاكلهنّ وهمومهنّ جعلها أكثر قوةً واحتمالاً، وأنّ هناك دوماً غداً أفضل، وتعتبر"أم محمد" أنّ"ذكورية المجتمع الفلسطيني جعله رافضاً لفكرة مراكز الإيواء والدعم للمرأة المعنّفة، على اعتبار أنّ المرأة يجب أن تحتمل حتى النهاية دون كللٍ أو ملل، وكأنّها مجرد آلةٍ خُلقت لتعاني بصمت.". وأضافت: "..يعتبر كثيرون أنّ توجّه النساء لمراكز دعم وحماية المرأة خرقٌ كبيرٌ للعادات والتقاليد، وفضحٌ لأسرار البيت.." وهو ما ترفضه جملةً وتفصيلاً.

ثقافة العيب..

في حين أنّ"أم إبراهيم" (37 عاماً) تبدو قويةً ومتماسكةً ولا تفارقها الابتسامة، رغم ألمها الكبير، وهي أمٌ لسبعة أطفال، كانت تميل إلى العزلة والخوف من المجتمع بعد أن تعرّضت لانتهاكاتٍ جسديةٍ ونفسيةٍ من زوجها؛ الذي كان بدا وم على ضربها وإهانتها وانتهاك إنسانيتها. وتضيف: "..بعد أن توجّهت لمركز "حياة" وتلقيت استشاراتٍ نفسيةً أصبحتُ أفضل حالاً، وعاودت حياتي بشكلٍ طبيعي، وأصبحت لدي رغبةٌ جادةٌ بضرورة الاعتماد على نفسي؛ خاصةً بعد أن انفصلت عن زوجي، فتوجّهت لتعلّم فنّ التجميل، والعمل

في أحد مراكز التجميل، رغم رفض الأسرة؛ فخروج المرأة المطلّقة من البيت عيبٌ من وجهة نظرهم..!".

وتقول: "..بعد أن تلقيت العديد من جلسات الدعم النفسي وتعرّفت على حقوقي وواجباتي؛ أصبحتُ أكثر قدرةً على الدفاع عن حقوقي والتمسّك بها.. ".

وتؤكد "أم إبراهيم" على "..أهمية وجود مراكز للإيواء وحماية المرأة في ظلّ تفاقم المشاكل الأسرية وزيادة حالات العنف الموجّه ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، وارتفاع معدّلات الطلاق، وعدم وقوف الأسرة إلى جانب النساء المعنّفات في معظم الأوقات.. ".

تغيير محدود..

وفيما يخصّ تقبّل المجتمع لفكرة خروج النساء لتلقّي الدعم النفسي والاجتماعي تقول "أمّ إبراهيم": "..المجتمع بدأ يتغير إلى الأفضل، لكنه لا زال محدوداً.." وتضيف: "..لا زلنا بحاجةٍ إلى جهودٍ مكثّفةٍ من أجل تغيير الثقافة الموجودة حول النساء والعنف الموجه ضدّهن، وخاصةً عندما تكون مطلّقة..".

موضحةً أنّ "..المجتمع يتعامل مع المرأة المطلّقة وكأنها من كوكبٍ آخر، وبعض العائلات تفرض إقامةً شبه جبريةٍ على النساء المطلّقات، وبعضها تتعامل مع المطلّقة وكأنها خطيئةٌ تمشي على الأرض.." وقالت: "..مع الوقت والإيمان بالفكرة يمكن تغيير ثقافة وقناعات المجتمع.." مؤكدةً أنّ "..التغيير يبدأ بخطوة..".

وطالبت "أم إبراهيم" بأهمية العمل على تفعيل قسم الإيواء في "المركز" وتوفير برامج مشاريع صغيرة للنساء للاعتماد على أنفسهن".

تضافر الجهود المؤسساتية والأهلية والحكومية

أما "رهام محمد" (28 عاماً) وهي خريجة جامعية، فهي ترى "أهمية وجود مراكز تلجأ لها النساء المعنّفات بالتوازي مع العمل على إقناع الأهالي بأهمية توجّه النساء لمثل هذه المراكز؛ وخاصةً في ظلّ ثقافة العيب التي لا زالت تسيطر على مجتمعنا؛ من خلال جلسات التوعية التي يجب أن تشمل الجنسين؛ حول حقوق النساء والتوعية بأضرار العنف على النساء وعلى البيت.." وتضيف "رهام": ".. هناك العديد من المشاكل في مجتمعنا ظهرت مؤخراً، منها: سفاح الأقارب، وزيادة حالات الطلاق، وتعدّد الزوجات، وهو ما يدعو بشدة لوجود مراكز تهتم بالنساء ومشاكلهن، وتوفّر لهنّ الحماية النفسية والاجتماعية والقانونية، وإنّ ذلك يجب أن يكون بجهودٍ متشابكةٍ ومكثفةٍ من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية..".

مركز حياة.. أملٌ جديدٌ للنساء

وكان "مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة" قد افتتح في ديسمبر الماضي "مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات" بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج أهداف الألفية التنموية.

الأستاذة "زينب الغنيمي" مديرة مركز الأبحاث الذي يُعتبر "مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات" تابعاً له، قالت للغيداء إنّ "فكرة إنشاء مركز حياة جاءت بعد ملاحظة تزايد أعداد النساء اللواتي يترددن على مركز الأبحاث والدراسات القانونية، ويحتجن إلى ما هو أكثر من مجرّد استشارةٍ قانونية، في ظلّ تعرّضهن للعنف المتواصل وتأثيراته على العلاقات الاجتماعية والإنسانية، الأمر الذي جعلنا نفكر بشكلٍ جديٍّ بضرورة وجود مكان للنساء يبعدُهنّ عن العنف الذي يتعرّضن له.".

وأضافت أنّ "..الفكرة بجوهرها كانت تتمثل في إيجاد مكانٍ لإيواء وحماية النساء المعنّفات.." لافتةً الأنظار إلى أنّ "..تعطيل هذا القسم يؤثر على مضمون فكرة المركز..".

وعن الأسباب التي منعت افتتاح قسم الإيواء قالت "الغنيمي": ".. نشأت إشكاليةٌ مع وزارة الشئون الاجتماعية بغزة حول إيواء المعنفات في المركز وبعد مداولاتٍ عديده معهم توصّلنا لأن نستقبل المعنّفات أثناء النهار".

وتقول "الغنيمي": "..لا زالت جهودنا مستمرةً من أجل الحصول على موافقةٍ لتفعيل قسم الإيواء؛ لما له من نفعٍ وفائدةٍ تعود على المرأة المعنّفة.." وتؤكد "الغنيمي" أنها طرحت الإشكالية على أكثر من مستوى في الحكومة، مع تأكيدها لأهمية وضرورة وجود هذا القسم وتقول: "..وجود نفس القسم في وزارة الشئون الاجتماعية لا يُلغي أهمية وجود أقسامٍ ومراكز مشابهةٍ قادرةٍ على تقديم الخدمة للنساء".

وقالت "الغنيمي" إنّ "..هناك جهاتٍ بعينها في غزة لا زالت ترفض تفعيل قسم الإيواء في "مركز حياة" وتعتبره غير قانوني، مع العلم أنّ "مركز حياة" يخضع للشروط القانونية ويخضع للرقابة الرسمية..".

وتؤكد "الغنيمي" أنّ "..المركز لديه القدرة على تقديم الخدمة في شقّ الإيواء ومساعدة النساء المعنّفات من خلال أخصائياتٍ مدرّباتٍ ومؤهلاتٍ لهذا العمل تحديداً..". ولا تنكر "الغنيمي" أنّ "..تقبل المجتمع لهذه الفكرة ليس بالأمر السهل.." مع تأكيدها أنّ "..كثيرٌ من الفئات والشرائح في المجتمع مقتنعةٌ بأهمية وجود هذا المكان، والإشكالية - بحسب الغنيمي - تكمنُ في حالة الانفصام من قبل المجتمع في التعامل مع المرأة، فهو لا زال يرفض فكرة أن تخرج

المرأة من بيتها لطلب الحماية، باعتبارأنّ هذه فضيحةٌ، وكشفٌ للمستور من خبايا وأسرار البيت..".

خدماتٌ متنوّعة ..

منسقة الأنشطة في المركز "شرين الضاني" اصطحبتنا في جولةٍ داخل "المركز" للتعرّف على أقسامه وزواياه المختلفة، والذي ترتسم في كلّ زاويةٍ منه لوحةٌ فنيةٌ وإيحاءٌ بالراحة، كلُّ قسمٍ يبدو أكثر جمالاً من غيره، وبعد أن أنهينا رحلتنا لنستقر في غرفة الاجتماعات قالت للغيداء: "يهدف المركز لتخفيف المشكلات الاجتماعية والعنف الموجّه ضد النساء.." وأضافت: ".. يعمل مركز "حياة" على استهداف ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضمن مقاربةٍ متكاملةٍ مبنيةٍ على أسس حقوق الإنسان، مع العمل على الوقاية، عبر تشجيع ثقافةٍ ذات حساسيةٍ جندريةٍ وعلاقاتٍ أسريةٍ خاليةٍ من العنف، بالإضافة إلى حمايةٍ وتمكين النساء، والفتيات والأطفال الضحايا والناجين من العنف." موضحةً أنّ "..المركز يعمل كأداةٍ فاعلةٍ لتعبئة المجتمع بهدف تفعيل وتنسيق الموارد والجهود لإنهاء العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وإلى دعم العلاقات الأسرية عبر تقوية الروابط المساندة والحامية التي تستند إلى توجّهاتٍ إيجابيةٍ مثل: الرعاية، المحبة، تثمين الثقة والحفاظ على الحياة.". وبحسب "الضاني".. يحتوي "المركز" على أربعة أقسامٍ رئيسيةٍ هي: قسم الدعم الاجتماعي للنساء المعنّفات: حيث يقوم هذا القسم على تقديم خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي وإعادة تأهيل النساء دون حاجة المرأة للمبيت. وقسم المساعدة القانونية: وهو يقوم بالدفاع عن النساء اللواتي يطلبن المساعدة القانونية بشكلٍ مجانيٍ من خلال محاميات المركز. أما بالنسبة لقسم "الملتقى الأسري" فيقوم المركز باستقبال الأطفال المحضونين من قبل أحد الوالدين بناءً على قرارا لمحكمة الشرعية، وذلك تفادياً للمشاهدة في مركز الشرطة وقسم إيواء النساء المعنّفات والمهدّدات، حيث تمّ تأسيس هذا القسم ضمن برنامجٍ مخصّصٍ لهذا الغرض: بهدف حماية المرأة المهدّدة وحلّ مشكلتها العائلية، والعمل على إعادة دمجها في الأسرة، ولم يتمّ العمل في هذا القسم بقرارٍ من وزارة الشؤون الاجتماعية بغزة.." .

وأضافت "الضاني": "..نظراً لطبيعة العمل في مركز "حياة" باعتباره متعدّد الخدمات لحماية ضحايا العنف؛ تمّ تشكيل لجنةٍ استشاريةٍ لتقديم النصح والإرشاد لمركز "حياة" من أربع مؤسسات أعضاء في تحالف "أمل" لمناهضة العنف ضد المرأة بغزة، وهي من المؤسسات ذات الخبرة الطويلة في تمكين النساء والدفاع عن حقوقهنّ وتعبئة المجتمع باتجاه هذه الحقوق، والمؤسسات هي: مركز شؤون المرأة، طاقم شؤون المرأة، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحلّ النزاعات، ومؤسسة الثقافة والفكر الحُرّ..".

سلاحٌ ذو حدّين..!!

الأخصائية النفسية "ختام أبو شوارب" من برنامج غزة للصحة النفسية؛ اعتبرت أنّ وجود مثل هذه المراكز سلاحٌ ذو حدّين، وتفسّر ذلك بقولها: "لستُ ضد إنشاء مراكز للإيواء أو بيوت للأمان، لكن طبيعة مجتمع غزة المغلق تجعل من الصعوبة بمكان التعاطي مع مثل هذه الفكرة.." وتضيف: "..لم تواجه هذه الفكرة أية صعوبات في الضفة الغربية؛ نظراً لطبيعة المجتمع." موضحةً أنّ "..الفكرة لها أثرٌ إيجابيٌ كونها تحدُّ من العنف الموجّه ضد المرأة، وتحدُّ من الخطر المحدق بها، لكنّها لا تزيله.." وتقول: "..بالنسبة لامرأةٍ لديها مشكلة تتعلق بما يسمى "بشرف العائلة"؛ لا أظنُّ أنّ وجودها في مراكز إيواءٍ يمكن أن يحميها للأبد من تربص ذويها..". وتضيف: "..مراكز الإيواء تضمّ نساءً من بيئاتٍ وأعمارٍ ومشاكل مختلفة، الأمر الذي قد يترك أثراً سلبياً على المرأة، فهو قد يساهم في ظهور مشاكل جديدة ومختلفة، ويجعل المرأة تتأثر بغيرها من النزيلات ممن يحملن ثقافاتٍ متباينة.."

وترفض "أبو شوارب" دمج النساء المعنّفات من أعمارٍ ومشاكل وبيئاتٍ مختلفة قد تترك أثراً سلبياً في ظلّ قلّة الإمكانات المادية والبشرية، وتضيف: "..نجاح مثل هذه المراكز يتطلب وجود متخصصين مدرّبين ومؤهلين على أعلى المستويات، والعمل على دراسة الحالات بشكلٍ معمّقٍ، والفصل بين النزيلات وفقا لطبيعة مشاكلهنّ وأعمارهنّ فلا يجوز الجمع بين نزيلةٍ قاصرةٍ وامرأة كبيرة؛ لكي لا يتمّ التأثير عليها، مما يُغيّرُ مجرى حياتها وتفكيرها كلياً..". وتفضل "أبو شوارب" ".. وجود لجنةٍ مختصةٍ مسؤولة عن مثل هذه المراكز لكي لا يتمّ استغلال الحالات بأيّ شكل..".

وتعتقد "أبو شوارب" أنّ "..هنالك حالاتٍ تتطلب وجود المبيت في المركز لضمان حمايتها وعلاجها.." لافتة إلى "..أهمية وجود شروطٍ صارمةٍ لمن ينطبق عليها هذا الأمر، ودراسةٍ مستفيضةٍ للحالات المعالجة من كافة جوانبها..".

ولنا موقف..!

وبرغم التخوّفات من إنشاء مراكز مثل مركز حياة؛ ورفض بعض الفئات من المجتمع الفلسطيني لوجودها، وعدم اعتراف الكثيرين بأهميتها للتخفيف من حدّة العنف الموجّه ضد المرأة بكافّة أشكاله.. تبقى هذه التجارب بداياتٍ واعدةً تحتاج إلى دعم كافّة المؤسسات المجتمعية والرسمية؛ من أجل النهوض بواقع المرأة وإخراجها من دائرة العنف والضعف والخوف؛ وصولاً إلى مجتمعٍ يحترم كينونتها، ونساءٍ يعرفن حقوقهن ويتمسّكن بها، فالتغيير دائماً يبدأ بخطوة ●●

إبتسام مهدي

أتقنَّ بدعمه صنوفاً من المأكولات..

برنامج "الأهداف الإنمائية للألفية".. تأشيرة للفتيات الصم نحو مستقبل واعد

موهبةٌ وطموح.. وأيدٍ ناعمةٌ؛ ودعم مادي ولوجستيي.. هي كلّ ما امتلكته مجموعة فتياتٍ من الصُمّ لصناعة المأكولات والمعجّنات والحلويات، فاستطعن تجاوز كلّ الصعاب.. الاجتهاد والعمل والتصميم؛ كانت كلها أقوى من هاجس الخوف من الفشل. فالفترة التجريبية لأحد المشاريع التدريبية المتعلقة بتعلم فنون الطهي والحلويات ضمن برنامج الأهداف الإنمائية للألفية - والتي استمرّت ستة أشهر- كانت أكبر برهانٍ على تميّزهنّ وانطلاقهنّ في عالم الاحتراف؛ رغم إعاقتهنّ.

فبرنامج أهداف الألفية ساعد مجموعةً من الفتيات الصمّ على احتراف فنّ صناعة المأكولات؛ ليؤهلهنّ إلى "السفر" نحو مستقبلٍ واعدٍ ويتيح لهنّ الاندماج الفعليّ في المجتمع. وهو برنامجٌ من البرامج التي أشرفت عليها ودعمتها دائرة الخدمات العامة في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا".

الفتاة الصماء "إيمان حمدان" (25 عاماً) هي إحدى المتدرّبات في المشروع، وهي حاصلةٌ على شهادة المرحلة الإعدادية من "مركز تأهيل جباليا للمعاقين" قالت (بترجمة المدربة "آمال عزيز") والابتسامة تعلو محيّاها: "أنا سعيدةٌ لأنني أستطيع عمل المعجّنات والحلويات؛ والتي أصبحتُ أجيدُها تماماً..".

متابعةً: "..بعد أن تخرّجت من المرحلة الإعدادية مكثت في البيت، وبعد فترةٍ اتصل بي "مركز تأهيل جباليا للمعاقين" وطلب منّي تعبئة استمارة تتضمن رغبتي في المهنة التي أودّ تعلّمها، وقد كان لديّ رغبةٌ مسبقةٌ لتعلم عمل المأكولات والمعجّنات، وبالفعل؛ تدرّبنا علي يدّ "أم محمد" حتى أتقنّا المهنة، وأصبحت تُدرّ علينا دخلاً جيداً..".

وتُشير "إيمان" إلى أنّ "..هذا المشروع فتح آفاقاً لنا وأعطانا دافعيةً للإنتاج والنجاح في المجتمع، حيث صار بمقدورنا أن نساعد عائلاتنا مادياً، إضافةً إلى توفير حاجات بيوتنا من الحلويات؛ خاصةً في المواسم." مضيفةً: "..نظراً للذة ما أصنعه فكثيراً ما يتمّ الطلب منّي أن أصنع الحلويات للأقارب والجيران؛ بمقابلٍ ماديٍّ جيد.".

فيما شكرت الفتاة "هناء السحار" (25 عاماً) "المركز" و"وكالة الأونروا" التي أتاحت لهنّ فرصة التدرّب والتعلّم، إذ أنها رفعت من معنوياتهنّ، وشجّعتهن على الاستمرار، واعتبرت أنهنّ يستطعنّ من الآن فصاعداً أن يثبتن تواجدهن في المجتمع، وأنهنّ لسن عالةً عليه.

المترجمة والمدربة "آمال عزيز" أكدّت على "..أهمية تفعيل الطاقات الكامنة لذوي الاحتياجات الخاصة؛ والتي من الممكن أن تتحوّل إلى طاقةٍ إيجابية تساهم في استقلالهم مادياً وتحقق لهم استقرارهم النفسي، فهم يمتلكون طاقةً لا توجد عند الأصحّاء، ولديهم قدرة تحمّلٍ يمكن استغلالها..".

وتضيف "عزيز": "..أفراد هذه الفئة يريدون تغيير واقعهم إلى آخر إيجابيّ يزخر بالحيوية والإنجاز، فهم قادرون على عمل ذلك بالصبر والتحدي، إضافةً إلى الاهتمام بهم، والتشريعات والقوانين والأنظمة قائمةٌ على أسس العدالة والمساواة دون تفريقٍ أو تمييز؛ استناداً إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف؛ الذي لا يُفرّق بين إنسانٍ وآخر..".

وتشيرُ إلى تجربتها الشخصية مع الفتيات؛ والتي وجدت أنّ لديهنّ قدرةً على تخطّي الصعاب بالصبر والإرادة، واستثمار الفرص المتاحة والإمكانيات التي وفّرها لهنّ "المركز" بالتعاون مع "وكالة الأونروا". وتقول: "..أقوم بتدريب الفتيات الصمّ اللواتي تتراوح أعمارهنّ ما بين 16 و22 عاماً على صنع الحلويات والمعجّنات، فأجدهنّ فرحاتٍ بقدراتهنّ على تعلّم مهنةٍ مشرّفةٍ ضمن أجواء عملٍ إيجابيةٍ كفريقٍ واحد؛ يتعلّمنّ ويُعلّمن، فهن من علّمنني لغة الإشارة؛ بعد أن اجتزتُ دورةً تدريبية، كما تعلّمت العديد من الأمور الإيجابية خلال تعاملي معهنّ؛ وأهمها: الصبر والتحمّل.."

متابعةً: "..لامُعيل لمعظم المتدرّبات، ولأنهن يُردن إثبات أنفسهنّ؛ نجدهنّ مصمّماتٍ على تخطي تدريبهن بتفوّق؛ ليتمكنّ من إعالة أسرهنّ في المستقبل، وإذا ما أخذ المجتمع المحلي بأيديهنّ فإنّه يُسهل اندماجهنّ في المجتمع، ويُحقق الأهداف المرجوّة من عملية التدريب، وهذا ما لمسناه من خلال العديد من الطلبات التي تُطلب من هذه الفئة لعمل كمياتٍ من المعجّنات والحلويات بشكلٍ مستمرٍ ودائم".

وتؤكد "عزيز" على أنّ "..وكالة الغوث ساندت كثيراً هؤلاء الفتيات، وأشرفت على تدريبهنّ، ومن ثمّ؛ خصصت لهنّ راتباً خلال التدريب النظري والعملي، واستطاعت أن تحقّق حلماً كان صعباً على العديد منهن، خاصةً لاختلاف وضعهنّ عن قريناتهنّ." موضحة: "..كما ساعدَتهنّ على التفريغ النفسي وإثبات الذات..".

واعتبرت "عزيز" أنّ "..وكالة الغوث خطتْ خطوةً رائدةً ونوعيةً

بـــدمجِها هذه الفئة في التدريب.." مؤكدةً أنّ "..هذه الخطوة جاءت منســـجمةً مع الاســـتراتيجية الوطنية للتأهيل والاتفاقـــيات الدولية الخاصة بتشغيل ذوي الإحتياجات الخاصة وإدماجهم في المجتمع.."متمنيةً "..أن تشمل برامج التدريب في المستقبل مختلف الفئات من ذوي الاحـــتياجات الخاصة، ودمجهم بشـــكلٍ أوســـع، والاهتمام بهم بشـــــــكلٍ أكبر، وأن توفر لهم إمكانياتٍ لا يستطيعون توفيرها بأنفسهم؛ بسبب الظروف التي يمرون بها..".

وتشـــير "عزيز" إلى أنّ "..مركز تأهيل جبـــاليا للمعاقـــين كان أيضاً صاحب الريادة في دمج هذه الفئة بالمجتمع، يُشرف على تعليمها؛ ابتداءً من مرحلة الروضة حـــتى الإعدادية، ومن ثمّ: يقـــوم بـــدمجها وإيجاد عملٍ لها يساعدها على إكمال حياتها..".

"هند العربي" منسقة برنامج الأهداف الإنمائية للألفية بـــين النوع الاجتماعي في دائرة الخدمات الاجتماعية للأونروا أوضحـــــت أنّ: "..هذا المشـــروع يأتي في إطار برنامج أهداف الألفية لمســـاواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في الأراضي الفلســـطينية المحتلة 2008-2011م."وقـــالت: "..نسعى إلى تخفيض العنف القائم على النوع الاجتماعي و جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل

وتابعت العربي: "ضمن هذا البرنامج حدّدنا عدّة أنشطة لتحقيق أهداف المشـــاريع الســـابقـــة؛ ومنها: القـــدرة على تعزيز مفهوم العنف القـــائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وهذه الأنشـــطة تمّ توجيهها نحو منظمات المجتمع المحلي، حـــيث تمّ توفير تدريب في مجال التوعية لتقـــديم المساعدة لضحايا العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى أنشطةٍ خاصةٍ بموظفي الأونروا لتطوير اســـتراتيجية التدريب ذات الصلة بتقـــديم الإرشـــاد القـــانوني والنفسي والاجتماعي..".

وبـــيّنت أنّه "..تمّ رفعُ الوعي وتغيير السلوك والمواقـــف بـــين الرجال والنســـاء حـــول علاقـــات النوع الاجتماعي والحقـــوق الاجتماعية والسياســـية والاقـــتصادية عن طريق توفير وتقـــديم الإرشـــاد والأنشطة للاجئين من النساء والرجال والشباب..".

وأضافت:"..كذلك قمنا بـــزيادة قـــدرة مراكز البرامج النســـائية ومراكز التأهيل المجتمعي في تحديد وتخطيط وتقـــــديم الخدمات الحسّاســـــــة للنوع الاجتماعي؛ عن طريق توفير التدريب لتطوير القيادات النسائية على مفهوم النوع الاجتماعي وخدمته..".

وقـــالت "العربي" إن "..الأونروا نفّذت عدّة أنشـــطةٍ مدرّة للدخل، ووفّرت فرص توظيفٍ للنســـاء ذوات الدخل المنخفض، والخريجات في مخيمات اللاجئين؛ من خلال مراكز إعادة التأهيل ومراكز المـــرأة مـــن منظمات المجتمع المحلي، كما تعاونت في تنفيذ بـــرامج تدريبـــيةٍ بخصوص إدماج التدريب المهني والتقـــني، والقـــدرة على إدارة المشاريع الخاصة بالمرأة..".

وأوضحـــتْ أنّ "..المشـــاريع التســـعة التي نُفذّت منذ العام 2008 لتمكين النساء اقتصادياً ركّزت على التصنيع الغذائي والملابس.." مضيفةً: "..وهذا كان وفق المشـــاريع التي قـــدّمتها مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل المجتمعي؛ بعد أن طُلب منهم ذلك، وفقاً للإمكانيات المتاحـــة لديهم داخل هذه المؤسســـات، وكذلك السيدات المشاركات والمستفيدات من هذه المؤسسات، حيث نُفذّت هذه المشاريع في رفح ودير البلح والمغازي والنصيرات والبريج وجباليا والشاطئ..".

وأشارت "العربي" إلى أنّه "تمّ تثقيف 32 سيدة حول المشاريع المُدرّة للدخل؛ بالتعاون مع المؤسسات التي تمّ الاتفاق معها أو الشـــريكة ومع الأونروا، حيث تمّ دعمهنّ بالمعدّات والتدريب على إدارة المشاريع، كما تمّ دعمهن أيضاً -ولأول مرة- بالمواد الأولية لمســـاعدتهن في بـــداياتهن ناهيك عن متابـــعتهن أولاً بـــأول.." مضيفةً: "..هناك اهتمامٌ من قِبل المؤسسات المشاركة والأونروا لمتابعة المشاريع والعاملين فيها؛ كلاً حسب نوعية المشـــروع المقـــدّم، ما شـــجّع السيدات والمؤسسات على الاستمرار والتفاعل مع المشروع..".

وأكّدت أنّ "..الدورات التي تمّ تنفيذها بواقع 60 ساعة تدريبية كانت شـــاملةً وجامعةً لجميع ما تحتاجه المرأة حـــتى تصل إلى النجاح في المشـــروع، وفتح آفاقٍ جديدةٍ لها لتُصبـــح رائدةً في مجتمعها وتعتمد على نفســـــها.." داعيةً إلى "..ضرورة دعم هذه الفئات بشـــكلٍ أكبر؛ لضمان تمكينٍ اقـــتصادٍ جيدٍ للمرأة الفلســـطينية؛ خاصةً وأنّ مشـــروع الألفية قـــد انتهى هذا العام، لذا: لابـــد من استمرار الدعم بطرقٍ أخرى.." ●●

م. تيسير محيسن

قراءة في الأهداف الإنمائية للألفية بعد اثنتي عشر عاماً من إقرارها:

جردة حساب فلسطينية..!

بتاريخ 8 يوليو /تموز عام 2000 أقرّت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف الألفية وغاياتها المتمحورة حول مكافحة الفقر والجوع والجهل والمرض، وأيضاً، تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي، وتعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في صنع القرار وتحسين الرعاية الصحية للأمومة وتحسين الصحة النفاسية ومحاربة الإيدز والملاريا والأمراض السارية الأخرى وضمان استدامة بيئية سليمة وتطوير شراكة دولية للتنمية بحلول عام 2015. منذ ذلك التاريخ، جرت مياهٌ كثيرةٌ في النهر، فقد شهد العالم تحوّلات كبرى أخطرها الأزمة المالية والاقتصادية الحالية. كما دخلت منطقتنا العربية -مبشرةً بعد إقرار أهداف الألفية- في مرحلة من الصراعات العنيفة، وصلت في غضون عقدٍ من الزمن حدّ الحرب الأهلية، مع استمرار التهديد باندلاع حربٍ إقليمية. في غضون ذلك؛ جرى تفكيك العراق، وإفشال مسيرة السلام والتسوية.. علاوةً على ذلك كلّه؛ أرخت تداعيات الحرب على الإرهاب والانقسام الفلسطيني، وتزايد حدّة العدوان الإسرائيلي.. أرخت ظلالاً قاتمةً على فرص السلام والتنمية والتطوّر. ثمّة من يرى أنّ العالم أحرز- حتى الآن - تقدماً ملحوظاً في تحقيق أهداف الألفية، فقد كشف تقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012 أنه تمّ تحقيق ثلاثة أهداف من أصل ثمانية. كما شدّد بان كي مون على ضرورة ألا يسمح العالم للأزمة الاقتصادية الراهنة بأن تؤدي إلى تراجع أو تباطؤ "التقدم المحرز حتى الآن" وأنّ عليه أن يبني على "النجاحات التي تحققت". وتشير تقارير أخرى إلى تباين درجة التقدم المحرز. فقد أنجزت بعض البلدان الكثير من الأهداف، بينما فشلت أخرى في تحقيق أيّ هدف. ثمة رأي أكثر تشاؤماً حيال ما تمّ إنجازه حقاً يستند إلى وقائع وحقائق تتمثل: أولاً: في تباطؤ وتائر القضاء على الفقر، واتساع مساحات التفاوت واللامساواة (فما زال أكثر من مليار إنسان يعانون الفاقة المذلة) ثانياً: بالرغم من الجهود الحثيثة لتعميم التعليم على جميع الأطفال؛ إلا أنّ حوالي 30 مليون طفل ما يزالون خارج المدرسة. ثالثاً: لازالت وضعية المرأة في العديد من بقاع العالم سيئةً جداً، فما زالت النساء ضحايا الهيمنة الذكورية والعنف الزوجي، وما زالت بعيدةً عن الحماية القانونية من العنف للمعاملة اللاإنسانية والاستغلال الجنسي. وما زال عدد وفيات الأمهات عند الوضع مرتفعاً؛ وخصوصاً في الأرياف. ويعزو أصحاب هذا الرأي الفشل إلى سياسات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتوحّش نظامها الرأسمالي المعولم..!

تُعتبر المنطقة العربية -مع استثناءات قليلة- مثلاً فاقعاً للفشل في إحراز تقدم ملموس في مجال الأهداف الإنمائية للألفية وعليه؛ يُحذر خبراءٌ من تضاعف المخاطر التي تواجه المنطقة بسبب هذا الفشل؛ من عدم استقرارٍ وعنفٍ وأوبئةٍ وتدهورٍ بيئي. يرتبط الفشل بالضعف النسبي في الأداء الاقتصادي، وعدم كفاية التمويل المخصص للسياسات الاجتماعية والإنتاجية والبنى التحتية، وتزايد الأزمات والصراع السياسي، وعلى وجه الخصوص فساد الأنظمة الحاكمة واستبدادها. كما برز ذلك جلياً في ثورات الربيع العربي. شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الزمنية من تاريخ إقرار وتبني أهداف الألفية وغاياتها؛ شهدت أحداثاً دراماتيكيةً حالت -علاوةً على أسباب أخرى- دون تحقيق تقدمٍ ملموسٍ في هذا المجال، مع استثناءات قليلةٍ سيأتي بيانها لاحقاً. وللاطلاع على مدى التقدم المحرز؛ من الضروري الحديث أولاً عن السياق العام المعقد والدينامي الذي أثّر على النتائج المحرزة بكلّ تأكيد.

السياق العام للتنمية في فلسطين:

أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الشامل في بعض البلدان، وتراجعها في بلدان أخرى، علاوةً على تفاقم مشكلة البطالة، ونقص الحماية الاجتماعية، وتزايد حدّة التفاوت. في غضون ذلك؛ يشهد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أزمةً عامةً تحمل بعض ملامح الأزمة العالمية، غير أنها تختلف في مسألةٍ أساسية تتمثل في استمرار الاحتلال، وتداعيات ممارساته النافية للتنمية، منذ نشأتها؛ أثارت سياسات السلطة الفلسطينية وخططها التنموية قدراً هائلاً من الجدل والاختلاف، وخصوصاً حول فلسفتها العامة ورؤيتها التنموية، ومقاربتها التنفيذية، ونتائجها العملية، وعواقبها الاجتماعية والسياسية. يظهر تحليل التأثير الاجتماعي والطبقي لهذه السياسات طوال العقدين المنصرمين -سواء على نوعية الحياة والمجتمع، أو على الأثر التوزيعي لها على مختلف الفئات الاجتماعية- أنّ أداء السلطة بوجه عام -رغم كل الإنجازات التي تحسب لها- كان أداءً قاصراً، وأنّ ثمّة ارتباطٍ واضحٍ -وأحياناً مباشرٍ- بين قصور هذه السياسات وبين الكثير من المشاكل والظواهر الاجتماعية، كالفقر والبطالة والتفاوت. كما يبرزُ التحليلُ حدّة هذه التأثيرات، واتساع نطاقها وعمقها.

تنامي ظاهرة الفقر:

تشير المعطيات إلى معاناة الفلسطينيين - في ظل السلطة الوطنية - من معدلات فقرٍ مرتفعة، كانت تتجه للانخفاض بين الأعوام 96 19-1998، غير أن اندلاع الانتفاضة الثانية -وما تلاها من أحداث- ساهم في تفاقم الظاهرة، وخصوصاً الانكماش الاقتصادي حتى عام 2005. وقد رسمت تقارير مختلفة صورةً مؤلمةً "لمجتمعٍ محرومٍ من العمل بصورةٍ متزايدة، وفي حالة انتقالٍ سريعٍ إلى واقعٍ من تعميم الفقر والحرمان" علاوةً على المحددات التاريخية للفقر في فلسطين، يمكن تعيين سياقٍ أشمل للفقر يرتبط بصراعٍ طويل الأمد، وبسيادة حالةٍ من عدم اليقين. تعرّضت معظم الأسر الفلسطينية -بصورةٍ أو بأخرى- للانكشاف (الحرمان من بعض القدرات)؛ تارةً بسبب الاحتلال وتارةً أخرى بسبب الصدمات الاقتصادية، ودائماً بسبب ضعف منظومة الحماية الاجتماعية. هذا؛ وتفاقمت ظاهرة التفاوت، في ظلّ التوزيع غير العادل للدخول، واتباع سياسة ضريبية تُثقل كاهل محدودي الدخل، وترك الفقراء وشأنهم في كيفية تدبّر سبل عيشهم، واستمرار أشكال الاستبعاد الاجتماعي، وترك الفئات الضعيفة والمهمّشة كالنساء والشباب والمسنّين والمعوّقين وغيرهم في حالة عدم استقرار؛ لا يتمتعون معها بسبل عيشٍ كريمةٍ وآمنةٍ ومستدامة.

يتسمُ الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة بطبيعةٍ مركّبة، إذ يضمّ -بالإضافة إلى فقر الدخل والحاجات- فقر القدرات والحقوق. ومع طول فترة الصراع وتعقيداته، وغياب إستراتيجيات فعالة للحدّ منه؛ يبدو أن الاتجاه العام لظاهرة الفقر التكيّف مع منظومة العوائق. ومع طبيعة الاقتصاد الكلي بصورةٍ قد ريةٍ تعيد إنتاجه وإدامته وتوسّع انتشاره أفقياً وعمودياً (ليشمل فئاتٍ اجتماعيةً جديدة، ولتتعمق درجته وشدّته وفجوته).

البطالة:

السمة الأساسية لاتجاهات نمو العمالة والبطالة هي التذبذب تبعاً للأوضاع الأمنية والسياسية المتغيّرة، ولا تخضع لخططٍ مدروسة من قبل السلطة للتحكّم والتوجيه. وكما هو معروفٌ؛ فإنّ استمرار مشكلة البطالة وتفاقمها لا ينعكس على زيادة معدلات الفقر فحسب؛ وإنما يصاحبها ويتولّد عنها تأثيراتٌ اجتماعيةٌ ونفسيةٌ ضارّة (الحيرة والتشتّت الذهني، الإحباط والقنوط، تنامي الميول نحو العنف، الرغبة في الهجرة..) كما أن اتجاهات التكيّف مع البطالة الهيكلية أو الدائمة تهدّد بزيادة الاعتماد على الخارج، وتنامي نزعة الاتكالية، وتآكل المهارات، وضعف الميول الإبداعية، وتراجع التعليم عن سلّم القيّم كوسيلةٍ للحراك الاجتماعي وتحقيق الذات وضمان مصدرٍ آمن للرزق.

الرفاه الاجتماعي:

رصدت تقارير التنمية البشرية المتتالية في فلسطين التطورات التي حدثت على قطاعي التعليم والصحة، وأبرزت المكاسب والإخفاقات وأوجه القصور. لكن من المفيد القول هنا أنّ أداء السلطة الاقتصادي لا يتحمّل

وحده المسؤولية عن هذا الاخفاقات وأوجه القصور؛ بل ويُحسب للسلطة تحقيق بعض المكاسب والإنجازات على هذا الصعيد. لا توجد بياناتٌ وطنيةٌ كافيةٌ وموثّقةٌ للحكم على مدى جودة الخدمات المقدمة. ومع الإقرار بأن السلطة نجحت في تنفيذ سياسات أدّت -بالمجمل- إلى نوعيةٍ معقولةٍ للخدمة؛ مع تكافؤ فرص الحصول عليها إلى حدٍ ما، إلا أنّ الواقع يؤشّر على مدى الفجوة القائمة بين الواقع والمأمول: تقديم الخدمات الأساسية لم يحظَ بالاهتمام الكافي. الانكشاف يزداد تجاه أبعاد أخرى للرفاه. التعامل مع الحماية الاجتماعية بوصفها مجموعة مساعدات اجتماعية إغاثية فقط لم ترقَ إلى مستوى كسر حلقات الفقر أو تقليل التفاوت والاستبعاد الاجتماعي. ضعف الاستجابة لارتفاع الطلب المحلّي على الخدمات، ضعف الاستثمارات الاجتماعية التي تعزز صمود المواطنين وتضمن ولاءهم الوطني وتعزّز مشاركتهم المجتمعية.

النسيج الاجتماعي:

أخلّت السياسات الاقتصادية -إلى جانب عوامل أخرى- بـ"التوازن الاجتماعي" من حيث تردّي مؤشرات نوعية الحياة، ومن حيث تعميق حدّة التمايزات الطبقية والاجتماعية. وبالتالي: أضعفت قدرة المجتمع على التكيّف والتوافق؛ سواءً من حيث التحكّم وإدارة أسباب التوتر والاحتقان الداخلي، أو الردّ على تحديات البيئة الخارجية. وأبرز أشكال الاختلال تمثّل في ظاهرتين: الأولى هي اختلال التوازن بين الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس استقطاب سياسي، فصل جغرافي، وتفاوتٍ اقتصادي. والثانية: اختلال التوازن بين الطبقات/الفئات الاجتماعية وبروز مشكلة التمييز والتفاوت والتهميش. من الظواهر الاجتماعية المصاحبة والناجمة عن ذلك:

1- الإقصاء الاجتماعي: تعرّض الفلسطينيون إلى عمليات "فصل اقتصادي" في ناحيتي الإنتاج والاستهلاك الناجم عن البطالة، وضعف القدرة على ابتياع ضرورات الحياة بسبب تآكل الأجور أو فقدان مصادر الدخل أو ارتفاع الأسعار.

2- تمكين النساء: تعرّضت الفلسطينيات إلى عمليات تمييز وإقصاء مركّب: الفصل المهني، مشاركة متدنية، إعادة إنتاج علاقات القوة والتحكّم لصالح الرجال، تسديد فاتورة التكيّف مع الفقر من صحتهن وكرامتهن.

3- تهميش الشباب: يعاني الشباب الفلسطيني عموماً من انتشار البطالة، تنعكس في تهميشهم وضعف قدرتهم على التحكم في مسارات حياتهم، وحرمانهم من الوصول إلى المنافع والخيارات العامة، وهو ما يدفعهم للعزلة، أو الرغبة في الهجرة، أو تنامي ميول الانحراف أو التطرّف. علاوةً على معانا تهم من تأثيرات نفسية واجتماعية أخرى.

4- التفاوت/اللامساواة: تتعمق مظاهر التفاوت في المجتمع تارةً على أساسٍ مناطقي وتارةً على أساسٍ فئوي، ودائماً على أساسٍ اجتماعي: بين الأغنياء والفقراء، بين الرجال والنساء، بين النخب المتنفّذة وبين غالبية السكان. وهوما يشكّل واحدةً من أبرز ديناميات التفكيك والتفسّخ المجتمعي. مرةً أخرى: يُعزى الأمرُ إلى قصور السياسات، وسوء الأداء، واستشراء المحسوبية والعلاقات الزبائنية، وإلى غياب تدابير الحماية، وضعف آليات التوزيع، وإلى مجموعة من الفرضيات الخاطئة التي تكمن خلف أداء الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية.

5- انتشار الفساد: يخلق الفساد عواقب سلبيةً على عناصر منظومتي الحكم والاقتصاد، والتي بدورها تخلق الفقر وتعيد إنتاجه، وتصعّب عمليات مكافحته أو التقليل منه. ومن النتائج الاجتماعية التي تترتب على الفساد: تعميق مظاهر التفاوت والتمييز، زيادة مساحة الانكشاف والتعرّض، الاحتقان الاجتماعي.

6- حقوق الإنسان: يُعتبر سجل حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثابة سجلٍ مفتوحٍ ومستمرٍ لكافة أشكال وأنواع الانتهاك أو عدم الإنفاذ أو الافتقار إلى التعزيز والحماية والإيفاء. وإذا كان من غير الحكمة الإدعاء بأنّ هذا الانتهاك يعود فقط إلى السياسات والممارسات الاقتصادية؛ إلا أنّ هذه السياسات والممارسات تشكل أحد أبرز عوامل انتهاك الحقوق وقمعها والحيلولة دون إنفاذها. لازال الحق في التنمية منتهكاً، ومعايير التنمية الفلسطينية لا تتطابق مع معايير حقوق الإنسان. ولعله من المثير للاهتمام التذكير بالنجاح الذي أصابه فلسطينيو الأراضي المحتلة منذ عام 1967، قبل نشأة السلطة، حيث تمكنوا من بلورة ملامح تشكيلة اجتماعية واقتصادية، شكّل مجتمع الانتفاضة الأولى أفضل تجسيدٍ لها (مجتمع سياسي، تضامن اجتماعي، اقتصاد كفاف بالاعتماد على الذات والحماية الشعبية، شعورٌ عامٌ بالانتماء والاندماج، المشاركة الجماهيرية، الصمود والمواجهة) لعب العامل الاقتصادي -في هذه المرحلة على وجه الإجمال- دوراً توحيدياً، أو على الأقل: لم يولّد ديناميات التمزّق والتفاوت، حتى أن الفلسطينيين رفضوا المدخل الاقتصادي للتعاطي مع قضيتهم الوطنية آنذاك. اختلف الأمر بعد نشأة السلطة، فاقمت نتائجُ الأداء الاقتصادي -من منظور الكفاءة والتوزيع والحقوق- من عمليات التفكيك والتشرذم الاجتماعي، وصولاً إلى تعاطي البعض مع ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي".

التقدم المحرز في أهداف الألفية:

على الرغم من استمرار الاحتلال والحصار والتحكّم في الموارد وحركة الأفراد والبضائع، وبالرغم من الاعتداءات العسكرية المستمرة والتدمير المنهجي والمستمر، يواصل الفلسطينيون كفاحهم بالعمل على بناء وتعزيز مؤسساتهم العامة، وتحسين نوعية حياتهم. غير أن الحقيقة الساطعة تقول إنه: لا شيء أقلّ من إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، يمكن أن يخلق الظروف اللازمة لإحراز التقدّم المستدام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تظهر عمليات تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بأهداف الألفية في فلسطين بعض المفارقات التي سنوردها كالتالي:

- المسار الحالي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ظلّ الاحتلال في الضفة الغربية يختلف تماماً عنه في قطاع غزة. فبشكلٍ عام: حيث يجري إحراز تقدمٍ إجمالي: يكون هذا التقدم أبطأ في غزة منه في الضفة الغربية. وحيثما يحدث تراجع -كما هو الحال فيما يتعلق بالفقر والجوع- فإنّ هذا التراجع يكون أكثر وضوحاً في غزة. أما في القدس: فالسلطة عاجزةٌ عن تلبية احتياجات سكانها الفلسطينيين تماماً.

- على الرغم من الجهود الطيبة، وإحراز بعض النجاحات، فإنّ قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ أجندة سياساتها التنموية لا تزال محدودةً للغاية؛ بسبب العقبات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، والتوسّع المستمر في النشاط الاستيطاني، وكذلك بسبب الانقسام.

- مع التأكيد على إحراز بعض التقدم في مجال التعليم، غير أن تحديات جمةً لازالت تنتقص من هذا النجاح. ثمّة نقصٍ في الأماكن المخصصة للطلبة الفلسطينيين في القدس، وتضرر الإناث تحديداً. أوجه قصور شديدة في نوعية البيئة التعليمية في كلٍ من غزة والمنطقة ج، تتمثل في صعوبة إعادة بناء وتأهيل المدارس المتضررة والآيلة للسقوط. أخيراً يفرض النمو السكاني -وبالتالي ارتفاع عدد الطلبة- متطلباتٍ متزايدةً على الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم، ليس في مقدور السلطة الاستجابة لها.

كلمةٌ أخيرة..

يجري سنوياً تقييم التقدّم المُحرز في مجال تحقيق أهداف الألفية، تُثار أسئلةٌ عديدةٌ، وتبرز إشكالياتٌ نظريةٌ تتطلب معالجاتٍ أكثر جرأة. فعلى سبيل المثال: يطرح بعض خبراء التنمية أنّ المعيار الحقيقي لمدى تحقّق أهداف الألفية يجب أن يشتمل على المساواة بين الجنسين، دمج أجندة المساعدات الإنسانية في الأجندة التنموية، تحقيق النمو الاقتصادي الشامل. كما يطرح آخرون قضيةً تتعلق بمرحلة ما بعد 2015، ناجمةً عن المخاوف حيال الأزمة الاقتصادية، وتغيّر المناخ. كأن يجري التركيز على هدفٍ معيّن لتحقيق التنمية الدولية. هذا ويدور جدلٌ واسعٌ حول المساواة والإنصاف، وأنه يجب عدم اقتصارهما على البعد الاقتصادي فحسب، بل وعلى المضمون السياسي كذلك. إلى ذلك: يرى منا صرو حقوق الإنسان أنّ أهداف الألفية لا تعكس الوعد الذي قطعه "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" بالكامل، حيث تعهدت الدول بالنضال من أجل حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها. إذ لم توضع حقوق الإنسان في قلب هذه الأهداف، ومساحة الانتهاك الفظّ لها تتزايد باستمرار. ولعل أبشع صور هذا الانتهاك، لازالت، تتمثل في التمييز والتفاوت والتهميش. ●●

ميرفت أبو جامع

لجان مؤازرة قضايا المرأة..

خطوة فعّالة على طريق دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي

كنت اتمنى دائماً ان يستهدف زوجي بالتدريب ودروس التوعية التي أتلقاها من المؤسسات. دائماً ما تطرح "أم محمد" هذه التساؤلات: متمنيةً لو استُهدِف زوجُها ببرامج التوعية بقضايا المرأة وحقوقها.

تساؤلاتُ وأمنياتُ "أم محمد" جاءت متوافقةً مع نظرة مؤسسات الأمم المتحدة الشريكة في برنامج الأهداف الألفية الإنمائية؛ وخاصةً الثالث منها؛ والمتمثّلُ بتشجيع المساواة بين الجنسين، والعمل على تحقيق استقلالية النساء عبر تمكينهنّ ومكافحة جميع أشكال العنف ضدّهن، ومحاربة الفقر والمرض، وحفز التنمية المستدامة.

لتنفيذ تلك الأهداف؛ شُكّلت لجان مؤازرة على طريق دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ودعم قضايا المرأة في نحو (7 إلى 11) مركزاً من مراكز البرامج النسائية على مستوى قطاع غزة. خروج "أم محمد" إلى هذه التدريبات؛ في الغالب يخضع لقرار زوجها، لأنها -ببساطة- كغيرها من النساء الفلسطينيات ليست صانعة قرارٍ في بيتها، لذا؛ ترى أنه من المهمّ أن يكون الرجلُ أيضاً شريكاً لها في التوعية، لأنها لن تستطيع التغيير دون أن يعملا جنباً إلى جنب.

هذه الحقيقة توصّلت إليها المؤسسات العاملة في قضايا المرأة متأخرةً، إذ تقول منسّقة البرامج النسائية في قطاع غزة "تحرير الحاج": "من خلال متابعتنا وتقييمنا لعمل مراكز ومؤسسات المرأة اكتشفنا أننا أخفقنا في تثقيف النساء؛ لأننا أقصينا الرجل من برامجنا، ولاحظنا أنّ الأمور تسير بصورةٍ عكسية، وتتفاقم المشاكل، فكنّا نُعزّز دور المرأة، وفي المقابل؛ نهدم دور الرجل، هكذا تُفهم رسالتنا، ولا بد من دمج الرجال في الأنشطة لأنهم جزءٌ من المشكلة..".

مضيفةً: "..تشكّلت لجانٌ محليةٌ لمؤازرة المرأة في مراكز البرامج كانت تعمل في السابق كداعمةٍ ومساندةٍ لمجلس إدارة المراكز وتُعالج قضايا مجتمعية فقط، لكن عندما بدأ العمل في مشروع النوع الاجتماعي الممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان عبر برنامج أهداف الألفية الإنمائية تمّ ضمّ هذه اللجان وشخصياتٍ اعتباريةً ورجالُ دينٍ وإصلاحٍ ومثقفين، تمّ اختيارهم بحيادية وبعيداً عن الحساسية..". وأشارت "الحاج" إلى أنّ "..المجتمع موصومٌ بثقافةٍ تقليديةٍ وفهمٍ خاطئٍ لموضوع النوع الاجتماعي، وهو تشجيع الاختلاط بين الجنسين، لذا؛ فوجود تلك الشخصيات كداعمين يُسهّل تقبّل المجتمع للمفهوم، كما أنّهم لهم ثقلٌ ووزنٌ في المجتمع ولدى صانعي القرار."

موضحةً: "..إن دعم اللجان لمشروع الجندر عزّز ثقة المجتمع بعمل المراكز، واستقطاب الذكور للأنشطة وفعاليات المراكز أصبح أمراً سهلاً، حتى أن التطرّق إلى مواضيع حسّاسة في مجتمعنا ومناقشتها كالتحرّش والعنف ضد المرأة وقانون الأحوال الشخصية وقضايا المرأة بات سهلاً.".

ساهمت في تغيير النظرة للمرأة

كان للختار "أبو محمد" من رفح؛ والذي انضمّ للجان المؤازرة قبل أربع سنوات يعتقد أن حجم العُنف ضد المرأة أقل، لكنّه عندما أصبح فاعلاً في قضايا المرأة -كامتدادٍ لعمله في جمعية المتقاعدين ومختار في رفح- فإنه أعاد النظر في العلاقة مع المرأة، بل وساندها أكثر؛ من منطلق أنها شريكةٌ للرجل.." مضيفاً: "..العنف ضد المرأة يزدادُ في المستويات الثقافية والعلمية المتدنّية، لذا؛ أدعو إلى دمج كافة شرائح المجتمع في البرامج التي تستهدف النساء والتوعية بحقوقهنّ.."

النظرة ذاتها تغيّرت لدى الناشط التنموي والمجتمعي وعضو لجنة مؤازرة في مركز البرامج النسائية بالمغازي د."زاهر البنا" حيث يقول: "قبل انضمامي للجّنة كنت أعتقد أن المرأة حاصلةٌ على الكثير من حقوقها، وكلّ ما نسمعه من الدفاع عن حقوقها هو عبارةٌ عن مشاريع موّلة من جهاتٍ خارجية، والمؤسسات العاملة تُنفّذ أجنداتها، فقد كانت حاضرة النظرة المثالية فقط لعلاقة المرأة بالرجل في مجتمعنا بأن المرأة مشاركة للرجل في كلّ مجريات حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثورية والعلمية، وبالتالي؛ هي حاصلةٌ على حقوقها وتطمح للمزيد..".

مستدركاً: "..لكن؛ بعد انضمامي للجنة تعرّفت على أشياء كثيرةٍ من أهمها العنف الذي كان يصبغ تعاملنا مع المرأة؛ على قاعدة المنافس وليس الشريك، فالثقافة المجتمعية لعبت دوراً في ترسيخ هذه النظرة للمرأة..".

طبيب النساء والولادة د."رفيق كحيل" يقول إنه ومن خلال علاجه للسيدات اللواتي يترددن على عيادته الخاصة؛ لاحظ بأنهنّ بتن يشتكين تعنيف أزواجهن لهنّ؛ خصوصاً حرمانهن من التداوي والعلاج والعناية بصحّتهن وصحة المولود.." مُشيراً إلى انضمامه للجنة تابعة لمركز البرامج النسائية في حي الدرج والتي بات من خلالها يتدخّل لحلّ كثيرٍ من القضايا، ونال من خلالها ثقة النساء.

وأضاف "كحيل": "..هناك نظرةٌ لدى الرجل أنه لو أعطى حقوقاً للنساء يكون قد خسر حقه، فعليه أن يفهم بأنهما يُكمّلان بعضهما، لكنّ البعض في المجتمع الغزّيّ لا يحترم النساء، فكثيرٌ منهنّ يتعرضن للضرب والسبّ والشتم والحرمان من العلاج والمصروف..".

وطالب "كحيل" بدورٍ أكبر وفاعل لعمل اللجان من خلال تقديم اللوجستيات والدعم المادي والمعنوي ومتابعة عملها باستمرار؛ لتكون داعمةً حقيقيةً لقضايا

النساء، نظراً للحاجة الماسّة لحمايتهنّ والدفاع عن حقوقهن.

كيف تقبّل الرجال الفكرة؟.. سؤالٌ أجابت عليه مديرة مركز البرامج النسائية برفح "نجاح عياش": "مشاريعنا موجّهة لفئة النساء عموماً، شكّلنا وحدةً قانونيةً لدعم المرأة من محامين ورجال إصلاح وقانونيين، في البداية كانت النساء تشتكين من إقصاء الرجال من برامج التوعية، وأن توعيتها بحقوقها غير كافية إن لم يساندها الرجل، حتى شكّلنا الوحدة القانونية، فالمرأة بدون الطرف الآخر لا تستطيع أن تغيّر الواقع- على رأيها- ."المختار ورجل الإصلاح والعضو الفاعل في اللجان بحيّ الشجاعية "أبو كمال سكيك" يُشير إلى أنّ "..كثيرين يهينون المرأة في مجتمعنا ويعاملونها بإذلال.." مبدياً سعادته بانضمامه للجان، إلا أنه -وكما قال- بحاجةٍ إلى نساء يساندنه في حلّ المشاكل، موضحاً: "..بعض عضوات اللجان لسن فاعلات، ولن يستقيم عملنا حتى يتم إشراك النساء في كافة القضايا..".

وعند سؤالنا لـ "نجريرالحاج" عن ذلك قالت: "..كان الحديث في أكثر من مركز عن لجنة تحكيم عشائرية من النساء، إلا أن الأمر ليس سهلاً في مجتمعٍ قبليّ، فعمل القانونيات من خلال الوحدة القانونية التابعة للمراكز سهّل هذا الأمر..".

وتؤكد ما ذهب اليه المشاركون في تقريرنا من ان اقصاء الرجال عن البرامج التي تستهدف النساء، لن تخدم النساء، دراسة أعدّها "صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)" بالتعاون مع جمعية المرأة الريفيه وبالشراكه مع جمعيه الاغاثه الزراعيه لتقييم الاحتياجات اللازمة لدمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2011، حيث تم استهداف 750 من الرجال المشاركين في ثلاث مناطق جغرافيه (الشوكه -رفح، وادي السلقه - شرق دير البلح، منطقة السوارحه النصيرات)، وقد فسّر الرجالُ عزوفُهم عن المشاركة في مشاريع تخصّ النوع الاجتماعي، ما اعتبروه إقصاءً لهم غالباً عن المشاركة في هذه المشاريع بكافة مراحلها، ولعدم وعي الرجال بأهمية هذه المواضيع وانعكاساتها على الأسرة والمجتمع..

من جهتها؛ أشارت منسقة "جمعية تنمية المرأة الريفية" في قطاع غزة "مها المصري" إلى أنّ "هذه الدراسة تجربةٌ فريدةٌ من نوعها، حيث أنّ دمج الرجال يشكّل صعوبةً واضحةً، وهي مهمةٌ على اعتبار أنه لن يحدث تغييرٌ إذا لم يتمّ دمجُ الرجال، لأنهم صانعو القرار..".

كما يؤيد الناشط القانوني والمجتمعي "صلاح عبد العاطي" فكرة دمج الرجال ويرى أنّ "نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترام حقوق المرأة ساهم في تعزيز احترام المرأة وتغيير الثقافة الذكورية الموجودة في المجتمع.." وأشار إلى أنّ "..إدراك أهمية احترام المرأة كإنسان باعتبارها نصف المجتمع يُعززلدى الرجال الوعي الثقافي اللازم لاحترام وحماية حقوق المرأة.." وقال "عبد العاطي" إنّ "..فلسفة إقصاء أحد الطرفين خاطئة، ولابد من توفّر برامج التوعية لطرفيّ العلاقة، ما يساعد على تعزيز العلاقات، ويساهم في تشكيل وبلورة مفاهيم قائمة على حماية حقوق المرأة..".

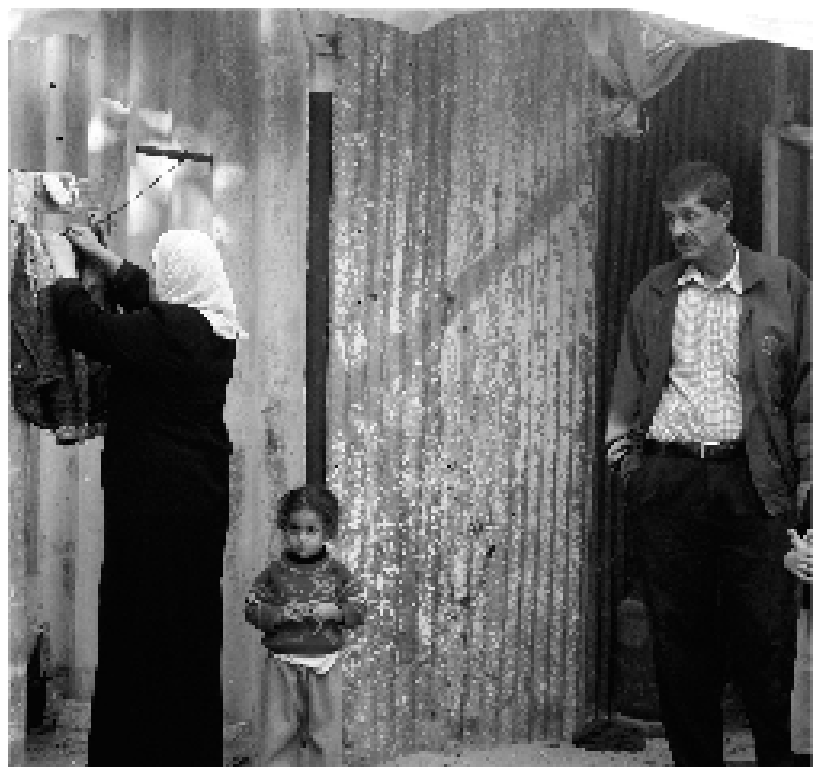

فجوة النوع الاجتماعي

الفجوة في النوع الاجتماعي ومؤشرات العنف ضد المرأة تزداد بشكل كبير، مما يحتم على جميع المؤسسات ان تعيد برامجها لصالح العمل من اجل تقليص الفجوة، واستهداف الرجال وإدماجهم في البرامج التي تخص النساء والمجتمع، ذلك أن الإحصاءات تشير إلى واقع غير سوء يسوده العنف والتمييز والحرمان من الحقوق.

"حسب "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" فإنّ عدد سكان الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2012 وصل حوالي 4.29 مليون نسمة، (منهم 2.18 مليون ذكر و2.11 مليون أنثى) أي بنسبة جنس (مقدارها 103.2 ذكر لكل 100 أنثى)، وقُدّر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.64 مليون نسمة، (بنسبة جنس مقدارها 835 ألف ذكر و809 آلاف أنثى).

وتشير إحصاءات ذات المركز في الفترة ما بين (2001 -2010) أن مشاركة الرجال في القوى العاملة تزيد بأكثر من أربعة أضعاف مشاركة النساء، ولاتزال المهن التي تمارسها النساء تنحصر في التقليدية منها، (فأكثر من نصفهنّ يعملنّ فنيّات ومتخصّصات، وخُمسُهُنّ يعملن في مهنة الزراعة).

أما احصاءات رصد العنف ضد المرأة ووفقاً "للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" للعام 2011 فإنّ حوالي 36٪ من النساء اللواتي سبق لهنّ الزواج تعرّضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن، (29,9 ٪ في الضفة الغربية مقابل 51,1 ٪ في قطاع غزة، كما بلغت نسبة اللواتي تعرّضن لعنف نفسي لمرة واحدة على الأقل من هؤلاء السيدات 58,6٪، و55,1 ٪ تعرّضن لعنف اقتصاديّ، و54,8 ٪ لعنف اجتماعيّ، و23,5 ٪ لعنف جسديّ، و11,8 ٪ لعنف جنسيّ يتمّ دمجُ الرجال، لأنهم صانعو القرار..".

نفوذ البكري

بحاجةٍ إلى إعادة نظر

المشاركة السياسية للمرأة مطالب عادلة وحقوق تحتاج إلى الاعتراف على أرض الواقع

عام 1994 تم الإعلان عن وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية في القدس، والتي استندت في مرجعياتها إلى وثيقة إعلان الاستقلال، والقانون الأساسي الفلسطيني، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.. وحظيت المطالب المتعلّقة بالمشاركة السياسية بأهميةٍ مميزةٍ وتفصيلية. الوثيقة صدرت بالكامل عام 2008 بفضل جهودٍ نسائيةٍ عكست مطالب النساء العادلة، إذ تمثّلت الحقوق التي تضمنتها: حقّ المرأة في التصويت والترشّح في جميع الانتخابات، والمشاركة في الاستفتاءات العامة، وتقلّد كافة المناصب العامّة في الدولة بدون تمييزبينها وبين الرجل، وإدراج كوتاقانونية للنساء في كافة الانتخابات، وكذلك الحقّ في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها، إضافةً إلى تعزيز حقّ المرأة في المشاركة في اتخاذ القرارفي حالات الحرب والسلم؛ على أن تتمتع المرأة الفلسطينية بحقوقٍ مساويةٍ للرجل بالجنسية لها ولأطفالها.

واقعٌ مؤلم

لا تتعدّى نسبة مشاركة النساء في المجلس الوطني الـ7.7٪ في وقت كانت فيه عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حكراً على الرجال؛ إلى أن حصلت حديثاً إمرأةٌ واحدةٌ على العضوية فيها، ناهيك عن أن جميع الأمناء العامّين للأحزاب السياسية هم من الرجال؛ باستثناء حزب "فدا" حيث انتُخبت إمرأةٌ للأمانة العامة للحزب في مؤتمره الأخير، فيما تبيّن أنّ مشاركة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب يتراوح بين 5-18٪ بما فيها الأحزاب التي تتبنى خطاب المساواة بين الرجل والمرأة.

وتعزيزاً لأهداف وحقوق المرأة ومشاركتها السياسية؛ فقد تمّ إنجاز مشروع التمكين السياسي للنساء في المناطق الريفية والممول من "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" UNWOMEN عبر برنامج أهداف الألفية التنموية، حيث قالت منسقة المشروع "فاتن البيومي" أنه "تمّ تنفيذه في الفترة ما بين بداية شهر آب من العام الماضي وحتى آيار من العام الجاري، مستهدفاً النساء في مناطق بيت حانون والمغازي والنصيرات ورفح، واستفاد منه 240 مشاركٌ ومشاركةٌ من أعضاء وعضوات مراكز "صبايا" والمؤسسات الأهلية والأطر النسوية في تلك المناطق..".

وأوضحت "البيومي" أنّ "..الهدف العام للمشروع يكمن في بناء قدرات مراكز "صبايا" والمؤسسات والأطر النسوية فيما يتعلق بالمدافعة والمناصرة لقضايا المرأة، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات.." مضيفةً: "..يشتمل الهدف الخاص على زيادة معرفة المجتمع المحلي بقضايا المرأة ومفهوم النوع الاجتماعي وتحديد احتياجات المجتمع المحلي فيما يتعلّق بزيادة المشاركة السياسية للنساء في مواقع صنع القرار، وكذلك رفع مستوى التنسيق والتشبيك ما بين المؤسسات والمراكز النسوية من أجل الدفاع عن حقوق المرأة..".

ووفق "البيومي" فإنّ "..المرحلة الأولى من المشروع تضمّنت تنفيذ 12 لقاءٍ تعارفي لـ 12 مجموعةٍ شبابيةٍ ونسويةٍ في مواقع تنفيذ المشروع، وتدريب 240 مشاركٍ ومشاركةٍ حول النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والقرار رقم 1325 ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية والمناصرة والاتصال واتفاقية "سيداو" واستهدف هذا 244 مشاركاً ومشاركةً، إضافةً إلى إعداد بحثٍ حول احتياجات وتحدّيات المرأة في مجال المشاركة السياسية، وتشكيل 16 مجموعةٍ مركزةٍ منها 4 مجموعات في غزة..".

مضيفةً: "..حملة للمشاركة السياسية، حيث شارك 13 شاباً وشابةً من المتطوعين بمشروع التمكين السياسي للنساء، بتنفيذ حملة تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في مختلف مناطق قطاع غزة، حيث قاموا بتنفيذ 41 لقاء توعوي للمساهمة في نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وقد تمّ تنظيم لقاءاتٍ توعيةٍ في المناطق الريفية والمهمّشة التي تمتدُ عبر كلّ محافظات غزة..".

ومن أبرز نتائج وتوصيات الحملة: "..استهداف الشابات في المناطق الحدودية، وتعريف المجتمع بشكلٍ عامٍ بحقوق المرأة، والتركيز على حقوق الإنسان كمدخلٍ لتأصيل حقوق المرأة.." مضيفةً: "..كذلك تحفيز المرأة وجعلها تشعر بأنّ خروجها مردودٌ لها من حيث الحقوق والقيّم، وكذلك توعية الرجال وتحفيزهم للمساهمة في احترام حقوق المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة، واستهداف العناصر المؤثّرة، وهي لجان أحياء وبلديات ووجهاء لدعم المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك اعتمادُ منهجية تقييمٍ دائمةٍ لكلّ النشاطات الخاصة بتطوير وضع المرأة واستمرار تقديم الخدمات التوعوية للنساء والرجال على حدٍ سواء؛ مثلما استهداف المناطق النائية وطلبة الجامعات..".

وأشارت "البيومي" إلى أنه "..من بين الأنشطة الخاصّة والداعمة للمشاركة السياسية للنساء إعداد مذكّرة تهدف إلى تعزيز تلك المشاركة، وعقد اللقاءات الجماهيرية الموسّعة للترويج لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، والمساهمة في زيادة مستوى التشبيك بين المؤسسات والمجتمع المحلي لدعم مفهوم المشاركة السياسية..".

من جهتها قالت منسقة مركز "صبايا" في مواصي رفح "لكتمال عودة" إنّ "التدريب جاء بعد إجراء دراسةٍ خاصةٍ حول الاحتياجات والمستويات التعليمية للسيدات وربّات البيوت، وتمّ الاتفاق على عقد التدريب في مجال المشاركة السياسية؛ شارك فيه العشرات من النساء، وشهد حالةً من التفاعل الملحوظ بعد توفّر الدافعية وزوال الرهبة عند النساء..".

نظامٌ انتخابيٌ سيئ..!

على الرغم من مساهمة الجهات الدولية في تمويل المشاريع الخاصة بقضايا المرأة؛ وقيام المؤسسات النسوية بدورها تجاه عمليات التدريب والحشد والمناصرة؛ إلا أنّ المشاركة السياسية للمرأة لا زال يعترضها العديد من المُعيقات؛ خاصةً تلك المرتبطة بالنظام الانتخابي.

في هذا الإطار قالت مديرة طاقم شؤون المرأة "نادية أبوخلة":

"بالرغم من أن للمؤسسات والفعاليات النسوية تواصل العمل من أجل التمثيل الأمثل للنساء في مواقع صنع القرار- خاصةً بعد التوقيع على اتفاق المصالحة وامكانية عقد الانتخابات- الا أن النساء كان لديهن قراءةً لهذا الاتفاق؛ خاصةً فيما يتعلّق بقانون الانتخابات، سيما وأنّ المرحلة السياسية السابقة التي ارتبطت بالنظام الانتخابي المختلط وإعطاء الحزب الواحد الفرصة للسيطرة على الأغلبية العظمى في المجلس التشريعي؛ أدّت إلى حدوث الانقسام."

وأوضحت "أبو خلة" أنّ".. اتفاق المصالحة نصّ على إجراء الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي وبنسبة حسم 2.5٪ بتوافقٍ وطنيّ." معتبرةً أنّ ".. هذه النسبة تمثّل إقصاءً للنساء، بمعنى أنّ كلّ قائمةٍ تحتاج للحصول على 220 ألف صوتٍ، وبالتالي؛ فإنّ المرأة قد تصل بعد الحصول على 75 ألف صوت من خلال القائمة، مما يتطلّب ضمان مقعد للمرأة في كلّ دائرةٍ؛ خاصةً وأن النساء اللواتي دخلن الانتخابات عبر الدوائر لم يستطعن منافسة العشائر والقبائل؛ لأنّ مصادرها محدودة، مما يتطلب من الأحزاب السياسية تشكيل حالة ضغطٍ في الشارع لدعم النساء؛ خاصةً وأنه كان لهن دوراً بارزاً في اختراق النظام السياسي.."

وفي السياق ذاته؛ اعتبر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين " صالح أبو ناصر" أنّ "قانون الانتخابات ليس نهاية المطاف، ويوجد مساحةٌ واسعةٌ للتعديل؛ مثلما حدث في انتخابات المجلس الوطني والهيئات المحلية؛ خاصةً وأنّ الشعب الفلسطيني لازال تحت الاحتلال.."

مشدداً على " ..ضرورة العودة للحراك الشعبي لتمكين النساء من المشاركة السياسية، وتحسين شروط الكوتا، وتعديل القانون الانتخابي وفق مصلحة الوطن والمواطن بأكمله؛ وبعيداً عن الشروط التنظيمية والحزبية.. "●●

عُلا أبو حسب الله

"حنان" بصبرها.. "روعة" بشبابها.. "خلود" بإصرارها..

نساء يسطرن حياتهن بحروف من ذهب

كُنّ حول الدائرة المستديرة: تتأهب كلُّ واحدة منهنّ للحديث عن قصّتها، وكُلُّهنّ إدراكٌ أنّ تفاصيل حكايتهن تختلف؛ رغمَ أن الفكرة الأساسية واحدة..

هُنّ نساءٌ حققن نجاحاتٍ بارزةً في مشاريع اخترن -طوعاً- أن يكُنّ أبطالها، وجميعها تندرج تحت مظلة برنامج أهداف الألفية التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عذابات متواصلة

في هذا اللقاء؛ اجتمعت "الغيداء" مع ثلاث سيّدات من فئاتٍ عمريةٍ مختلفةٍ وطبقاتٍ اجتماعيةٍ متباينة؛ صرّحنّ فيه بتجاربهن، وكيف استطاعت هذه التجربة قلبَ حياتهن رأساً على عقب.

الصمتُ الذي سادَ لبرهةٍ قطعته "حنان" (50 عاماً) قائلةً: "أنا أكبركن، لذا؛ أنا من ستبدأ بالحديث"..ضحكن وبَدَوْنَ جاهزاتٍ للاستماع؛ فيما هي تتابع كلامها..

تنقّلت ببصرها بيننا؛ محاولةً توزيع اهتمامها: "..أنا حنان أبو القمصان؛ من مخيم النصيرات، شاركت في مشروع تطوير قيادات نسوية في المؤسسات القاعدية الذي تنفذه "الأونروا" من خلال مركز النشاط النسائي؛ بهدف مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي..".

"تزوّجت منذ 27 عاماً، وصُدمت بواقعٍ مريرٍ، حيث لم يكن زوجي فقط هو من يضطهدُني ويضربني، بل كان لأمّه النصيب الأكبر معي، ففي الصباح ينقصم ظهري من جرّاء عمليات التنظيف والغسيل والمسح في بيت العائلة.." قالت "حنان".. وأضافت وهي تقلّبُ بصرها بين الوجوه: "..كنت أطمع في كلمة رضا واحدة منها، فلا أسمع سوى السبّ والشتائم، وليس هذا فحسب؛ بل كانت تبدأ بالبكاء فور عودة زوجي إلى البيت في منتصف الليل، وتبدأ باتهامي بالعصيان وقلّة الأدب وسوء الخُلُق، فيوسعني ضرباً بدوره كي يُرضي أمّه التي لا ترضى..".

وقالت "حنان" إن زوجها الذي كان يعمل في اللجان الدعوية ويسافر لفتراتٍ طويلةٍ داعياً للإسلام في بلدانٍ مختلفةٍ ومتقاضياً مقابل ذلك راتباً زهيداً، تزوّج عليها بعد13 عاماً من العذاب المتواصل، في الوقت الذي أنجبت فيه منه ستّة أطفال.

لم يكتفِ الزوج بذلك؛ بل أتى بعروسه الجديدة للعيش مع "حنان" في نفس البيت، ليستمرّ مسلسل عذابها بفصولٍ أكثر ضراوة، ليكتبَ آخر فصوله في العام الماضي، حيث تزوّج للمرة الثالثة، وهو الآن أبٌ لـ 20 طفلاً؛ متنصّلاً تماماً من مصروفهم ومتطلباتهم." وفق قولها.

باكورة الصباح

وتضيف "حنان": "..قبل خمس سنوات كنت أعيش في وضعٍ نفسيٍ مدمّر، محبطةً جداً، أعيش فقط انتظاراً للموت، لا أعرف ماذا أصنع أمام احتياجات ومتطلبات أولادي التسعة، كلّما طلبت من والدهم الإنفاق عليهم تحجّج بأن أولادي كباراً وعليهم العمل والإنفاق على أنفسهم وعليّ..".

وبابتسامة المنتصر قالت: "..زارتني إحدى صديقاتي وطلبت مني الذهاب لورشة عمل يقيمها مركز النشاط النسائي في النصيرات؛ ففعلت، وكانت الفرصة التي غيّرت حياتي، حيث ذهبت بعدها لورشٍ أخرى ولقاءاتٍ في كلّ المجالات، الصحة وحقوق المرأة والتطريز والحياكة.. وغيرها، تعلّقت بالمركز كثيراً، وبدأتُ أرى في دفء علاقتي بهم بديلاً عن عائلتي، حنانهم معي، سعيهم لحلّ مشاكلي ومساعدتي كان يعطيني دَفعةً لمواصلة الحياة..".

نجاحٌ وإصرار

تابعت "حنان": "..عندما جاء مشروع تطوير قيادات نسوية تمّ ترشيحي لأكون ضمن مجموعةٍ من النساء تمّ تدريبهنّ بشكلٍ مكثّف جداً ومعمّق على أمورٍ عديدةٍ عمليةٍ مثل: التطريز والحياكة، وتمّ افتتاح محلّ لعرض المنتجات بجانب النشاط النسائي، فقد كانوا يوفرون لنا المواد الخام ونحن نقوم بالتطريز، ثم يتمّ عرضها في المحلّ، وأية قطعةٍ تُباع يكون عائدُها الماليّ لنا، كانت فكرةً رائعةً؛ حيث أنني خلال فترة المشروع استطعت تدريس ابني في الجامعة، أوفّر له متطلباته الدراسية والمواصلات وغيرها..".

انتهى المشروع بعد ثلاث سنوات، لكنّ محلّ عرض المنتجات لازال قائماً، ولازالت منتجاتُ "حنان" تُعرض للبيع؛ وتتلقّى مقابل ذلك مبلغاً من المال يُقوّيها في مواجهة الحياة وقسوة العيش.

عندما أنهت "حنان" كلامها اتجهت الأنظارُ جميعها نحو "روعة حبيب" (24عاماً) من مدينة غزة، وهي مهندسةٌ مدنية، وكانت ضمن مشروع تطوير القيادات الهندسية للنساء في إدارة المشاريع في قطاع غزة؛ والذي تُنفّذه "منظمة العمل الدولية".

تحدّيات متتابعة

"روعة".. بدأت كلامَها بابتسامةٍ خجولة: "درستُ في قسم الهندسة المدنية بعد صراعٍ طويلٍ مع عائلتي على نوع التخصّص، حيث كانوا يعتقدون -كمعظم الناس- أنه قسمٌ حكرٌ على الرجال ولا يمكن للمرأة خوضه، كانت حجتهم: كيف لكِ وأنتِ بنت أن تحتكّي مع المقاولين والطوبارجية وغيرهم؟! بالتأكيد لن تستطيعي تحمّل ذلك.. لكني لم أكترث لكلّ هذا، وواصلت طريقي في التخصّص الذي اختاره قلبي لي..".

أضافت؛ ولا زالت الابتسامة ترتسم على شفتيها: "..بعد تخرّجي بفترةٍ بسيطة رأيت إعلاناتٍ على موقع الجامعة الإسلامية بغزة، قمت بتقديم الطلب في الجامعة، لم أكن وقتها أدرك الكثير عن طبيعة المشروع، ما كان في رأسي حينها هو أنها قد تكون فرصة عملٍ فقط، بعد وقتٍ قليلٍ اتّصلوا معي وأخبروني أنه تمّ اختياري ضمن المشروع، كانت سعادتي عارمةً يومها..".

.."كان المشروع عبارةً عن خمسة شهور؛ إثنان منها نظري؛ حيث قاموا بإعطائنا دوراتٍ متقدمةً في كلّ برامج الهندسة الحديثة وحساب الكميات للمشاريع، عمل جداول زمنية؛ وغيرها من البرامج التي يعرفها قليلون، مما خلق لدينا تميزاً وإبداعاً، والأشهر الثلاث التالية كانت عبارةً عن دراسةٍ ميدانيةٍ في المواقع".

بداية المصاعب

.."تم تفريغي بعدها في شركةٍ لأعمل كمهندسة موقع، أذكر أوّل أيامي في الشركة، حين ذهبت إلى هناك؛ صُدِمتُ عندما لم أرَ فتاةً سوى

السكرتيرة، إستقبلني المحاسب ثمّ جاء مهندسٌ آخر والمدير، نظروا إليّ نظرةً من قمّة رأسي حتى أخمص قدمي.." قالت وهي ترفع حاجبيها.

.."سمعت أحدهم يهمس للآخر: هذه بنت؛ ماذا سنفعل بها هنا؟! نحن نريد مهندس موقع وليس هذه؟! بعدها قذف في وجهي سؤالاً عميقاً في مجال الهندسة المدنية، في أثناء إجابتي على السؤال نظرتُ في وجهه فرأيته يرفع حاجبيه دهشةً، وكأن لسان حاله يقول: كيف تأتي هذه الإجابة المُفحِمة من بنت حديثة التخرج..؟" أضافت.

كان أول يوم دوام لي في الموقع صعباً جداً، حيث شعرتُ بإحباطٍ شديد، الحرّ، العمّال، المقاولون، وربما المهندسون، والكلّ ينظر لي كأنثى وليس كمهندسةٍ مثلها مثلهم، لكن عقلها الذي يرفض قبول الواقع على علله، جعلها تعالج الموقف.

الأمل تفتّح زهوراً

وقالت: "..بدأتُ أفرضُ نفسي بقوةٍ حتّى أصبحوا متعاونين جداً معي.. بعد ثلاثة شهورٍ انتهى عملي مع انتهاء عقدي في المشروع، لكنّ الشركة لم تتخلَّ عنّي؛ حيث وقّعتُ معي عقد عملٍ دائم، عملتُ كمهندسة مكتب لحين استلام مشروعٍ آخر، ومرّةً أخرى أثبتُّ لهم أنّ المرأة قادرةٌ على صنع المستحيل.."

وتابعت: "..أصبحتُ الشركةُ تعتمدُ عليّ بشكلٍ كاملٍ في إعداد الجداول الزمنية لكلّ المشاريع، بالإضافة إلى التقارير الشهرية النظرية، وعمل المستخلصات والمشاريع الإنشائية، كلّ هذا يتمُّ عمله من خلال برامج متطورةٍ جداً في الحاسوب؛ تمّ تدريبنا عليها في الجزء النظري من المشروع.."

زادت وهي تنظر في وجوههن: "..أشعرُ بفخرٍ شديدٍ عندما أنظر لبعض زميلاتي اللواتي لا زلن يُراقبن المواقع الإلكترونية بحثاً عن فرصة عمل، كذلك اعتمادي الكامل على نفسي في مصروفاتي يحقق لي الرضا والراحة النفسية، ليس هذا فحسب؛ وإنما أستطيع مساعدة أهلي في بعض النفقات.."

الحلم المستحيل

وأنهت "روعة" حديثها لتبدأ "خلود البابا" (28 عاماً) وهي ناشطةٌ سياسيةٌ من منطقة بيت لاهيا، كانت ضمن مشروع المساهمة في تعزيز المشاركة السياسية لدى النساء في المناطق المهمّشة؛ المنفّذ من "طاقم شؤون المرأة" والذي تموّله هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تعزيز المشاركة السياسية للمرأة..

قالت وهي تعضّ على شفتها السفلى: "..كنت متزوجةً من أحد أقاربي عندما أنهيت دراستي الثانوية، حصلت على معدّل 90٪، كان أملي وطموحي وقتها أن أحقّق ذاتي من خلال الدراسة الجامعية.. لكن؛ حدث ما لم يكن في الحسبان، رفض زوجي رفضاً قاطعاً، شعرتُ بإحباطٍ منقطع النظير وقتها، فهذا لم يكن اتفاقه مع والدي قبل الزواج، وبطبيعة الحال؛ أهله الذين يعيشون في الطابق السفلي من البيت كان لهم الدور الأكبر في رفضه.."

"كنت أماً لثلاثة أطفال حينها، خِفتُ من أيّ قرارٍ من شأنه أن يبعدني عن أسرتي، فقمت بتأجيل حلمي، إلى أن قرّر زوجي -الذي يعمل موظفاً في حكومة رام الله- أن يسافر ليكمل دراساته العليا، فكانت فرصةً ذهبيةً لي لإقناعه؛ لاسيما وأنه انفصل عن المحيط الذي كان يؤثر عليه سلباً.."

لا يضيع حقٌ وراءه مُطالب

وافق زوجها؛ فدَرَسَت اللغة الإنجليزية في "الجامعة الإسلامية" بغزة، وكانت تلك الفترة متطوعةً في "جمعية تطوير بيت لاهيا" وتمّ ترشيحُها من خلال المؤسسة لـ"طاقم شؤون المرأة".

قالت: "..تحمّستُ كثيراً للفكرة، حيث أنني سوف أتعلّمُ أشياء جديدةً، تلقيتُ تدريباً لمدّة عام؛ كان مكوناً من مرحلتين؛ في الأولى تمّ اختيار 60 سيدةً من قطاع غزة ككل، وكانت مواضيع التدريب تشمل أموراً عديدةً مثل: الجندر، مأسسة النوع الاجتماعي، الحكم الرشيد".

أضافت وهي ترتشف الرشفة الأخيرة من فنجان قهوتها السادة: "..أما المرحلة الثانية؛ فتمّ فيها تصفية العدد، وتمّ تلقّي التدريب المتخصص؛ وتنفيذ الجانب العملي من المشروع، من خلال مبادراتٍ يقدّمها كلٌّ المتدربين، اخترتُ تنفيذ مجموعة من ورش العمل في المنطقة لمجموعة من السيّدات المهمّشات وربّات البيوت؛ عن مواضيع عديدة أهمّها: المشاركة السياسية، حقّ المرأة في الانتخاب.. وغيرها، ردّة فعل السيدات بعد نهاية كل ورشة كانت تُشعرني بسعادةٍ عارمة، حيث كُنّ يقُلن لي: لم نسمع في حياتنا عن هذه الأشياء، نريد أن نشارك أكثر معك.."

.."قامت مجموعات السيدات بالمشاركة في العديد من المسيرات، وتحديداً ما يخصّ الأسرى، ودائماً ما أتحدث لهنّ عن النساء العاملات في مؤسسات المرأة، وكيف أنهنّ يناضلن من أجلنا، مما يخلقُ آفاقاً جديدةً في عقولهن، حيث قُلن لي: لقد جعلتِنا نسمع بأشياء لم نسمع بها من قبل، لقد غيّرتِ حياتنا.." تابعت.

شمعةٌ لا تنطفئ

قالت وهي تنظر في ساعة يدها: "..بعدما أنهينا التدريبات؛ خرجنا بعريضةٍ انتشرت في كلّ قطاع غزة؛ من رفح حتّى بيت حانون؛ للمطالبة بتعديل قوانين مجحفةٍ بحقّ المرأة، وتمّ رفعُها للجهات المختصة، وسيتمُّ النظر فيها، هذا المشروع غيّر شخصيتي وطريقة تربيتي لأبنائي، حتى طريقة تعاملي مع زوجي أصبحت أكثر هدوءً وتفهماً، انتهى التدريب ومشروع المشاركة السياسية؛ لكنّ أثره في حياتي لم ينتهِ أبداً.."

أضافت: "..أصبحتُ دليلاً لنساء الحيّ؛ يتّصلن معي ليشاركنني مشاكلهن الخاصة، ننفذُ لقاءاتٍ جديدةً، أعلّمهنّ كلّ ما أتعلم، من خلال عملي في مشروع التدريب رأيتُ إعلاناً في الصحف عن حاجة "الهلال الأحمر" لمنسّق ميداني، تقدّمت للوظيفة؛ وقاموا بسؤالي: أنت من منطقة تتعامل مع المرأة بخصوصية؛ كيف ستتعاملين مع هذا الواقع؟! فأجبتهم أنّ المرأة هي التي تفرض نفسها بقوّة شخصيتها، وبمدى فهمها لدورها الجندري، ومشاركتها السياسية السليمة في المجتمع.."

هذه الإجابة كانت سبباً في التحاقي بالوظيفة فيما بعد، وأنا أخيّل لو كنت على أفكاري القديمة قبل التدريب لما حصلت على شيء، ولبقي عقلي صندوقاً خشبياً مغلقاً.." تابعت وهي تُجهّز نفسها للانصراف، وأنهت حديثها.

صافحنني بقوةٍ وغادرن المكان.. لكنّ يقيني بمدى عظمة المرأة وقدرتها على صنع المعجزات من مجموع الصعاب -فقط بقليلٍ من المساعدة- ظلّ راسخاً في خيالي دون تزحزح.

ماجدة البلبيسي

الانقسام السياسي وضعف التشبيك..

مُعيقات وتحدّيات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إثنا عشر عاماً مرّت على إعلان برنامج الأهداف الإنمائية للألفية؛ التي تضمّنت ثلاثة محاور رئيسيةً تتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة الفلسطينية، والعمل على تعزيز المساواة والعدالة الجندرية بين الجنسين، ومحاولات دمجها ضمن الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية، محققاً -وعلى مدار هذه الحقبة- نجاحاتٍ محدودةً بسبب ظروف صعبة عديدة.

تسعى المؤسسات الشريكة في برنامج الألفية إلى تحقيق المزيد من الإنجازات على أصعدة كثيرة منها التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة الفلسطينية؛ في ظل عدد من التحديات والصعاب التي تم تذليل بعضها في حين وقف بعضها الآخر حجر عثرة. في ظلّ تلك التحديات والصعوبات؛ ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في دعم وتحقيق تلك الأهداف؟ وما هي المعيقات التي واجهت المشروع وحالت دون تحقيق أهدافه؟.. "الغيداء" فتحت الملف لتتعرف على السلبيات والإيجابيات والتحديات..

جهودٌ كبيرة

"ابتسام الزعانين"، رئيسة مجلس إدارة جمعية العطاء الخيرية -عضو تحالف أمل - أحد شركاء الألفية قالت إن "مؤسسات المجتمع المدني تبذل جهوداً كبيرةً من أجل تحقيق أهداف الألفية وبناء مجتمعٍ مدنيٍ فلسطيني فاعلٍ ومؤثّر، وإشراك المرأة فيه بشكلٍ رئيسٍ؛ خاصةً في التخطيط الاستراتيجي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والسعي المتواصل لشراكةٍ فاعلةٍ مع السلطة الوطنية الفلسطينية، و شراكةٍ حقيقيةٍ مع المجتمع المدني الفلسطيني؛ لتخطّي العقبات وبناء الذات الفلسطيني".

وأضافت "الزعانين": ".. مؤسسات المجتمع المدني تسعى لتعزيز المساواة، ومشاركة النساء السياسية، ومكافحة الفقر وتمكينهنّ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبناء قدرات المؤسسات لتتمكّن من تقديم أفضل الخدمات للنساء في جميع المجالات..".

وأشارت إلى أنّ "دعم المرأة يتمثّل في رفع مكانتها في المجتمع الفلسطيني؛ من أجل خلق مجتمعٍ ديمقراطيٍ تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحسين وعيها وإدراكها بحقوقها الشرعية والقانونية لتقويتها ودعمها وتطوير عملية مشاركتها في وضع السياسات الحكومية العامة؛ كي تُصبح جزءً رئيسياً في عملية صنع القرار بشكلٍ عام، إضافةً إلى تعزيز الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني وسنّ قوانين تؤكد على المساواة بالنسبة للنساء على مستوى البيت والعمل؛ بالتعاون ما بين السلطة الفلسطينية والمؤسسات النسوية".

مؤشراتٌ إيجابيةٌ.. وتحوّلٌ ملحوظ

قالت "الزعانين" إنّ ".. هناك عدة مؤشرات تدل على تمكين المرأة على سبيل المثال: يوجد مؤسسات مجتمعٍ مدنيٍ تنشط في مجال العمل التنموي من خلال تدريب وتأهيل وتقديم قروض لمشروعات صغيرة ومنها ما يتجه نحو تمكين المرأة الفقيرة ومحو أميتها وتأهيلها للاستفادة من القروض الصغيرة، وأخرى تنشط للنهوض بالتعليم والبيئة، إضافةً إلى اتجاه العشرات من الجمعيات نحو التوعية والدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية..".

مضيفةً: ".. بعد أن كانت الجمعيات الخيرية تعتمد على أسلوب الإغاثة والبرّ والإحسان؛ اتجهت إلى منهجية الاعتماد على الذات؛ من خلال القروض الدوارة

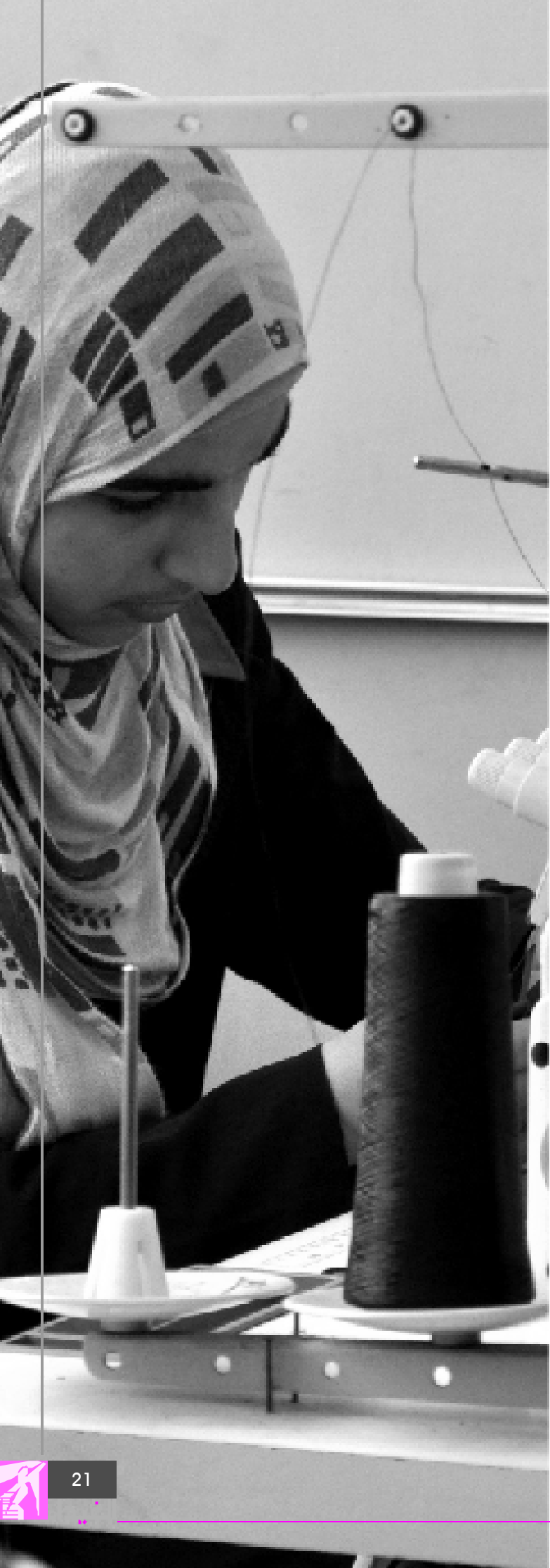

والتدريب والتأهيل، إضافةً إلى اتجاه بعض الجمعيات الأهلية الكبرى إلى بناء قدرات جمعيات أهلية صغيرة لتتوجه إلى التنمية المحلية في المناطق المهمّشة؛ من خلال التدريب على الإدارة الحديثة والبناء المؤسسي ودراسة احتياجات المجتمع المحلي وتنشيط المشاركة المجتمعية للتعاون مع الجمعيات، والتوعية بالدور التنموي وتقديم الدعم المادي والفني..".

العمل المشترك!..

وأكّدت "الزعانين" أنّ "..الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني حال دون تفعيل تنفيذ الأهداف بشكلٍ جديّ.." مشيرةً إلى أنّ "..دور المجتمع المدني كان محدوداً على جميع الأصعدة بسبب ضعف التنسيق المشترك بين المجتمع المدني الفلسطيني وغياب رؤاه التنموية على صعيد الوطن ومحدودية تدخّلاته في السياسة العامة للسلطة.." مستدركةً: "..لكن كثيرةٌ هي المشاريع الخدماتية التي ينفذها المجتمع المدني على الأرض، ومع ذلك؛ غاب العمل المدنيّ المشترك للأسباب التي ذكرتها، وكلّ ذلك انعكس بشكلٍ كبيرٍ على دور المجتمع المدني في صنع القرار؛ ومنها الخطط المستقبلية؛ والتي لها علاقةٌ بأهداف الألفية للتنمية، كضعف الخدمات التعليمية، وارتفاع معدّلات التسرّب، ومعاناة النظام التعليمي بشكلٍ عام.."

وأكدت الزعانين أن هناك حاجةٌ للاهتمام بالتوسّع في المنظمات التي تهدف إلى التمكين، قائلةً: "..أهمية المنظمات الأهلية تنبع في هذه المرحلة من الدور الذي يمكن أن تلعبه في العملية التنموية؛ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، خاصةً أنها لم تعدْ تقتصرُ على الأنشطة الخيرية كما كان وضع غالبيتها في السابق، وإنما تعدّت ذلك وتبنت أنشطةً أقرب إلى أنشطة المجتمع المدنيّ الحديث..". ودعت "الزعانين" إلى "..ضرورة إعادة النظر بالإطار والأهداف والمؤشرات لعكس خصوصية المجتمع الفلسطيني من خلال مشاركةٍ واسعةٍ لمؤسسات المجتمع المدنيّ في جميع مراحل العمل الخاصة بأهداف الألفية الإنمائية، من حيث التوطين والمشاركة في إعداد تقرير يعكس تقدّم سير العمل، وزيادة الوعي الوطني بمؤشرات التنمية؛ من خلال إعداد نشراتٍ تعريفيةٍ بها وتعميمها على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن خلال عقد ورش عمل حولها لذوي العلاقة.." حسب تعبيرها.

خطط وأهداف واضحة

مسئولة مراكز البرامج النسائية في قطاع غزة "سماح غياض" قالت إن "المراكز عملت على مدار السنوات الثلاث الماضية على تنفيذ ثلاثة أهداف تقع ضمن إطار برنامج أهداف الألفية الإنمائية حسب خطةٍ واضحةٍ ومحددة، موضحةً: الأول هو الحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي وجميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال ورش التوعية التي كانت تُعقد للنساء في المواضيع القانونية والنفسية في الوحدة القانونية والنفسية في المراكز التي كانت موّلةً من دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية. والثاني: يتمثّل في تمثيل المرأة وقضاياها في هيئات صنع القرار من خلال الدورات التدريبية للعاملات في المراكز ولنساء قياديّات من المجتمع لتمكينهنّ ورفع قدراتهن.".

وأضافت "غيّاض": "..الهدف الثالث؛ هو تعزيز فرص متساوية لمشاركة المرأة اقتصادياً وبنفس القدر، وتحقق ذلك من خلال تدريب النساء صاحبات المشاريع الصغيرة على كيفية إدارة وتسويق والبدء في مشاريعهن الخاصة وتدريبهن على المهن، ونتج عن ذلك

فتح مشاريع إنتاجية مُدرّة للدخل في المراكز نفسها؛ عملت على تشغيل العديد من النساء، وفتحت المجال أمامهن لدخول سوق العمل، مثل "معرض مسايا" الخاص بمنتجات النساء بمركز البرامج النسائية في النصيرات، و"معمل البتول للمعجّنات" بمركز المغازي..".

وأشارت "أبو غيّاض" إلى أنّ "..أهم المعيقات التي واجهت المراكز هي عدم توفّر التمويل الكافي لتغطية تكاليف منتجات صاحبات المشاريع، ومحاولة دعمهن وإعطائهن منحاً لتطوير مشاريعهنّ؛ أو حتى البدء بالمشاريع للنساء اللواتي بحاجة لفتح مشاريع. وعلى الرغم من ذلك؛ إلا أنّه يوجد جملةٌ من الطموحات المستقبلية تراود القائمات على هذه المراكز لتوفير تمويلٍ صغيرٍ للنساء صاحبات المشاريع، وزيادة عدد الورش والدورات التثقيفية لهنّ في المناطق النائية والمهمّشة..".

عمليةٌ مُدمجةٌ ومرجعياتٌ دولية

محللة البرامج في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في غزة، "هبة الزيان" قالت إنّ عملهم يندمج مع أهداف الألفية؛ آخذين بالاعتبار المخرجات والإنجازات على الأرض وهو ما يتبين حسب المصادر والواقع السياسي والاقتصادي لافتةً إلى أنّ "..هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليست الجهة الوحيدة التي تقوم بالعمل من أجل قضايا النساء وتمكينهن..".

وأوضحت "الزيان": "..عملنا ينطلق من المرجعيات الأممية والاتفاقيات والوثائق الدولية؛ مع مراعاة القوانين الوطنية للعمول بها والظروف البيئية التي نعمل بها، وخلال السبع سنوات الماضية -فترة تأسيس مكتب غزة- كنّا نركّز جهودنا على مناهضة العنف ضد النساء لاسيّما في ظلّ انتشار هذه الظاهرة وملاحظتها واهتمام المجتمع المدني بها، ومع ذلك؛ كان لدينا مجموعةٌ من البرامج تتعلق بالتمكين السياسي والاقتصادي..".

وقالت "الزيان" إنّ "..هناك عدّة نماذج للتمكين الاقتصادي منها: مراكز صبايا المنتشرة على مستوى الوطن والتي نُفّذت بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يهدف إلى دعم النساء الفلسطينيات في المجتمعات الريفية المهمّشة من خلال إيجاد مراكز تزودهنّ بالفرص لتطوير مهاراتهن الاجتماعية والاقتصادية والقانونية؛ بما يساهم في تعزيز مشاركتهن في عمليات صنع القرار في مجتمعاتهن.." موضحةً أنّ "..البرنامج استهدف أكثر من عشرين ألف امرأة..".

الانقسام!!..

أشارت "الزيان" إلى أنّ "..جهود الهيئة ساهمت في تحقيق أهداف الألفية؛ وإن كانت محددةً ومرتبطةً بالمصادر والظروف السياسية.." معتبرةً أنّ "..حالة الانقسام أثّرت على عملهم حيث استُعيض بالعمل مع المجتمع المدني بدلاً من الجهات الحكومية في قطاع غزة.." قائلةً "..السلطة الوطنية هي شريكٌ أساسيٌّ لنا، ونعمل بشكلٍ استراتيجي مع كلّ الوزارات؛ خاصةً في مجال مناهضة العنف ضد المرأة الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة.

وأوضحت "الزيان" أنّ "..قطاع غزة حُرم من جهود وتطبيق إستراتيجيات ضخمةٍ نتيجة الانقسام." معتبرةً أنه "..وفي ظلّ غياب مؤسساتٍ رسميةٍ يتعاملون معها لتنفيذ تلك الإستراتيجيات؛ فإنّ تجربة التعامل والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني كبديلٍ عن المؤسسات الحكومية في قطاع غزة كانت ممتازة، وتمّ أخذُ ملاحظاتها بعين الاعتبار. لكنّ الشراكة مع المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية شهدت تطوراً واضحاً، وأفضت إلى نجاحاتٍ وتنفيذ برامج وأبحاث..".

وحول الخطط المستقبلية لـ"هيئة الأمم المتحدة للمرأة" لتمكين المرأة، قالت "الزيان": "..خلال الثلاث سنوات القادمة سنركز على التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، مع ربطها نظرياً وتطبيقياً بالقرارات الأممية وخاصة قرار (1325)".

إنجازات..

منسّقة جمعية تنمية المرأة الريفية "مها المصري" تحدّثت عن البرامج العملية التي تمّ تنفيذها خلال أربع سنوات من عمر المشروع المنفّذ بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان موضحةً أنّ "الجمعية تناولت بنداً واحداً من أهداف الألفية وهو الخاص بالتوعية والتثقيف ورفع مستوى الوعي الاجتماعي.." مضيفةً: "..دُرّب على مدار أربع سنوات من عمر المشروع 42 خريجة جامعية ليصبحن مدرّبات محترفات ومتخصصات في القضايا المجتمعية، وعلى رأسها قضية العنف ضد المرأة، والثقافة الجنسية، والتسرّب من المدارس، والصحة العامة للمرأة، واستهدفنا ست مناطق هي الأكثر تهميشاً في القطاع؛ هي: الزيتون، المغراقة، السوارحة، وادي السلقا، المنارة والشوكة..".

وأوضحت "المصري" أنّ "..المرأة في المناطق المذكورة لم تتمتع بحقّ

حرية الحركة والتنقل والوصول إلى المستوصفات الصحية دون محرمٍ معها، ولم تتمكن من الخروج للمشاركة في أيّة فعاليات وورش عمل وندوات توعوية، وبالتالي: استطعنا بأساليبنا المختلفة أن نصل للنساء في بيوتهنّ، ومن ثمّ: حاولنا استقطابهن عن طريق المحاضرات والأيام المفتوحة والرحلات الترفيهية والحلقات الدراسية التي كنا نعرض خلالها قصصاً واقعيةً ونقوم بمناقشتها سويةً بالتنسيق مع المراكز الأخرى، مثل مراكز صحّة المرأة ومتخصصات..".

وتضيف أنه ".. ومن خلال النقاش برزت عدّة مشكلات اجتماعية كالتسرّب الملحوظ من المدارس، ومشاهدات لأبناء المطلّقات، ومشكلات الميراث، وجرى التنسيق مع العديد من المؤسسات لمناقشة هذه القضايا.." ووفق قولها فإنهم استطاعوا الحدّ -بعد جهد- من نسبة التسرّب في المدارس لتصل إلى 40٪، وحلّ العديد من القضايا الإشكاليات التي لها علاقةٌ بتنقّل النساء.

تغيير المفاهيم

تقول المصري "تغيّرت العديد من المفاهيم لدى النساء، واستطعنا الحدّ من الزواج المبكر الذي أصبحت المرأة أكثر وعياً وفهماً لخطورته، بل أصبحت المرأة تشارك في صناعة القرارات ذات العلاقة بعدد أفراد الأسرة؛ من قبيل تنظيم النسل وزواج بناتها وتعليمهنّ وغيرها من القرارات واستطعنا أيضاً الحدّ من الأمراض المنقولة جنسياً، والتي تمّ تنفيذها جميعاً من خلال اختيار عددٍ من الشخصيات المقبولة اجتماعياً لطرح القضايا والقيام بحملة "من بيت لبيت" لتسهيل طرح تلك القضايا والمشكلات".

وتشير إلى أنهم تطرقوا لكل هذه القضايا وبطريقة غير مباشرة من خلال إحصائيات؛ متفاجئين بالعديد من المشكلات المجتمعية التي كانت تُرفض النساء الحديث عنها بحجج "العيب والحرام".

شراكةٌ حقيقيةٌ وتحالفات..

وتؤكد "المصري" أنّ ".. العمل الفردي لا يمكن أن يُحدث التأثير المطلوب، فالحاجة ملحّةٌ إلى شراكةٍ حقيقيةٍ وتوسيع دائرة وحجم الفئات المستفيدة، ومناطق جديدة لتحقيق الأهداف المرجوّة، وإحداث التغيير المطلوب بدعمٍ ومساندةٍ من صُنّاع القرار لسنّ قوانين جديدةٍ تكفل المساواة والعدالة الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مشكلات الحياة اليومية -من أزمة كهرباء ومياه وبطالة- كلها بحاجةٍ إلى علاجٍ كمدخل للتمكين الاقتصادي والسياسي، وإلاّ صحبنا كمن يغرد خارج السرب..".

منسق المشاريع في المركز الفلسطيني للديمقراطية وحلّ النزاعات وهو عضو تأسيسي في تحالف أمل- أحد شركاء الألفية- "عبد المنعم الطهراوي" تحدّث عن أهداف الألفية، والذي يعمل مركزه -ووفق رؤيته الإستراتيجية- على تحقيقها من خلال مجموعةٍ من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة على جميع الأصعدة، وترسيخ مفهوم المواطنة والمساواة في المجالات كافة.

وقال "الطهراوي" إنّ "هناك صعوبات تواجه "المركز" وتحول دون تحقيق كلّ أهداف الألفية، وهي ذاتها التي تواجه مؤسسات العمل الأهلي بشكلٍ عام، والمتمثلة في العادات والتقاليد، والتي تقف حجر عثرةٍ أمام إعطاء المرأة دورها الحقيقي، بالإضافة إلى أنّ الانقسام السياسي والجغرافي بين شطري الوطن حال دون وجود برامج مشتركة للعمل في دعم قضايا المرأة، وأضعف العمل في مجال حملات الضغط والمناصرة في قضايا المرأة، عدا عن العمل التنافسي بين المؤسسات، وعدم وجود رؤية إستراتيجية مشتركة للعمل الأهلي، إضافةً إلى الاحتلال الإسرائيلي وممارساته؛ التي عملت على زيادة العنف الواقع على النساء".

"الطهراوي" دعا إلى ".. ضرورة إعادة النظر في العمل مع المؤسسات الأهلية والنسوية؛ وذلك وفق سياسة العمل المشترك والاتجاه نحو التحالفات وبناء الاستراتيجيات المشتركة؛ بهدف زيادة القدرة على الضغط والتأثير في القضايا النسوية وتحقيق نتائج أفضل.

إجماعٌ على أنّ الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والحصار وضعف التشبيك والعمل المشترك.. لازالت تقف عائقاً أمام تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني كأبرز أهداف الألفية، فإذا ما تمّ تجاوزها؛ هل سنسير نحو تحقيقٍ سريعٍ لتلك الأهداف..؟ ●●

سمر الدرملي

المختارة..!

جسدها الثقيل.. وخطواتها البطيئة في المشي؛ توحي لك بأنها امرأةٌ تحتاج لدعم ما. لكنها؛ ما إن تبدأ تتحدث إليك حتى تشعر بقيمة حديثها وعِظم ثقافتها، ورحابة صدرها، وخفّة روحها، وكأنّ فراشاتٍ بنفسجيةً تطير بداخلها..

" فايزة أبو سويرح" (أم أيمن) التي تجاوزت الـ(45) عاماً خير نموذجٍ تحتذي به النساء في الصلابة والتحدي والوعي بكينونتهن؛ حيث تحوّلت من امرأةٍ "بدويةٍ" ضعيفةٍ وفقيرةٍ إلى امرأةٍ قائدةٍ ومنتجةٍ وصانعة قرارٍ في بيتها، وفي منطقة سكانها في "السوارحة الغربية" وسط قطاع غزة. وذلك بعد أن تعرّفت - وبالصدفة - على مشروع "تمكين النساء الريفيات والمساواة بين الجنسين في المناطق الفلسطينية المحتلة" الذي تمّ تنفيذه من العام 2009 الى العام 2012 من قبل "برنامج المساواة في النوع الاجتماعي" الممول من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان عبر برنامج تحقيق أهداف الألفية الانمائية من خلال جمعية تنمية المرأة الريفية." وذلك أثناء تواجدها في المستوصف الطبي القريب من بيتها، حيث استمعت لنساءٍ يتحدّثن عن المشروع؛ فاندمجت معهن، وأخذت تستفسر عن تفاصيل أكثر؛ حتى انخرطت عملياً في أنشطة المشروع. وأخذت تتلقّى تدريباتٍ وورش عملٍ حول موضوعاتٍ مختلفةٍ منها: (الجندر- الثقافة الجنسية - التسرّب المدرسي- صحة المرأة- الصحة العامة- المراهقة) ومن ثمّ؛ أخذت تنقل ما تعلمته للسيدات والرجال في منطقة سكناها، حيث تجمعهم في "نادي السوارحة النسوي" ومن ثمّ؛ بدأت تتطلّع لمناطق مهمّشة أبعد، وبحاجة أكثر مساساً لنشر مثل هذه الثقافات والمعارف مثل: (وادي السلقا- الزوايدة- المغراقة- رفح الشوكة - منطقة المناطق - حي السراطين ما بين خانيونس ورفح- وحي الزيتون بمدينة غزة).

فلنشرك الرجال

وتعيش "أم أيمن" الحاصلة على شهادة الثانوية العامة في بيتها الذي لا يتجاوز الـ(120) متراً بصحبة أولادها وبناتها الستّ وأحفادها الثلاثة الصغار. وبنتها البكر تعاني من مرض التوحّد؛ فيما لديها ابنٌ بطيء التعلّم.

تقول "أم أيمن": "نظرتي لنفسي وللنساء تغيّرت بشكلٍ جذريٍّ.. أن أؤمن بكل ما سمعته في ورش العمل عن أهمية النساء ودورهن في مجتمعاتهن، ونتيجةً لذلك أقوم بنقل كلّ ما تعلمته بكل ما أملك من قوةٍ وطاقة، حتى أنني لا أوفر يوم الجمعة؛ فلا يوجد في قاموسي ما يُعرف بـ"يوم الإجازة" بل إنني إن لم أجد كراسي كافية للنساء في ورشات العمل أحضر كراسي بيتي بنفسي..".

وتضيف "..إنتبهت إلى أهمية إشراك الرجال في الورش والتدريبات التي نقوم بعقدها، ما دفعني إلى الذهاب إليهم في أماكنهم الخاصة مثل: "الشق" و"الخصّ" وقد استهجنوا الفكرة في البداية، ومن ثمّ؛ اقتنعوا بها، وبدأت شرائح كبيرةٌ منهم تنخرط جنباً إلى جنب مع النساء في كلّ ما يُعقد من ورشٍ وتدريبات".

.."نفسي أصل لكلّ امرأةٍ في الأرض فأعلّمها وأثقّفها وأوعّيها بأهمية دورها في المجتمع..".

هكذا تقول "أم أيمن" بعد أن كانت في السابق تستحي أن تذهب للمستوصف لعلاج بنتها بمفردها، فتصطحب زوجها في كلّ مشوارٍ وإلى كلّ مكان.

وتؤكد أنها أصبحت تشعر بقيمة ذاتها، وتشعر بسعادةٍ لا توصف عندما تأتي امرأةٌ أو رجلٌ للاستشارة أو نقاش بعض المشكلات البيتية أو الزوجية، بل وفي إبداء الرأي أحياناً في الموافقة على عريس تقدم للخطبة أو عدم الموافقة.

المختارة..!

ولعلّ من أبرز الإنجازات التي تفتخر بها "أم أيمن" أنها ونتيجة ورشاتها التثقيفية حول موضوع التسرّب الدراسي مع الأهالي والطلبة؛ قلّت نسبة التسرّب الدراسي في مدارس منطقتي السوارحة ووادي السلقا؛ بشهادة مسئولي المدارس هناك، ما دفع عدداً منهم لتقديم شهادات شكر وتقدير لدورها الواضح في ذلك.

وكانت "أم أيمن" قد بدأت مشروع خياطةٍ خاصاً بها في العام 2004 بعد أن حصلت على منحةٍ ماليةٍ بقيمة (600) دولار من "جمعية تنمية المرأة الريفية" حيث تمتلك هذه المهارة قبل أن تتزوج، ونتيجة التغير الإيجابي الذي طرأ في جميع نواحي شخصيتها ومهاراتها؛ تمكّنت من توسيع مشروعها وإدارته بشكلٍ أكثر نظاماً وأقوى من ذي قبل.

"أم أيمن" كانت تحيا حياةً ملؤها الضنك والنكد وتأنيب الضمير -كما تقول- على إنجابها لفتاةٍ بكرٍ تعاني مرض التوحّد، إذ "توحدت" إلى جانبها، وعاشت بعيدةً عن الاختلاط بالناس والانطلاق إلى المجتمع.. لكنها؛ وبعد انخراطها الفاعل في فعاليات برنامج الألفية تحولت حياتها بشكلٍ جذريّ، وأصبحت تمتلك طاقةً خلاّقةً للعطاء والإبداع.. وشغفاً لا ينضب لمعرفة كلّ ما هو جديد في عالم النساء، حتى أصبح جميع من في المنطقة يسمونها "المختارة"..!

فكم مشروعاً تحتاج النساء في غزة والضفة والأراضي الفلسطينية المحتلة برمتها لكي تظهر جليةً "المختارة" المخبأة في أعماق كثيرٍ من النساء..؟! ●●

إعداد/ رهم البحيصي
سمر الدرملي

الخطة الإعلامية لبرنامج الـ"MDGIF"

منذ عام (2009) وحتى (2012)، أبدع الشركاء المحليين والدوليين في قطاع غزة ضمن برنامج الـMDGIF في نشرورفع الوعي للمساواة بين الرجل والمرأة والحد من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وذلك باستخدام الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيراً على المجتمع الفلسطيني.

هذه الحملات الإعلامية انبثقت من خطة إعلامية مبنية على دراسة احتياج موسعة تم تطويرها والعمل عليها بالتشارك مع شركاء البرنامج الذين أبدعوا في قطاع غزة من حيث التنوع في الأنشطة و الرسائل الإعلامية ومدى فعالية التنسيق والتعاون في التخطيط والتنفيذ فيما بينهم، كاميرا الغيداء تلقي الضوء على أبرز الأنشطة والرسائل الإعلامية:

فعالية اختتام برنامج "MDG IF"

جانب من يوم احتفالي لاستعراض الدروس المستفادة من وذلك ضمن برنامج "MDGIF" بالتعاون مع ست مؤسسات أممية شريكة و طاقم شؤون المرأة وجمعية الإغاثة الزراعية.

وهدف الاحتفال إلى تسليط الضوء على أهم الدروس المستفادة والتدخلات الأنجح للبرنامج الذي يهدف إلى صون كرامة الإنسان وضمان حقوقه في حياة كريمة خالية من الفقر يتمتع فيها الإنسان بحقوق متساوية في التعليم و الحياة والصحة.

ورشة عمل تدريبية حول "أهمية رفع وعي الصحفيين في تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة"

ورشة عمل تدريبية بعنوان "تعزيز مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي من منظور إعلامي"، نظمها برنامج "MDGIF"، واستهدفت الورشة مجموعة من خريجي /ات كليات الإعلام والعاملين والعاملات الجدد في مجال الصحافة، بواقع خمس ساعات تدريبية طُرح خلالها مواضيع تتعلق بمفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي والعنف المبني عليه وتغطية الإعلام لقضايا النوع الاجتماعي والحقوق الإنجابية وأهمية الرسالة الإعلامية ومضمونها وشعارها.

واستخدم المتدربون/ات نماذج وتمارين واقعية استندت إلى ما تنشره وسائل الإعلام في قطاع غزة ليتمكنوا من رصد الأخطاء الشائعة، المقصود منها والعفوي، والتي تنتقص من مكانة المرأة ودورها وتؤثر في نظرة المجتمع لها كشريك عنده الكفاءة والمقدرة.

وأوصى المشاركون/ات في ختام فعاليات الورشة بتنظيم دورات تدريبية عديدة تخدم الرسالة السابقة.

احتفالات شركاء الـMDGIF في يوم المرأة العالمي وحملة ال16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء

في إطار احتفالات شركاء الـMDGIF ومناسبة 8آذار يوم المرأة العالمي وحملة ال16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء، تم تنفيذ عدد من الأنشطة الإعلامية كإرسال رسائل قصيرة عبر الجوال، رسم جداريات، طباعة بوسترات ويافطات، ومضات إذاعية وتلفزيونية، ندوات، مهرجانات، وفعاليات أخرى متنوعة مثل: دبكة شعبية، أغاني المرأة الريفية، مسابقات ثقافية، ألعاب، قصيدة شعرية للأم، مسابقات، مقطوعة غنائية، فقرة حكاواتي.

الغيداء

محمد عثمان

في حوار خاص مع "الغيداء"..

حنا غلة: *أهداف الألفية طريقٌ للقضاء على الأمراض والفقر وتطوير حياة الإنسان

* أهداف الألفية كرنفالٌ عالميٌ تشارك فيه فلسطين بقوة

* العمل على تنفيذ الأهداف سيبقى مستمراً حتى عام 2015

منذ منتصف العام 2000 وحتى يومنا هذا؛ أُنجزت العديد من الخطوات الهامّة لتحقيق أهداف مشروعٍ عالميٍ اُتفق على تسميته بـ"أهداف الألفية" وكانت تلك الإنجازات ذات فوائد تنموية كبيرة، وتمّ تبنّي عددٍ من البرامج و المشاريع لتحقيقها، كما تمّ اعتماد حملات توعيةٍ تُقام سنوياً لتعريف المجتمعات العالمية بالمشاكل والحلول مثل: العمل التطوعي، الفقر، الإعاقة، الإيدز، الطفولة، الغذاء، الصحة، البيئة، الشباب، التسامح وحقوق الإنسان العالمية. . ..فما هي الأهداف -بشكلٍ تفصيلي- وماذا استفادت منها فلسطين؟.. تساؤلاتٌ يجيب عليها "حنا جورج غلّة" مدير برنامج تحقيق الأهداف الانمائية للألفية MDGIF من خلال الحوار التالي:

في الثامن من يوليو من العام 2000 تمّ إقرار مجموعةٍ من الأهداف من قِبل الدول الـ191 الأعضاء في الأمم المتحدة، وأُطلق عليها "أهداف الألفية".. فما هي الأهداف الرئيسية، وما هي ملامح الاتفاقية والغاية منها؟

تتلخص الأهداف بـ "القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال، وتحسين صحّة الأم، ومقاومة أمراض الملاريا والإيدز والسلّ، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكةٍ عالميةٍ من أجل التنمية" وبعض الأهداف تتداخل وتتقاطع مع بعضها البعض.

على أيّ أساسٍ تمّ إقرار تلك الأهداف والاتفاق عليها؟

هي مؤشراتٌ عن واقع تنمية الموارد البشرية في العالم، وبناءً عليها فقد ظهرت نسبٌ عاليةٌ للأمراض والفقر، لذلك؛ كان هناك اجتماعٌ عالميٌ لوضع حدٍ لها، ولتطوير الموارد وحياة الإنسان من خلال تلك الأهداف التي اتفق عليها، فكلّ المؤشرات والتقارير للتنمية كانت سلبيةً، ونسبة الوفيات بين الأطفال كانت مرتفعةً، لذا؛ توجّب إيجاد تحالفٍ دوليٍ كبيرٍ للتخفيف من تلك النسب.

إلى متى سيبقى العمل على تنفيذ الخطة؟ وإلى أيّ مدىً تمّ تطبيقها من حيث النتائج الملموسة؟

العمل سيبقى حتى عام 2015، وقد قامت وزارة التخطيط -بالشراكة مع جميع المؤسسات الفاعلة والعاملة بقضايا النوع الاجتماعي- بتوطين جميع أهداف الألفية الإنمائية، وبالتالي؛ فإنّ تطبيق الأهداف وجدطريقه للتفاعل من قِبل العديد من المؤسسات التي اهتمّت بها، لذا؛ فإن أهم المقاييس التي نقيس بها نتائج الأهداف هي تفاعل المؤسسات والوزارات معها.

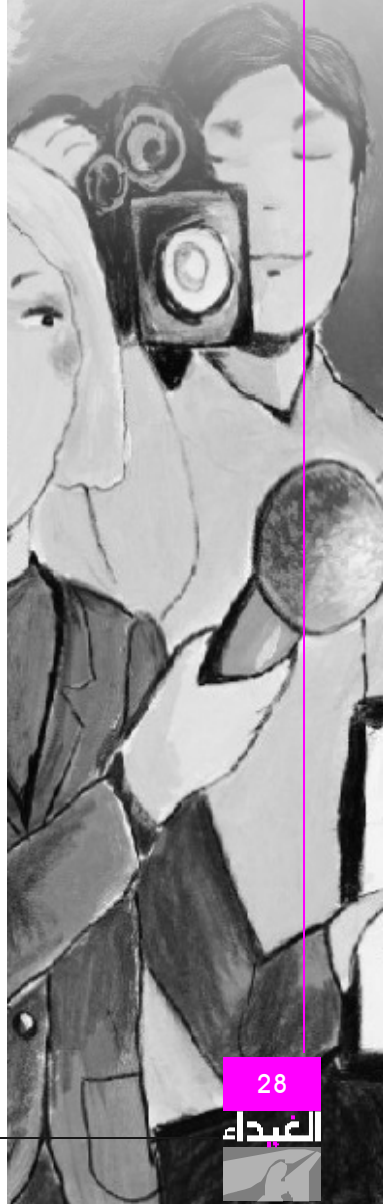

المرأة هي المحور الرئيسي في هذه الأهداف؛ من بينها القضاء على الفقر، وتمكينها اقتصادياً.. ما هي الخطوات التي قمتم بتنفيذها لتطبيق هذين الهدفين؟

البرنامج قام بمراجعة لقانون العمل والخروج بتوصيات لتعديل بعض البنود، وأنشأ اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، وتبنّى مجلس الوزراء عملها، وأجرى تدقيقاً تشاركياً لاتحاد الغرف التجارية ونقابة العمّال ووزارتي العمل والاقتصاد، ما سيساهم في إعداد خططٍ وبرامج مستجيبة للنوع الاجتماعي.

البرنامج اعتمد على دراسةٍ مسحيةٍ لمعرفة احتياجات سوق العمل، وتعزيز عمل الجمعيات التعاونية، وإدخال برامج جديدة ذات علاقةٍ بالتعليم والتدريب المهني، وإشراك مؤسسات التمويل، وملائمة وتبنّي لمنهاج حول الريادية وكيفية فتح مشروع صغير وإعطاء منح.

من المعروف أنّ المرأة -خاصةً في العالم العربي- تُعاني من العنف سواءً المعنويّ منه أو الجسديّ ومنع العنف ضد المرأة كان أحد أهم أهداف الألفية، كيف كان ذلك؛ وما هي أهم الإنجازات في هذا الإطار؟

قمنا بإعداد "الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة" وتبنّيها من قبل مجلس الوزراء، وإعداد خمس خطط عملٍ مع خمسِ وزاراتٍ محوريةٍ هي (العدل، الداخلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم).

وفيما يخصّ الإطار القانونيّ: فقد تمّ إجراء تعديلٍ على بعض القوانين المجحفة بحقّ النساء، وتدريب لقضاة -نظاميين وشرعيين- ومدّعين عامّين ومحامين ووحدات حماية الأسرة بجهاز الشرطة.

وصحياً: تمّ تطوير نظامٍ داخليٍ للعمل مع حالات العنف داخل المخيّمات الفلسطينية، وتدريبٌ لموظّفي الدوائر الصحيّة والمستشفيات. وتمّ إنشاءُ بيتٍ آمنٍ في قطاع غزة. لهذا: تمّ إعداد الدراسات النوعية التي ستساهم في رسم الخطط المستقبلية، فعلى سبيل المثال: العنف في المجتمع الفلسطيني، والعنف في أماكن العمل، وآراء وتوجّهات أعضاء المجلس التشريعي عن العنف في المجتمع الفلسطيني.. وأنشئت وحدةٌ للمراقبة والتقييم؛ لرصد واقع المرأة في المحور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ماذا عن دعم البرنامج للمشاركة السياسية للمرأة، وفي صنعها للقرار ووصولها للمواقع القيادية؟

رغم شلل عمل المجلس التشريعي؛ والانقسام الحاصل ما بين شطريّ الوطن؛ وإجراءات الاحتلال التعسفية .. إلا أنّ البرنامج استهدف المجالس المحلية والبلدية، وتمّ تهيئتها للانتخابات المقبلة، وقام باستهداف الأحزاب السياسية حول دور المرأة في الحياة السياسية.

ما هي المعيقات التي واجهتها فلسطين لتنفيذ تلك الخطة وأهدافها؟

واجهتنا معيقاتٌ في الهدف الثالث؛ وتمثّلت في صعوبة إجراء تعديلاتٍ على القوانين المعمول بها -غياب المجلس التشريعي- إضافةً إلى أنّ المؤشرات العالمية لقياس تحقيق الهدف الثالث علمةً جداً كنسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وحصّة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.. ومن المعيقات التي واجهتنا أيضاً: عدم إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية -البيانات المتوفرة فقط عن عام 2006 - بالإضافة إلى خصوصية الوضع الفلسطيني- الاحتلال والانقسام- لم تعكسها التقارير العالمية.

هل تختلف فلسطين عن سواها من الدول من حيث أولويات الأهداف وتنفيذها فيما يتعلق بالنساء وهمومهنّ؟

الأولوية ليست لبيئة العمل في الأهداف؛ وهنا نحن نتطرّق لكلّ تلك الأهداف، أما بخصوص الأجندات الوطنية الفلسطينية: فقد تمّ التركيز على قطاعاتٍ معينةٍ خاصةٍ بمجتمعنا الفلسطيني، وحسب اطلاعي وعملي: فإنّ عملنا كان على قطاعات الثقافة والمرأة، وأيّ نشاط كنّا نعمل عليه فإنه يصُبُ في المصلحة العامة.

..نحن متقدمون جداً على العديد من الدول العربية: سواءً فيما يتعلق بالتعليم والأمراض، فيما يتعلق بالأمراض: لدينا نسبةٌ منخفضةٌ جداً، ولا يتمّ التعامل إلا مع حالاتٍ محدودة لا تتعدّى المائة حالة.

هل وجدتم دعماً ومناصرةً بشكلٍ كبيرٍ لتلك الأهداف فلسطينياً؛ وبالتالي: ساهم في نشرها وتنفيذ الاتفاقية؟

الدعم كان موجوداً بشكلٍ كبيرٍ جداً، خاصةً هدف المساواة، والذي وجدنا كثيراً من الدعم فيه، فإذا كان الهدف مرتبطاً بوزارةٍ أو جهةٍ معيّنةٍ فيكون بذلك سهلاً تنفيذه وإيصاله للجمهور، فمثلاً: هدف محو الأمية يتقاطع تقاطعاً تاماً مع وزارة التربية والتعليم، والصحة مع وزارتي الصحة والبيئة، وهناك ما يتقاطع مع أكثر من جانب؛ مثل التنمية المستدامة: فسيكون شريكاً للتنمية في كل المجالات، وكذلك المرأة، لكن هناك خصوصيةً للفلسطينيين؛ كالعنف داخل السجون والاحتلال.

ما أبرز ما يتعلّق بالمرأة في ملامح الاتفاقية التي سوف يتمُّ تنفيذها على مدار السنوات الثلاث المتبقية من عمرها؟

سيستمر تنفيذها حتى عام 2015، فقد وطّنّا الهدف العالمي للفلسطينيين ليتواءم مع الواقع الفلسطيني؛ مثل القطاع الزراعي، حيث يتمّ زيادة تمثيل المرأة في القطاع الاقتصادي، وكذلك الانتهاك داخل السجون، والتركيز على المناهج التعليمية للصفوف الابتدائية والإعدادية، وتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية والوظائف. ●●

قراءة في كتاب

دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية.. غياب واضح لمفهوم التمكين السياسي منهجاً وممارسة

هداية شمعون

إنّ التطرّق لموضوع "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية" يعني تسليط الضوء على النساء الفلسطينيات ورؤيتهن لأنفسهن ولدورهن في عملية التمكين السياسي والظروف المجتمعية المحيطة بهنّ، ارتباطاً بتأثير الأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي التي تتشكّل في سياق اجتماعيٍ، اقتصاديٍ، سياسيٍّ، وانتهاءً بدور المنظمات الدولية العاملة في مجال المرأة، خاصةً تلك الهادفة للتمكين السياسي للنساء في فلسطين.

وهذا ما دعت له دراسةٌ حديثةٌ من ضرورة أن تعمل المنظمات النسوية والمجتمعية والأحزاب بجهودٍ حثيثةٍ من أجل إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، والتوجّه لانتخاباتٍ رئاسيةٍ وتشريعيةٍ جديدةٍ تساهم في خلق جوٍ سياسيٍ سلميٍ وقويٍ مبنيٍ على الوحدة والشراكة الحقيقية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبناء نظامٍ سياسيٍ فلسطينيٍ يمتلك بيئةً قانونيةً وسياسيةً سليمةً ومتوازنة، تؤسّس لتحقيق مفهوم التمكين السياسيّ للنساء الفلسطينيات، وزيادة مشاركتهن السياسية بكافة مستوياتهنّ وشرائحهنّ وصولاً إلى مستوى صنع القرار السياسي الفلسطيني.

وتُعتبر هذه التوصية الرئيسية من أجل التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية؛ والتي رفدتها دراسةٌ بعنوان: "دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية من عام 2000 حتى 2008" حيث حازت صاحبتها الباحثة "وسام بسّام جودة" على درجة الماجستير في العلوم والدراسات السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، في بداية العام 2012.

كما رفدت الدراسة العديد من التوصيات لصنّاع القرار والمنظّمات الدولية والنسوية والأحزاب السياسية؛ حيث أكّدت على ضرورة الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص، بعيداً عن التمييز المبني على النوع الاجتماعي في عمليات التعيينات الخاصة بالدوائر والمناصب الحكومية، وأهمية تعديل قانون الانتخابات حتى يصبح نسبياً كاملاً كي تستطيع المرأة أن تحظى بقائمةٍ نسويةٍ موحدة، تجمع الحركة النسوية الفلسطينية على اختلاف توجهاتها، بحيث يجمعهن النوع وليس الانتماء السياسي.

أهداف الألفية

كما أكدت الدراسة على "ضرورة إعادة ترتيب الأطر والهياكل النسوية، وإلى وقفةٍ جادةٍ وحقيقيةٍ من أجل إعادة بنائها وتغذيتها بقياداتٍ شابّةٍ وجديدة" وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة الاعتماد على استراتيجيةٍ مستدامةٍ ومتكاملة، وهو ما ينجم عنه تحقيق تغييرٍ ثقافيٍّ واجتماعيٍّ تجاه قضايا تمكين المرأة، وما يتبعه من تأثيرٍ على اتجاهات المجتمع في شأن تعامله مع المرأة وقضاياها.

هذا وأولت الدراسةُ اهتماماً مركّزاً على ضرورة تركيز المنظمات الدولية على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية الحقيقية توازياً مع أهداف الألفية والإتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، ودعم حقوقها السياسية، والعمل على تشجيع المراكز العليا في السلطة الوطنية لتعديل وتغيير القوانين الخاصة بالنساء، بما يتلاءم مع روح اتفاقية "سيداو" واتفاقية الحقوق السياسية، وإعلان مناهضة التمييز، والمواثيق الدولية.

إذ حاولت الدراسة أن تجيب على عدّة تساؤلات؛ إلا أنّ سؤالاً جوهرياً ساهمت بالإجابة عليه متمثلاً بماهية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية على مستوى التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وماهي حدود فاعليتها في هذا المجال؛ مع الأخذ بعين الاعتبار جملة التحدّيات والمتغيّرات التي يعيشها الشعب الفلسطيني خاصةً في الفترة من 2000 ولغاية 2008.

إنّ مستوى التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة لازال ضعيفاً، ففي ظلّ العديد من المعوّقات والتحدّيات التي أدّت لبطء عجلة التمكين، وفي ظلّ سيطرة الموروثات الاجتماعية، وغياب النساء عن دوائر صنع القرار السياسي في المناصب السياسية والحكومية وعلى مستوى الأحزاب؛ فإنّ

كلّ ذلك من شأنه إضعاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في تمكين النساء الفلسطينيات سياسياً لقد أثارت هذه الدراسةُ مجموعةً من الأسئلة تحتاج فعلياً لجهودٍ صادقةٍ لتبنّيها، ومحاولة الإجابة عليها، وتحديد الترتيبات المؤسساتية؛ وذلك بهدف إنجاز الصالح العام لتمكين المرأة الفلسطينية سياسياً.

التحدّيات والإنجازات

هذا وأشارت الدراسة إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يُعتبر من أبرز التحدّيات والمُعيقات أمام عمل المنظمات الدولية وجعل الحالة الفلسطينية غير مستقرة، وساهم في إعاقة عملها فعليا. كذلك: فإنّ تكريس حالة الانقسام السياسي الفلسطيني أثّر سلباً على عمل هذه المنظمات. وحسب الدراسة: فإنّ تجميد عمل المجلس التشريعي، وغياب القوانين، وعدم وجود وثيقةٍ قانونيةٍ سليمة، وحالة الفقر المدقع الذى تعيشه الأسر الفلسطينية.. أثّر بشكلٍ سلبي على حجم التأثير لهذه المنظمات على وضعية أولويات المرأة الفلسطينية. من جهةٍ أخرى كشفت الدراسة عن الإنجازات التي تمّت حتى الآن على صعيد التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وعلى صعيد تأمين حقّ المرأة في هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار على مختلف المستويات، وهي إنجازاتٌ بسيطةٌ تكاد لا تذكر مقارنةً مع مجتمعاتٍ أخرى، أو مقارنةً مع حجم التمويل الذى تضخّه المنظمات الدولية للأراضي الفلسطينية.

ومن الإنجازات التي تمّت الإشارة إليها في الدراسة:

- يوجد نواة لتأسيس مفهوم التمكين السياسي لدى العاملات في المنظمات الأهلية النسوية، فيما تحتاج النساء - في القاعدة الجماهيرية - لجهودٍ مضاعفةٍ من البرامج والأنشطة الهادفة للتمكين السياسي.
- يُعدُّ توقيع الرئيس الفلسطيني قبل عامين على اتفاقية "سيداو" إنجازاً لعمل وجهد مجموعة من المنظمات الدولية العاملة مع المرأة في هذا الخصوص.
- يُعدّ تشكيل ائتلافٍ وطنيٍ للقرار 1325 أحد الإنجازات المهمة على المستوى النسوي الفلسطيني، وهو إنجازٌ وجهدٌ قامت به المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.
- تمّ تشكيل "تحالف أمل لمناهضة العنف بكافة أشكاله ضد المرأة" والذي أسسته منظمة "اليونيفام" بالتعاون مع مجموعةٍ من الشركاء في المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- تمّ تشكيل "ائتلاف وصال" لحماية وتمكين المرأة في إطار القرار 1325 من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA وبالشراكة مع جمعية الثقافة والفكر الحرّ.
- تعديل قانون الانتخابات وإقرار مبدأ الكوتا في الانتخابات التشريعية للعام 2006 بمشاركة ودعم المنظمات النسوية.

إستنتاجات الدراسة

ومن أهم الاستنتاجات التي أشارت لها الدراسة التالي:

- لا توجد بياناتٌ رسميةٌ دقيقةٌ حول عدد المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة بشكلٍ عامٍ أو العاملة في مجال التمكين السياسي على وجه الخصوص.
- لا زال هناك غيابٌ في التعريف الفعليّ لمفهوم التمكين السياسي وقياس مؤشراته بشكلٍ واضحٍ ومنهج: فلازالت الحاجةُ ماسّةٌ لفهم وممارسة كلّ مايتعلق بالتمكين السياسي، وحاجةٍ لتراكمٍ معرفيٍ لترسيخ هذا المفهوم وتداعياته. فلازال مفهوم التمكين السياسي يعني بالنسبة للنساء الفلسطينيات فقط مشاركة المرأة في الانتخابات والتصويت والترشيح.
- يوجد تركيزٌ بالعمل على أهداف الألفية من قبل المؤسسات الدولية وعملها مع المرأة الفلسطينية، والاستناد إلى القرارات الدولية كمرجعيةٍ أساسية.
- تنوّع الفئات المستهدفة للمنظمات الدولية وتشمل النساء في القاعدة والقيادات النسوية والمؤسسات النسوية.
- تنوّع أنشطة المنظمات الدولية في عملها مع المرأة بشكلٍ عام بهدف التمكين من خلال برامج التوعية والتدريب والمناصرة والعمل بشكلٍ مكثّفٍ على القرار 1325 وتفعيله في الاراضي الفلسطينيه.
- تتميز العلاقة بين المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بأنها علاقةٌ تعاونيةٌ تمثّل شراكةً وعلاقةً تكافلية.

تقسيم الدراسة

هذا وانقسمت الدراسة إلى عدّة فصول: تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، والمتعلّق بالمفاهيم الأساسية الواردة فيها، حيث تمّ تناولها في أربع مباحث: المبحث الأول ركز على مفهوم التمكين السياسي، وتطور المفهوم، ومقاييس التمكين. المبحث الثاني: تناول مفهوم المشاركة السياسية وخصائص المشاركة وقنواتها. المبحث الثالث: تناول مفهوم النوع الاجتماعي، والتمييز بين النوع والجنس وتطوّر المفهوم. أما المبحث الرابع فتناول مفهوم حقوق الإنسان والإتفاقات الدولية الخاصة به.

أما الفصول المتبقية: فقدّمت وصفاً عميقاً للإطار القانوني لحماية حقوق المرأة في الشرعة الدولية، وتشخيص بيئة المشاركة السياسية والحقوق الإنسانية للمرأة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أثر المنظمات الدولية على التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة. ووقعت الدراسة في 258 صفحة من القطع المتوسط. ●●

سائر حامد سعيد

العنف ضد المرأة..

إرث سلوكي وفكري ومعاناة وتعديات مستمرة في الكثير من المجتمعات

- **الوزيرة ذياب: الصمت أمام العنف المجتمعي ضد النساء جريمة**
- **العروقي: المجتمعات العربية ذكورية وتحكمها قوانين وضعها الرجال**
- **غطّاس: يلزم المجتمع وعيٌ بوجود العنف ضد النساء والرغبة في تحريرهن**

قديماً مارس الرجلُ سطوته على المرأة، إذ كان يتحكّم بها وكأنها "شيءٌ" يمتلكه، بل وتعدّى الأمر إلى اعتبارها رمزاً للفضيحة والعار إذا ما شعر بأنها ستكون عبئاً عليه، أو حتى متى خشي أن تكون مصدرَ عارٍ له إن هي سُبيت أو اختُطفت.. وذلكَ إرثٌ فكريٌ وسلوكيٌ لازلنا نعاني منه حتى اليوم.

إرثٌ تتفاوتُ حدّته من بلدٍ لآخر؛ حسب مستوى الوعي الفكريّ والسلوكيّ ومكانة المرأة -الحديثة- في المجتمعات، ويظهر التفاوت في السطوة والعُنف من مجتمعٍ إلى آخر مادياً أو معنوياً أو نفسياً منقسماً -بالتالي- إلى نوعين: أولهما: الأقل انتشاراً وهو العنف الظاهر الذي يصل إلى مسامع السلطات، والعنف الأكثر انتشاراً؛ وهو الصامت؛ الذي يحدث بين الجدران دونَ أن تُنصت له آذانها..!

العنف.. ظاهرة..!

"ربيحة ذياب" (وزيرة شؤون المرأة) في حديثٍ خاص لـ"الغيداء" اعتبرت أنّ أقسى أنواع العنف الممارس على الشعب الفلسطيني هو عنف الاحتلال الإسرائيلي؛ والذي تنعكس آثاره على المرأة الفلسطينية.

ودعت الوزيرة "ذياب" إلى "ضرورة عدم الصمت أمام العنف المجتمعي الذي يُمارس ويحصل ضد النساء داخل الأسرة والمدرسة ومكان العمل..".

مضيفةً: "..يجب أن نعمل على إيقاف هذه الظاهرة؛ التي كشفت عنها أحاديث الناس، رغمَ أنها موجودةٌ أصلاً منذ فترةٍ طويلة.."مؤكدةً أنّ "..الانقسام الفلسطيني والعدوان اللذان فتّتا النسيج الاجتماعي كانَ لهما أشدُ الأثر في اتساع انتشار الاعتداء على النساء والعنف في التعامل معهن..".

ما يُمارس ضد المقدسيين من قبل إسرائيل أكثر أنواع العنف إجراماً، خاصةً وأنه ينتهك حقّهم في المسكن والمأكل؛ وحتى الحرية في التنقّل، ناهيكَ عن الاعتداء بالضرب والشروع بالقتل الذي يُمارسه الإسرائيليون ضدهم.

"ذياب" أكدت أنّ "..نسبة العنف عام 2006 -والذي تزامن مع أحداث حزيران الدامية في قطاع غزة- ارتفعَ بدرجةٍ ملحوظة، إلا أنّه عاود الانخفاض بنسبٍ تدريجية في السنوات اللاحقة..".

.."كتائنحضّرللعمل على استراتيجيةٍ وطنية شاملة لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2006، إلا أنّ التأخّر في إقرارها قانونياً أخّر العمل بها سنت

سنوات، إذ أُقرّت عام 2011 من قِبل مجلس الوزراء، وأصبحت بعدَ ذلك قانونية.." تابعت "نياب".

الاستراتيجية الشاملة حديثة العهد؛ شملت في منهجها جميع الوزارات، وبدأت تُطبّق فيها بدايةً من الصحّة وليسَ انتهاءً بوزارة العدل، والتي تُحدد لكل شريحة أو جهة العمل الخاص بها، ولوزارة العمل تعديل نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

المديرا الوطني لإدارة شؤون "اليونسكو" في غزة محمد العروقي يرى أنّ "..المجتمعات العربية ذكورية، حَكُمَتْها منذ القدم قوانين وضعها الرجال، وأنه في بعض البلدان تُستعبد النساء ولاتُعطى أطفالهن، ويتم التفريق بين الجنسين في المدارس، وبناء حواجز بينهما وكأنهما عدوين.." مستدركاً: ".. لكن يوجد بلدان تمرّدت على تلك القوانين وغيّرتها لإنصاف المرأة وإعطائها حقوقها وتغيير أوضاعها داخل المجتمع..".

ويقول "العروقي" إنّ "..المرأة أصبحت في حصار مجتمع رجاليٍّ محض، وسُجنت في ثلاثيّ "الجنس والمتعة والفتنة" والذي يُعدّ من أقسى مظاهر العنف ضد المرأة، فالرجل - وفق قوله - كثيراً ما أساء استخدام حقّ "القوامة" ليستعبد به شريكة حياته، مستخدماً هذا الحديث أو تلك الآية في غير محلها.. ".

ويشير "العروقي" إلى ".وجود آراءٍ وأفكارٍ خاطئة راسخة في ذاكرة المجتمع العربي التقليدي منذ القدم.." موضحاً: "..وتلك الأفكار من قبيل وجود بعض التقاليد والعادات غير العادلة، والأفكار الموروثة والملقّنة، وعدم الاجتهاد في الدين وقوانين الأسرة والمجتمع، ولربما هوا الخوف من التجديد والتغيير لتبقى الأمور على ما هي عليه في صالح الرجل، وتظلُ المرأةُ كائناً حياً ضعيفاً يعيش تحت رحمة الرجل..".

حلول وآليات

" ألفت غطاس" الأخصائية النفسية ضمن مشروع النساء المعنّفات في مركز النشاط النسائي في مخيم الشاطئ بمدينة غزة أكّدت أنه ومن خلال تجاربها مع الكثير من النساء اللواتي يُمارس بحقهن العنف كانت تلاحظ تحسّناً في علاج النساء في كلّ مرةٍ بحسب المراجعة شبه الأسبوعية لمراكز النساء المعنّفات.

وترى "غطاس" أنّ "محاربة العنف - كحالة إنسانية وظاهرة اجتماعية - عمليةٌ متكاملةٌ تتآزر فيها أنظمة التشريع القانوني والحماية القضائية والثقافة الاجتماعية النوعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الديمقراطي.." مضيفةً: "..فعلى أجهزة الدولة والمجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة العمل المتكامل لاستئصال العنف من خلال المشاريع التحديثية الفكرية والتربوية السياسية والاقتصادية، وهنا يجب إيجاد وحدة تصوّر موضوعي متقدّم لوضع المرأة الإنساني والوطني، والعمل لضمان سيادة الاختيارات الإيجابية للمرأة في أدوارها الحياتية، وتنمية المكتسبات النوعية التي تكتسبها المرأة في ميادين الحياة؛ وبالذات التعليمية والتربوية..".

أكّدت "غطاس" أنّ "..للتوعية التّسويه دورٌ جوهريٌ في التصدّي للعنف، إذ لابد من معرفة المرأة لحقوقها الإنسانية والوطنية وكيفية الدفاع عنها وعدم التسامح والتهاون والسكوت على سلب هذه الحقوق، وصناعة كيانٍ واعٍ ومستقلٍ لوجودها الإنساني وشخصيتها المعنوية، وعلى فاعليات المجتمع النّسوي مسؤولية إبداع مؤسساتٍ مدنيةٍ جادةٍ وهادفةٍ للدفاع عن المرأة وصيانة وجودها وحقوقها، وأيضاً لا مناص من العمل على توفير البُنى التحتية لنمو المرأة وتطوّرها الذاتيّ كقيام المؤسسات التعليمية والتثقيفية والتأهيلية الحديثة التي تساعد على شرح وتبسيط الموضوعات؛ سواء أكانت موضوعاتٍ تربويةً أو صحيةً أو اجتماعيةً أو سياسيةً لضمان تقدّمها السريع..".

وتُشير "غطّاس" إلى أنّ "..بعض الحلول جوهريةٌ وأساسيةٌ؛ لكن يلزمها وعيُ المجتمع بوجود العنف ضد المرأة، والرغبةُ الفعليةُ في تحريرها وتكريمها، وتعميم الوعي بمحاربة الأميّة والإعاقة والتخلّف الفكري، والاجتهاد في الدين، وتغيير النصوص القانونية لتتناسب مع تطوّرات العصر، فلا يُعقل أن يبقى الرجلُ يمارس العنف ضد المرأة بحجّة أنّ (الرجال قوّامون على النساء) وأنّ المرأة مُلزمةٌ بالطاعة العمياء للرجل، ونحن في القرن الواحد والعشرين..".

وتؤكد "غطاس" بأن "..للإعلام دورٌ كبيرٌ في صناعة ثقافةٍ إيجابيةٍ تجاه المرأة من ناحية دورها ورسالتها الإنسانية والوطنية، وعليه تقع مسؤوليةٌ مضاعفةٌ لخلق ثقافة الرفق والرحمة في العلاقات الإنسانية الخاصة والعامة.." مفسرةً: ".على وسائل الإعلام المتنوّعة اعتماد سياسة بنّاءة تجاه المرأة، وإقصائية لثقافة العنف المُمارس ضدها، فيجب الابتعاد عن الصورة النمطية المُعطاة للمرأة إعلامياً بأنها ذات عقلية دونية أو كيدية تآمرية أو قشرية غير جادة، كما يتطلب الأمر الابتعاد عن البرامج الإعلامية التي تتعامل محتوياتها مع حلّ المشاكل الإنسانية والخلافات العائلية بالعنف والقسوة والقوة، والتركيز على حلّ المسائل الخلافية داخل المحيط الإنسانيّ والأسري بالتفاهم والمنطق والأسلوب العلمي والأخلاقي الرفيع..".

MDG:F

MDG ACHIEVEMENT FUND

2012- 2009

برنامج الـ (MDGIF) بين ربيعيه.. هل اشتمّت النساء عبقه واستشرفنّ أهدافه؟!

محمد أسعد السوافيري

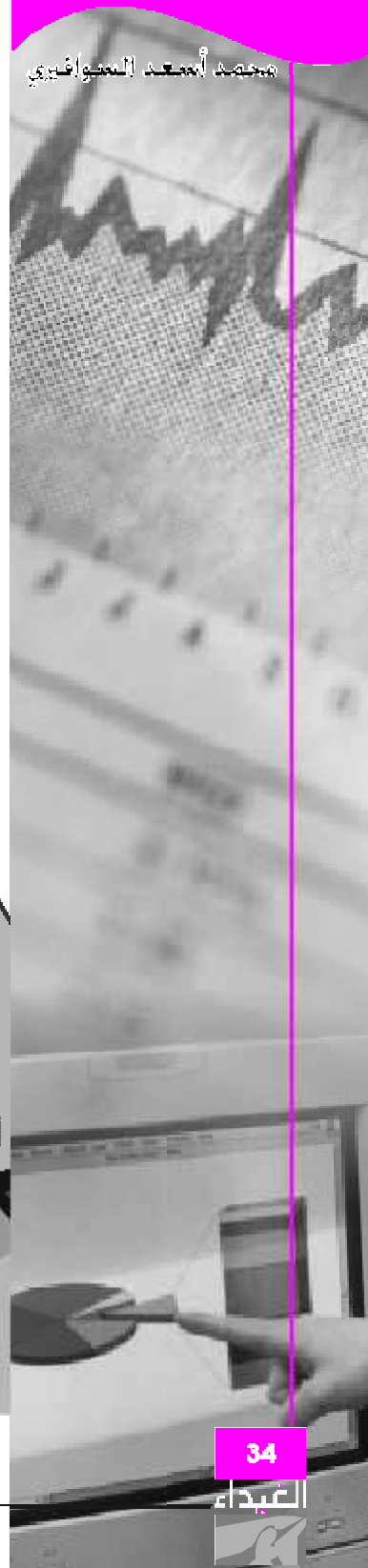

الـ (MDGIF).. برنامج الأهداف الإنمائية للألفية والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في الأراضي المحتلة" والذي يهدف إلى الحدّ من كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتفعيل مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل.

بدأ تنفيذ البرنامج منذ بداية ربيع 2009 لينتهي بصيف 2012.. فهل اشتمّت النساء في قطاع غزة عبق هذا البرنامج وشعرن بجدوى أنشطته التي نُفذت بالشراكة مع (6) مؤسساتٍ أمميةٍ وعددٍ كبيرٍ من مؤسسات المجتمع المدني؟

"الغيداء" استطلعت آراء عددٍ من النساء من مختلف محافظات القطاع؛ لمعرفة مدى وعيهن وإطّلاعهن على البرنامج؛ أوحتى سماع أخبار عنه وعن أنشطته المختلفة، ومعرفة مدى إيمانهن واندماجهن برسالة وأهداف البرنامج.

اشتهر الاختصار أكثر من التفصيل

"سها" البالغة من العمر (43) عاماً من مدينة غزة قالت: "سمعت ذات مرة على الراديو إعلان يتحدث عن حقوق المرأة وتمكينها، وفي نهايته إشارةٌ إلى أنه بدعم من برنامج الاهداف الانمائية للالفية".

وأضافت: "..ما سمعته صراحةً هزّني من الداخل، وأشعرني بضرورة عدم الصمت على الظلم والعنف..".

وبعد أن حدثناها بإيجاز عن أهداف البرنامج قالت: "..هذه هي أهم أهداف يجب أن تسعى لها كلّ امرأةٍ عاقلة، نتمنى أن يكون البرنامج حقق ولو جزءً بسيطاً من أهدافه في غزة؛ التي تئنّ من الحصار والانقسام والفقر..."

وتشاطرها الرأي جارتُها "أم خالد" التي طالبت بـ "أن يتم تجديد المشروع" في قطاع غزة والضفة الغربية على حدٍ سواء "لأن النساء هنّ الفئة الأضعف وفي أمسّ الحاجة لمن يمدّ لهنّ يد العون والمساعدة كي يثبتن أنفسهنّ ويخرجن من حالة الصمت والهوان..".

وتضيف: "..أتمنى أن يتم الوصول لأكبر عددٍ من النساء في كلّ فلسطين.. أتمنى الوصول لكلّ بيتٍ ولكلِ امرأة ولكلّ فتاة؛ بل وحتى إشراك الأطفال والرجال أيضاً، فلا جدوى من توعيتنا وتثقيفنا دون دمجهم معنا وإزالة التابوهات والعنجهية الذكورية التي تسيطر عليهم في كل مسلكياتهم".

وبروحٍ فكاهيةٍ قالت "رشا" البالغة من العمر (25) عاماً وتعيش في بيت لاهيا شمال القطاع: "أعرف عن الـ (MDGIF)، لكني لا أعلم أنه اختصارٌ لبرنامج المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في الأراضي المحتلة..".

وأضافت: "..اشتهر الاختصار أكثر من التفصيل، لكني أعتقد بأنّ البرنامج -بشكلٍ عام- تردد كثيراً، لا سيما في أوساط المؤسسات النسوية القاعدية، كما تمّ الحديث حوله في الكثير من مؤسسات المجتمع المدني والناشطات النسويات".

من جهتها أكّدت والدتها الخمسينية أنها "لم تسمع شيئاً عن البرنامج" معتبرةً أنّ "ذلك لا يُعتبر مأخذاً على البرنامج أو تقصيراً منه لأنّ مدّته - كما أعلمناها - ليست طويلة وغير كفيلة بالوصول لعددٍ كبيرٍ من النساء وتحقيق مطالبهن وطموحاتهن..".

وأضافت: "كلّ الجهود يا ابني إللي بيقوموا بيها المؤسسات النسوية والدولية والأمم المتحدة للنساء خير وبركة.. واللّه يزيدها ويبارك فيها".

"أنا ليش لأ..؟!"

أما "أم غيث" (من منطقة النصيرات وسط القطاع) فأكّدت أنّ جارتها "أم محمد" كانت تحضُر بعض الورش التثقيفية الخاصة بموضوعات تتعلق بالمرأة وقضاياها المختلفة، وذلك في أحد النوادي النسوية، بينما هي لم تتمّ دعوتها من أية جهة كانت.

"أم غيث" عبّرت عن تذمّرها من أنّ جارتها تمكنت من الانخراط في هذه الورشات بينما كانت هي تسمع عنها مجرد سماع، وقالت: "أنا ليش لأ..؟! مش عارفة كيف هما بيختاروا النسوان إللي يكونوا معهم وفي نشاطاتهم، لازم يكون في طريقة إنهم ما يفشّقوا ولا عن ست محتاجة لهادي الورش والأنشطة..".

وعند سؤالنا لجارتها "أم محمد" وعن كيفية انخراطها في ورش العمل قالت بأنّه تمّت دعوتها عبر مؤسسةٍ نسويةٍ صغيرةٍ كانت قد أخذت منها قرضاً صغيراً لبدء مشروع خاص بها.

وأكّدت بأنّ حضورها للورش غيّر في طريقة تفكيرها ونظرتها للحياة من حولها، وفتح أمامها آفاقاً كبيرةً لتطوير مشوعها، إضافةً إلى تعزيز الثقة بنفسها".

.."كنت أتعامل مع ابنتي بشكلٍ عنيفٍ وأفضّل ابني الوحيد على بناتي الأربعة، لكن بعد ما تعلمته في الورش حول موضوع الجندر وتمكين النساء جعلني أساوي بين ابني وبناتي الأربعة في كلّ شيء بدءً من المعاملة إلى طريقة التحدّث معهم، وحتى إلى موضوع الأكل والشرب والمصروف والتعليم.. وكلّ شيء..".

واستطردت قائلة: "..الآن أعلّم بناتي كلّ ما تعلمته، وأعملُ على تعزيز ثقتهنّ بأنفسهنّ".

لرفع العتب..!

ومن منطقة القرارة بخانيونس جنوب القطاع عبّرت الستينية "ربيحة شراب" عن رضاها من أنّ هناك من يعمل على تمكين النساء في مجال السياسة ومواقع صنع القرار، لا سيما أنها تنظر إلى ابنتها المحامية على أنها "مشروع قائدة" و"بتنفع تكون صانعة قرار قوية لدعم النساء وحقوقهنّ".

وأكدت "شراب" على أنها وخلال زيارتها لبعض أقاربها في مدينة غزة كانت ترى اللوحات الجدارية والإعلانات والبوسترات التي كانت تملأ الشوارع الرئيسية ونقاط تجمّع الناس، وفي آخرها ما يوضح أنها بدعم من برنامج الألفية.

من ناحيتها ترى "نوال قشطة" من مدينة رفح جنوب القطاع أنّ "رفح منطقة مهمّشة في معظم برامج وخطط العديد من المؤسسات الدولية والمحلية؛ ويتم دمجُها بشكلٍ بسيطٍ في بعض الأنشطة لـ "رفع العتب" مشددةً على "ضرورة الوصول إلى أكثر المناطق تهميشاً وهشاشةً في القطاع، لأنّ النساء فيها هنّ الأكثر ضعفاً وهشاشةً على الإطلاق..".

وأكّدت على أنّ "..هناك موضوعات عملية وواقعية تعاني منها النساء الفلسطينيات يجب تسليط الضوء عليها بشكلٍ جدّي لا مجرد معالجتها عبر المؤتمرات وورش العمل و"الكلام النظري" فالأخبار تُطلّ علينا بين حينٍ وآخر متحدثةً عن مقتل سيدة هنا وسيدة هناك على أتفه الأسباب، ودون أن يكون هناك حسابٌ وعقابٌ رادعٌ لكلّ من تسوّل له نفسه قتل امرأة بغير حقّ.

.."لازم يكون هناك إجراءات عملية لكلّ المؤسسات النسوية والدولية والأمنية والمحلية لضمان حقوق النساء بالقوانين، وتطبيق القوانين وعقاب كلّ من يحول دون تطبيقها أو ينتهج معها سياسة التسويف والتأجيل والمماطلة".

إذن: هناك رضىً وهناك عدم رضا.. وهناك نساء انخرطن وهناك نساء تفرّجن.. وهناك نساء تلقّين فقط، وهناك نساء تلقّين وتعلّمن وعلمنَ.. لكن: في النهاية: كل التقدير لأيّ جهدٍ هدفه رفع قدرات النساء وتمكينهن. ●●

نعمة إبراهيم

مذكرات زوجة واقعية

هناك نساءٌ قويّاتٌ ونساءٌ ضعيفات، وهناك رجالٌ أقوياء ورجالٌ ضعفاء، الفرق بينهم فقط في علامات النحو والصرف والتذكير والتأنيث اللفظي.

هل حاولنا ولو مرةً أن نبتعد عن التقليدية في التقليد، تقليد مفهوم المساواة بمصطلحاتٍ مرعبةٍ يعتقد الرجال أنها تُستخدم ضدهم للتكفير بعقيدة "الرجل" على الأرض، هل فكّرنا أن نتعمّق في تفاصيل حياتنا الاجتماعية التي "تتكركب" يوماً تلو آخر وعاماً تلو آخر؛ رغم كلّ جهود التوعية وزرع جنين المجتمع المتحضّر في رحمٍ متعفّنٍ بعاداتٍ هرمةٍ وتقاليد ميتةٍ إكلينيكيا..؟

هل يمكن لأحدٍ أن يفسّر لي هذه العبارة (يجب علينا دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة وضع التدابير الوقائية اللازمة للحدّ من الأسباب المؤدية للعنف) عبارةٌ تحمل شمساً - بين ظلمات العنف الواقع على النساء بتزايدٍ؛ وبلا توقّف - على طبقٍ من الذهب الصيني.. جميلٍ براقٍ.. لامعٍ؛ لكنه أيضاً يصيبنا بالأمراض الجلدية المزمنة المشوّهة.. صدقاً؛ شعرت لثوانٍ أنّ هذه الجملة تصف الخطّ العريض لخطة معالجة "النزلة المعوية"..

ويحقُّ لي - كامرأة فلسطينية - أن يُقدّم لي جوابٌ صريحٌ من يبذلون مختلف الجهود محلياً ودولياً لمنع المجتمع الفلسطيني - والرجل خصوصاً - من تخصيب النساء بالعنف..

هل نحن بحاجةٍ لأن يرتفع مستوى الجريمة بين النساء؛ وأن نسمع عن حالات ضربٍ متبادلٍ؛ قتلٍ وحرقٍ وغيرها من قبل نساءٍ لأزواجهن، لنضطرّ للرجوع لنصّ الشرع وتعديل نصّ القانون؟!

إنني أسأل: إلى متى سنبقى نقضي للنساء بما يقضي عليهن..؟ اللّه هو من حلّل تعدّد الزوجات إن عدل الرجل ولن يعدل، والجزائر في القانون الوضعي تشترط موافقة الزوجة الأولى كتابياً؛ بمعنى: أن تذهب مع الزوج للقاضي وتشهد بأنها موافقة على زواج زوجها بغيرها، واللّه حلّل الطلاق ونحن في قانوننا الوضعي نمنعه بتعجيزه..

شيءٌ يثيرُ السخرية والاشمئزاز.. كم من امرأةٍ ترفض الاستمرار في العيش كـ(لاآدمية) وتفكر بالانفصال؛ تُقيّدُ بالعيبِ والغلطِ ومصير أولادها الضائع - عند الانفصال "فقط" تصبح المرأة عمود الحياة - أما الرجل فحين لا تعجبه الحياة، يتزوّج ويبدأ حياةً جديدةً، وفي كلّ الأحوال أطفاله بأمان وأيّ أمان يماثل حضن أمهم.. ●●

حنان أبو دغيم

بدعم من الـ MDGIF ..
نساء يبدعن في مشاريعهن الصغيرة ويحاربن الفقر

في مجتمع يفتك الفقر بأغلب سكانه ويقع معظم أبناؤه في براثن البطالة تأبى النساء إلا أن ينهضن ويشاركن ويكن لهن الدور الرائد بمشاريع أعالت الكثير من الأسر ومكنتها من العيش بكرامة فكانت رزمة من المشاريع الصغيرة بدعم من "MD G" حيث فتح برنامج الأهداف الإنمائية الألفية للنساء بابا واسعا من الإبداع واثبات الذات وفي نفس الوقت محاربة الفقر..

"فريال" المتزوجة من موظّف في البلدية؛ والذي لا يتعدّى راتبه الألف شيقل (250 دولار) بالكاد يكفي لإيجار المنزل تحدّثت عن فكرة المعرض: "..تطوّعت قبل 13 سنة بمركز النشاط النسائي بالنصيرات، وتلقيت تدريباتٍ عديدةً فيه، كان آخرها دورة في إدارة المشاريع، ومن ثمّ؛ قدّمت مقترحاً لتنفيذ مشروع معرض مسايا؛ الذي كان بمثابة حلم راودني وزوجي منذ سنوات، لكنّ الوضع المادي الصعب كان حائلاً دون تحقيقه على أرض الواقع.."..

وتضيف: "برنامج الألفية يتضمن في مخرجاته تويج حقوق المرأة الاقتصادية والاستقلالية وتعزيز قدراتها الانتاجية، وبناء على ذلك هم مولوا مشروعي وبذلك أصبح الحلم واقعاً".

مشروع العمر

إدارة المشاريع الصغيرة من أحد أهم التدريبات التي قام بها برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، وهذا ما ظهر فعلياً في مشروع معرض "مسايا" لـ "فريال" والذي وصفته بـ "مشروع العمر" إذ أنّ إدارتها له كانت تنمّ عن تمرّسها في مجال الإدارة، والمنتجات فعلياً تُنتجها نساءٌ في مركز البرامج النسائية، لكنها كانت تُباع بطرقٍ متفرقة، وكان مشروعها قائماً على فكرة تجميع كلّ المنتجات في معرضٍ دائمٍ وبإدارةٍ متنوّعة المهارات.

وضمن برنامج أهداف الألفية؛ فقد تمّ خلقُ فرص عملٍ من خلال مشاريع مدرّة للدخل، مستهدفاً 500 شاباً وشابة حتى الآن، إضافةً إلى استهداف 43 جمعية تعاونية نسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتطوير عملها.

عن الإجراءات التنفيذية أشارت "فريال" إلى أنّه وبعد الموافقة على المشروع؛ قام "المركز" باستئجار محلٍ لفتح المعرض، ودفع الإيجار، وقام بشراء المواد الخام الأولية ومن ثمّ؛ بدأت بالتنسيق مع النساء

للمشاركة في المعرض. موضحة: "..الآن يوجد 13 امرأة مستفيدة من المعرض، حيث نوفرُ لهنّ المواد الخام ويقُمن بعرض منتجاتهن فيه، وتُوزّع الأرباح بنسب محددة بيني وبينهن والمركز.".

دعم زوجي هو الأهم

تصف "فريال" عملها في المعرض على أنه "متعةٌ ما بعدها متعة" فهي تذهب من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثالثة عصراً، وقد يحصل ضغطٌ في العمل ليمتد حتى الخامسة، ورغم تأخرها في العمل؛ إلاّ أنّ زوجها يدعمها بكلّ ما لديه من إمكانيات؛ ليس لأنه بحاجة لعملها فحسب؛ لكن أيضاً لأنه مؤمنٌ بالعمل الذي تقوم به، وفق قولها.

مضيفةً: "..بمجرّد سماع زوجي عن مشروع "الأونروا" في مركز النشاط النسائي لدعم وإدارة المشاريع قال لي: لا تترددي؛ فهذه فرصتنا لتحقيق حلمنا..".

وتؤكد "فريال" أنّ "..دعم الزوج هو الأهم، لأنّ المحيط الاجتماعي ينظر إلى الأمر على أنه غيرُ منطقيّ. قائلة: ".. قد يقول الناس "بعد ما شاب ودّوه الكُتّاب" وأنني امرأةٌ خمسينيةٌ، كيف لي أن أعمل الآن بعد أن كنت جليسة المنزل ومربية الأبناء طوال سنوات مضت، لكني أقول إنّ إرادتي ودعم زوجي كفيلان بنجاح أيّ مشروع طالما هنالك من تبنّى المشروع مادياً وتكفّل بتحقيق حلمي وتنفيذه على أرض الواقع..".

إكتفاءٌ ذاتيّ

حسب بيان لمركز الإحصاء الفلسطيني أصدره عشية الاحتفال باليوم العالمي للسكان فإنّ أسرةً واحدةً من بين كلّ 10 أسر ترأسها امرأة، مما يؤكد تعاظم دور المرأة في المجتمع الفلسطيني.

وفي هذا المجال؛ ترى "سماح غياض" مديرة "مركز البرامج النسائية" بالنصيرات أنّ "فريال" نموذجٌ من نماذج عدّة لنساءٍ أثبتن أنفسهنّ في مواجهة الحصار وتنفيذ مشاريع، بل وليصل بهنّ الحال لينفقن على عائلاتهن من مأكلٍ ومشربٍ وكساءٍ ودواءٍ ونفقات التعليم الجامعيّ وتزويج الأبناء أيضاً، وكلّ ذلك من خلال مشاريع صغيرة.

وتقول "غياض" إنّ "..الأونروا أخذت على عاتقها تدريب وتأهيل النساء على كيفية إدارة المشاريع الصغيرة، وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ المشروعات على أرض الواقع في الكثير من المجالات.." موضحةً أنّ "..90٪ من يلجأن لهذه المشاريع بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، وهذا الدعم يكفل للكثير من النساء الاكتفاء الذاتي في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة، واصطفاف عددٍ كبيرٍ من الرجال في طوابير البطالة، فهذا الأمر فتح الباب على مصراعيه للنساء لاقتحام سوق العمل بقوةٍ في مجالاتٍ مختلفةٍ وجديدةٍ مثل إدارة معرض "مسايا" ومشروع مطبخ تديره النساء، ومحلّ كوافير.. وغيرها من المشاريع ".."مستدركةً: "..لكنّ البعض منهم بعد تنفيذ المشروع يجد عملاً، ومع ذلك يُصرّ على زوجته بأن تستمرّ في المشروع، وقد قال لي أحد الأزواج إنّ زوجته أصبحت أقوى بعد العمل، وأصبحت تشاركه فعلياً في كلّ شيء، وكأن عقلها كالماكينة التي كانت معطلةً واشتغلت فجأة.."

وناشدت "غيّاض" كافة المؤسسات "..الاقتداء بالأونروا كنموذجٍ لمؤسسةٍ تدعم النساء على أرض الواقع بالتدريب والتأهيل، وأيضاً مادياً بتوفير المقوّمات والمكوّنات الأساسية للمشروع..".

عملي طبيعي

تبرز العديد من قصص النجاح، كنجاح "ياسمين أبو خالد" (30 عاما) والتي افتتحت مشروعاً يتمثّل في محلّ كوافير تديره بنفسها، وتعمل فيه بعد تلقّيها تدريباً مكثفاً في مركز البرامج النسائية بالنصيرات..".

تتكفّل "ياسمين" بإعالة والدتها وإخوتها العشرة بعد وفاة والدها، حيث توقفت عن التعليم، وتوجّهت لمركز النشاط النسائي لتلقي تدريباتٍ لامتهان حرفةٍ تعينها على قسوة الحياة وتأكل منها هي وإخوتها "لقمة عيشٍ حلال".

اهتمّت "ياسمين" بمهنة تصفيف الشعر والماكياج والعناية بالبشرة؛ بعدما تلقّت تدريباتٍ كافيةً فيها، واستطاعت بذلك تحويل حبّها واهتمامها بهذا المجال إلى مشروعٍ مدرٍ للدخل بواسطة مساعدة الأونروا؛ عبر برنامج الأهداف الإنمائية للألفية قائلة: "..هذا المشروع ساعدني في دعم عائلتي، وعلى اتخاذ الخطوات الأساسية في تطوير وبناء مستقبلي، لقد كان إنجاز صالوني مستحيلاً بدون المنحة والتدريب..".

قادنا حوارنا مع "ياسمين" إلى الحديث عن زوج المستقبل، وكيف سينظر لإدارتها للمشروع، فأوضحت بكلّ ثقة: "..أنا من أحدد زوج المستقبل، والذي يجب عليه أن يتفهّم طبيعة عملي الذي أنفق منه على أسرتي، ولو رفض عملي فيعني بذلك أنه يريدني بلا شخصية، وبالتالي: سأكون مجرد تابعة له، وهذا لن يحصل؛ خاصةً بعد نجاح مشروعي وإيماني بقدراتي وذاتي..".

اكتشفت "ياسمين" من خلال احتكاكها بزميلاتها وصديقاتها أنّ فكرة عمل المرأة لم تعد محلّ جدلٍ، لأنه – ووفق قولها- فإنّ القلّة القليلة من الرجال من يرفض عمل المرأة؛ الذي أصبح أمراً عادياً وطبيعياً بغضّ النظر عن الحالة الاقتصادية للأزواج. ●●

الخط 121

خط "سوا" .. واحة صحية لفضفضة النساء في صحراء الكبت

سمر أبو شماس

"أحتاجُ لمن يسمعُ شكواي وهمّي، ولا أجدُ أحداً بجانبي في كثيرٍ من الأحيان، من كثرة الظلم والعنف الذي أتعرّض له من قِبل أخي أصبحتُ أشعرُ بالإعياء الشديد وارتفاع الضغط، بتُّ أخشى على صحتي؛ فالمشكلات النفسية تنعكس على جسدي بشكلٍ كبير؛ لكن وجود خط مساعدٍ ومجانيّ مكّنني من التفريغ واستشارة مختصين، وهذا ساعني كثيراً على حلّ مشكلاتي بشكلٍ منظّم". بهذه العبارات استهلّت "حنان ع" (50) عاماً، حديثها بشأن الخط الساخن المجانيّ "سوا" مشيرةً إلى أنّ تفريغها لمشاعرها السلبية عبر الخط أثّر بشكلٍ إيجابي على صحتها النفسية، وبالتالي؛ الجسدية، وهو ما لاحظه عليها جميع من في البيت.

مع وجود خط "سوا" المساعد (121) أصبحت هناك وسيلةٌ يمكن الاستعانة بها للوصول إلى حلول للمشكلات، بما في ذلك تقديمُ الاستشارات النفسية للسيدات اللواتي يحتجن إلى مثل هذا النوع من المساندة، فماهو الخط المساعد، ولماذا الإرشاد النفسي عبر الهاتف؟ ولِمَ يُتاحُ؟ وكيف يمكن لخطٍّ لهاتف أن يوفر الحماية والأمان للمتصّلين به؟ وما الذي يقدّمه من خدمات؟ كلّ هذا وغيره سنعرفه عبر التقرير التالي لـ "الغيداء".

خطّ مساندة

حول نشأة خط "سوا" تقول "أهيلة شومر" مديرة مركز "سوا": "تأسس خط "سوا" المجاني 121 عام 2004، حيث تقوم فكرته على تقديم المساندة والدعم والإرشاد للأطفال والشباب والشابات والنساء الذين يتعرّضون لأشكالٍ مختلفة من العنف والإساءة والإهمال، وهناك العديد من الجهات المموّلة للخط؛ أهمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة "UN WOMEN".

وتضيف "شومر": "..أصبح الخط الهاتفي اليوم أحد الخدمات المهمّة لتقديم الإرشاد النفسيّ والاجتماعيّ الأولي في المجتمع، فهو قادرٌ على تقديم الدعم والمساندة لأيّ شخصٍ غير مضطر للكشف عن هويته، فالهدف من الخدمة هو توفير أذنٍ صاغية لا تُذنّب ولا تلوم، وإنما تكون داعمةً مساندةً تمنحُ مزيداً من الثقة والقوّة في مجابهة مصاعب الحياة ومتاعبها".

وافقها الرأي د."درداح الشاعر" أستاذ علم النفس المساعد بجامعة الأقصى حول أهمية التدخّل النفسي عبر الهاتف المساعد؛ كونه أحد تقنيات العلاج النفسي، ويقول: "هذا الشكل لا يختلف كثيراً عن التدخّل المباشر؛ إلا أن الشخص لا يكون في مواجهة الفاحص أو المرشد النفسي، ولهذا النوع من العلاج تأثيرٌ كبيرٌ جداً؛ لأنّ الشخص المسترشد يتحدث عن مشكلاته وهو في حالةٍ من الاسترخاء والهدوء والاستقرار؛ خاصةً وأنّه يكون في مكانٍ آمنٍ في منزله أو في عمله، ويوفّر الجهد والمشقّة، فهي وسيلةٌ سهلةٌ وجيدةٌ للتواصل".

ويضيف في ذات السياق: "..الخطوط المساعدةُ فرصةٌ ممتازةٌ للتعبير عن مشاعرنا وانفعالاتنا بطريقةٍ أفضل من المواجهة، حيث لا يشعر الشخص بالحرج خلال حديثه عن همومه ومشكلاته، فهي فرصةٌ للتعبير عن المزيد من المشاعر التي تُعبّر عن كوامن النفس البشرية، ووسيلةٌ للحديث والتفريغ بطريقةٍ جيدة، ويؤدي إلى الشعور بالرضا بشكلٍ كبير..".

ويوضّح "الشاعر" بأنّ "..الخط المساعد أسلوبٌ فعالٌ ومناسبٌ لجميع أفراد المجتمع إذا توفّرت فيه المعايير والضوابط العلاجية المتعلّقة بمهارة التخصص وقدرته على إدارة الحديث وطرح الأسئلة والتقنيات الخاصة بالمعالج النفسي..".

وتؤكد "شومر" على حديث "الشاعر" بأنّ "..أهمية هذا الخط تكمنُ في كونه يتيح المجال للجمهور للتعبير عن مشاعرهم وضيقهم ومشاكلهم، مثّل هذا الخط فرصةً للوصول للخدمة الإرشادية لجمهور المستفيدين، على اعتبار غياب عيادة العلاج النفسي، وارتباط الزيارة بها بصورةٍ نمطية سلبيةٍ في الذهنية الفردية والمجتمعية، إضافةً إلى أنّ العيادة النفسية غير متاحةٍ للجميع بنفس القدر..".

ثقافة الكبت

للإرشاد عبر الخطّ الهاتفي ميزاتٌ عدّة، تُجملها "شُومر" في أنّ "..المتصل يشعر خلال المكالمة بأنّه هو الذي يتحكم في المحادثة، إذ بإمكانه الاتصال في الوقت المناسب؛ بما أنّ الخدمة مقدمةٌ على مدار الأسبوع، ستّ عشرة ساعةً يومياً، بالإضافة إلى أنّ المحادثة عبر الهاتف مريحةٌ على الصعيد النفسيّ، فالمتصلُ يختارُ المكان والزمان الملائمين له لإجراء الاتصال.." ، ثقافةُ المجتمع تُعدُّ أحد أهم معوّقات التنمية والقضاء على الكثير من الآفات المجتمعية، وهنا تُردف "شومر" بالقول: "..لا يوجد لدينا ثقافة التعبير عن المشاعر، فثقافة الكبت تنتشرُ بقوةٍ في المجتمع، وأيّ موضوعٍ نتحدث عنه -كالاعتداءات الجنسية مثلاً- يقع فيه اللوم الأول على المعتدى عليه؛ ولا يسمحُ له بالتحدّث.

ودورنا في "سوا" أن نسمع له دون أيّ لوم..".

بسريّةٍ تامّة

"أريد من يسمعني أن يخفّف من معاناتي، دون أن يُفتضح أمري" هذه الجملة تتردد كثيراً على ألسنة النساء في الكثير من اللقاءات والجلسات التثقيفية؛ وفي موضوعات العنف الأسري خاصةً العنف ضد المرأة لكن: هل هناك سريةٌ للمعلومات التي تُطرحُ عبرخطّ "سوا"؟ على هذا التساؤل المقلق تجيب "أهيلة شومر": "..بالطبع؛ يهمنا كثيراً في "سوا" الحفاظ على السريّة والمصداقية مع المتوجّهين، ومساعدتهم في التفريغ عن أنفسهم، وتقديم الإرشاد لهم بسريّةٍ تامّة، وتُعدُّ حمايةُ المعلومات الشخصية للمتّصلين واحدةً من أهم الأولويات لمساعدتهم ويقوم البرنامج بكلّ التدابير اللازمة لضمان سلامة وسرية المعلومات أولاً..".

وفي ذات السياق؛ تتابع "شومر": "للمتصلين كامل الحق بإخفاء أسمائهم أو أيّة معلوماتٍ قد تدلُ على هُويّتهم، وجميع المعلومات الشخصية التي يُقدمها المتصلون تكون بإرادتهم.

يُذكر أن مركز "سوا" يتحقّق من أن جميع محطات تشغيل الخطّ ليست موصولةً بأيّة وحدات تخزين خارجية وأدوات الاتصال، أو الإنترنت، مما يجعل من المستحيل تقريباً نقل أية معلومات أو بيانات خارج مركز خط المساندة..".

ليس إرشاداً فقط

وحول احتياجات طالبي الخدمة توضح "شومر" أنها "..تتمركز في خمس جوانب رئيسية هي: الجوانب النفسية، وحاجة الناس إلى التمكين والتقوية الذاتية، وقضايا العنف، وهذا موضوعٌ له واقعه ودلالته المختلفة، والممتد من الإساءة إلى التحرّش الجنسي إلى الاغتصاب.

وتتابع: "..الجانب الآخر هو المرتبط بالعلاقات والتواصل؛ سواءً داخل الأسرة أو مع الأقران، حيث احتلّت هذه الجوانب اهتماماً مركزياً في حياة المتّصلين؛ نتيجة أبعادها العاطفية والحسّية والاجتماعية والنفسية".

كما كان لطلب الخدمة الصحيّة جانبين حيويين، سواءً في الاستفسار عن بعض الأمراض وعلاجها أو كيفية الوصول إلى الخدمات الصحيّة المختلفة، إضافةً إلى أنّ القضايا التربوية والتعليمية احتلّت جانباً ذا أهميةٍ وهذا ناتجٌ عن النظام التعليمي والقلق والتوتّر الذي يُصيب الطلبة وذويهم.

بصوتٍ مسموع..

وحول المشكلات والصعوبات التي ساهم خط "سوا" في حلّها تقول "شومر": "..الكثير من المشاكل حُلّت، فعددٌ كبيرٌ من المتوجهين يعيد اتصاله مرةً أخرى، وهذا تأكيدٌ على شعوره بالارتياح، فنبرة الصوت تتغير وبعد عدّة اتصالاتٍ يصبحُ التوجّه أكثر جرأة عند الحديث عن مشكلاته كما أنّ الكثيرين منهم أشادوا بدور "سوا" في تقديم النصح والإرشاد وفي تجاوز المشكلات التي يواجهونها، وأؤكد للمتوجه أننا لا نحلّ المشكلة؛ بل نفكر معه سوياً لحين الوصول إلى حلّ، وفي النهاية؛ القرارُ يكون لهم لكن نحن نسمعهم ونفكر معهم بصوتٍ مسموع.".

رقم ودلالة

بخصوص الإحصاءات السنوية لعدد المتّصلين والمتّصلات، يُصدر مركز "سوا" تقاريرَ دوريةٍ وسنويةٍ لعدد المتّصلين والمتصلات، حيث يقوم موظفو "سوا" العاملون على الخطّ بتوثيق سنّ المتّصل، وموقعه، ونوع الجنس، والسبب أو الأسباب الكامنة وراء الاتصال، والدراسةُ الأخيرةُ التي أعدت خلال الفترة مع بداية عام 2009 ومنتصف العام 2011 تُوثّق عدد المتّصلين بالخط، ففي العام 2009 بلغ عددُ المتّصلين 7143 حالة، أي ما نسبته 34.4٪، أما العام 2010 فقد بلغ عدد المتصلين 9636 بنسبة 46.4٪، و2011 حتى منتصف العام بلغت 4000 متصل أي 19.3٪.

وعن المحافظات الأكثر اتصالاً تقول "شومر" إنّ أحدث دراسةٍ أعدّها "المركز" خلال الفترة من بداية عام 2009 وحتى منتصف العام 2011 تشير إلى ارتفاع نسبة الاتصال من قطاع غزة بشكلٍ ملحوظٍ مقارنةً بالضفة الغربية، حيث وصلت معدّلات الاتصال إلى 60.5٪ من مجموع المتوجهين، المفصحين عن منطقة اتصالهم، حيث توزّعت كالآتي:

مدينة غزة أكثر المناطق اتصالاً 20.1٪، تأتي في المرتبة الثانية محافظة رفح 7٪، ثم محافظة خانيونس 6.4٪، ولم يفصح 33.5٪ عن المحافظة التي يقيمون فيها؛ بينما كانت معدلات الاتصال الواردة من الضفة 39.5٪، وقد كانت الخليل أكثر محافظات الضفة الغربية اتصالاً، حيث وصلت نسبة الاتصال من تلك المحافظة 10.1٪، في حين كانت محافظة رام الله المنطقة الثانية من حيث الاتصال، حيث وصلت معدلات الاتصال منها إلى 5٪، وجاءت جنين في المرتبة الثالثة من حيث الاتصال 4.7٪.

ونوّهت "شومر" قائلة: "..تتلقّى الاتصالات من كافّة المناطق، ويهمّ الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الاتصال في منطقةٍ معينةٍ لا يُشير - بالضرورة - إلى انتشار العنف في منطقةٍ أكثر من أخرى، لكنّ هؤلاء المتصلين عرفوا عن "سوا" أكثر من غيرهم في المناطق الأخرى".

حلول بالمشاركة

وتتابع "شومر": "..فيما يتعلّق بالاتجاهات الأخرى؛ يكون طلب الخدمة مباشرةً عبر خط الحماية بمناسبةٍ وغير مناسبةٍ أحياناً، وعلى العاملين أن يستمعوا ويكون صدرُهم رحباً وواسعاً، فمن الصعب التعامل بجديّةٍ مع طالبي الخدمة، صحيح إن النهاية للمزعجين تكون بحجب مكالماتهم؛ لكن هناك وسائل عدّة تبقى للتواصل".

بالتالي؛ يكون دور المؤسسة القيام بمساعدة كافة الحالات المتصلة في الوقت والزمان الذي يرغبون، وكما يُعبرون عن أنفسهم، حتى يجدوا الحلول المناسبة لأنفسهم وبإرادتهم، إضافةً إلى جعلهم على مقدرة بأن يتعاملوا مع الحياة بشكلٍ أفضل وبطريقةٍ يتمُّ من خلالها إعطاءُ مساحةٍ لمشاعرهم وأحاسيسهم للتعبير والخروج للحياة بتوازنٍ جديد، وهنا يتمّ التعامل مع كلّ فردٍ كحالةٍ خاصةٍ وفريدةٍ بعيدةٍ عن الأخرى، مما يخلق أعباءً على فريق العمل.

احتراقٌ وظيفيّ..

يتعامل طاقم "سوا" مع حالاتٍ صعبة، ومن الممكن أن تؤثر على نفسيته، في هذا تقول "شومر": "..حتى نضمن عدم حدوث احتراقٍ وظيفي؛ يوجد لدينا منهجيةُ الإرشاد الفرديّ والجماعيّ المستمرّ للطاقم الذي يعمل على الخط، فكلّ موظفٍ يأخذُ جلسة إرشادٍ أسبوعية، وكلّ العاملين على خطّ الإرشاد يشاركون بجلسة إرشادٍ جماعية لمدة 3 ساعات، يتحدثون خلالها عن الصعاب التي تواجههم على الخطّ وكيفية التعامل مع حالاتٍ معيّنة..".

وتضيف: "..نؤكد دوماً على ضرورة الفصل بين الجانب الشخصي والمهني والنفسي، بالإضافة لذلك؛ فالمركز دائب الاستمرار على عقد حلقات إثراءٍ لموضوعاتٍ مختلفةٍ للمتطوّعين والموظّفين اللذين يعملون على الخط، حيث نختارُ تلك الموضوعات بناءً على حاجتهم لمعرفتها أو بناءً على أنها أكثر الموضوعات التي تُطرح عبر خط "سوا" كما أنّ هناك جلسةً مع طبيبٍ لمناقشةٍ صحيّةٍ مختلفةٍ تساعدهم على الخط؛ كالإبذ والصرع، وغيرها الكثير، كما يُنظّم "المركز" فعالياتٍ رياضيةً غير منهجيةٍ للتفريغ عنهم..".

نظرةٌ للأمام..

وعن الخطّة المستقبلية لتطوير خط "سوا" أكدت "شومر" أنّ "..الخط يسعى لتوسيع رقعة المستفيدين، وسيتمُ العمل على دمج "سوا" مع مراكز الاتصال والإرشاد عبر البريد الإلكتروني، وسنعمل على وضع برنامج دردشة ومشورة لإعطاء الإرشاد من خلاله، وسنعمل أيضاً على بناء قسمٍ قانونيٍ يُقدم الاستشارات القانونية، وسيُدعى الخريجون القانونيون للتدرّب والتطوّع، وتقاسم الخبرات وتعلّم مهاراتٍ جديدة، كلّ هذه التطورات ستقوم بمساعدة "سوا" لتوفير مجموعةٍ واسعةٍ من الخدمات لعددٍ متزايدٍ من الناس الذين يحتاجون إلى مساعدة".

لكلّ شخصٍ سعادته وفرحه، آلامهُ وأحزانه، همومُه ومتاعبُه، وفي خضم كلّ ذلك؛ نحتاج لمن يُعيرنا أذناً صاغيةً واعيةً متفهمة، قد يكون من الصعب أن نجد من يُصغي لنا؛ قد لا نثقُ بأحدٍ أو نخجلُ من التحدّث مع أحدٍ عمّا نشعر به، وعندما تشتدُّ الحاجة بنا للتحدّث عن خصوصية مشاعرنا؛ يراودنا السؤال حول: من هو الشخص الأنسب لذلك؟!●●

ريم البحيصي

حراك ثقافي وفكري تحدثه أنشطة برنامج الأهداف الإنمائية للألفية لدى النساء الريفيات في قطاع غزة

بوجه مفعم بالنشاط والتفاؤل؛ أطلّت علينا "أم محمد"..مشيتها كطفلةٍ حالمة بين بساتين فردوسية، تسير إلى القمة بخطىً ثابتة، سرّ نجاحها حبُها لمساعدة الغير على حسب وقتها، تحدّت المستحيل رغم ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، هي بطلةٌ لقصة منسية سطّرت خطوطها بفهمها وحبّها لمجتمعها.

"أم محمد" البالغة من العمر (55) عاماً هي إحدى المستفيدات من مشروع "تمكين النساء الريفيات والمساواة بين الجنسين في المناطق الفلسطينية المحتلة" الذي نُفذ في الفترة ما بين عامي (2009-2012) والمموّل من "صندوق الأمم المتحدة للسكان" UNFPA، والذي تمّ من خلاله تدريب نساءٍ ريفياتٍ من كافة المناطق المهمّشة في قطاع غزة على موضوعاتٍ مثل: الجندر - الثقافة الجنسية - العنف - التسرّب الدراسي - الزواج المبكر - صحّة المرأة - والصحة العامة إضافةً إلى حصولهنّ على دورة "تدريب مدرّبات" ليكنّ قادراتٍ على تدريب نساء من نفس منطقتهنّ على الموضوعات آنفة الذكر.

حالةٌ من الحراك الثقافي والفكري حدثت لدى النساء الريفيات في العديد من مناطق قطاع غزة؛ نتيجة مختلف الأنشطة والمشاريع التي تمّ تنفيذها عبر مؤسسات المجتمع المدني وبدعمٍ من قبل "برنامج المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" أدّت لتنمية الكثير منهنّ ونقلهنّ لما تعلّمنه من مهاراتٍ ومعارف جديدة لغيرهن من النساء والرجال.

"أم محمد" من سكان منطقة "وادي السلقا" شرق مدينة "دير البلح" وسط قطاع غزة نموذجٌ لذلك؛ إذ تقول: "توفي زوجي عام (2004) ولم أرزق منه بأولاد، عندما تزوّجته قبل ثلاثين عاماً كنت قد أنهيت الثانوية العامة حديثاً، وسافرت معه إلى الأردن للعيش هناك حيث عمله في التجارة، كنت أتمنى في ذلك الوقت إكمال دراستي في الجامعة؛ لكن لم تشأ الظروف ذلك، عندما توفي زوجي أخذت أبحث عن شيءٍ لأملأ به حياتي، خاصةً وأنني وحيدةٌ في منزلي الذي تركه لي الزوج".

وتتابع والاعتزاز بنفسها يملأها: "..عن طريق جارتي تطوّعت في حضانة أطفال، ثم توظّفت فيها، وأصبحت أخرج كلّ صباحٍ للحضانة، من خلال خروجي واختلاطي بالمجتمع وقبل أربع سنوات تطوّعت في نادٍ نسويٍ بمنطقتي تابعٍ لـ" جمعية تنمية المرأة الريفية" ومن خلالها وفي عام (2009) تمّ الإعلان عن دوراتٍ في إطار مشروع "تمكين النساء الريفيات والمساواة بين الجنسين في المناطق الفلسطينية المحتلة" وتمّ قبولي لتلقي الدورات، وبعد الانتهاء منها تمّ اختياري لإعطاء ورش عمل تثقيفية لنساء المنطقة لمناقشة المشاكل الاجتماعية الموجودة في المجتمع مثل (الصحّة الإنجابية - التسرب الدراسي - الزواج المبكر - المراهقة - الثقافة الجنسية - العنف ضد المرأة - والصحة العامة).

أنا ذاتي..

تغمرها السعادة عند إعطائها ورشات العمل التثقيفية ومناقشتها لنساء المنطقة في مشاكلهنّ وهمومهن الاجتماعية، تقول: "..عندما بدأت بإعطاء الورشات أحسست بقيمتي في مجتمعي المحيط بي، وشعرت بأن حلمي البعيد تحقق بدخولي الجامعة، فبعد أن مارست التدريب اكتسبت

مصطلحات ثقافيةً مجتمعيةً تناقش قضايا النساء المهملة، وأصبحت شخصيتي قوية، وبعد أن كنت خجولةً متقوقعةً في منزلي أصبحت أختلط بمن حولي ومعروفة في المنطقة، صرت ملجأً لكثيرٍ من النساء لحلّ مشاكلهنّ الاجتماعية، حيث من خلال برنامج "حلّ الواجب" ضمن المشروع ساهمت في إقناع النساء بدخول المدارس للحدّ من الظاهرة، ونجحتُ في الحدّ قليلاً منها".

وتضيف "أم محمد": "..تحوّلت من إنسانةٍ عاديةٍ إلى إنسانةٍ صاحبة رسالة حقيقية أحملها على كتفيّ لإيصالها إلى مثيلاتي من النساء الجاهلات بحقوقهن، ولتثقيفهنّ بما يجهلنه من قضايا كثيرةٍ تتعلّق بهن".

أحلام عادية

ككلّ فتيات الكون؛ حلمت "سهير" حين كانت في المرحلة الثانوية أن تكمل دراستها الجامعية، طموحها كان عالياً ومستواها التعليمي يؤهلها لذلك، لكنّ الواقع لا يُنصف الأحلام العادية، تزوّجت "سهير" ولم تستطع إكمال دراستها الجامعية، وأنجبت (5) أطفال، ورغم انشغالها بأمور بيتها وعائلتها كان حلمها يصاحبها أينما ذهبت؛ لكن دون جدوى.

"سهير أبو عمرة" (البالغة من العمر 30 عاماً) هي إحدى المستفيدات من المشروع من منطقة "وادي السلقا" تقول: "بعد الثانوية أدركت أن أحلامي ذهبت أدراج الرياح لصعوبة ظروفي الاقتصادية والاجتماعية، صحيح أنّ زوجي موظفٌ عسكريٌّ في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ لكنّ دخله محدودٌ لا يكفينا".

تضيف "أبو عمرة" والحسرة في عينيها: "..كان الخوف يسيطر عليّ، فلم أتقبّل فكرة أن أكون فتاةً غير جامعية، لذلك كنت أقرأ الإعلانات في الجرائد التي تختص بإعطاء الدورات دائماً، إلى أن قرأت أخيراً إعلاناً في الجريدة -عام 2009- عن دوراتٍ تدريبيةٍ ضمن المشروع، وبعد إقناع زوجي تقدّمت بطلبٍ عن طريق النادي النسوي في المنطقة، وتمّ قبولي، وتلقيت تدريباتٍ مكثفةً في موضوعاتٍ تخصّ النساء والأسرة".

وتتابع بفخر: "..إكتسبت معلوماتٍ لم أكن أعرفها، تنقّلت من مكانٍ إلى مكانٍ لإعطاء الورشات لنساءٍ مثلي، أصبحت معروفةً في المنطقة، وأصبحت على درايةٍ كاملةٍ بمصطلحاتٍ لم تخطر ببالي قبل دخولي المشروع، كالجندر؛ فبعد أن تعرّفت عليه زادت ثقتي بنفسي، وأصبحت أعطي النصائح التثقيفية لنساء المنطقة، فما أجمل أن يجد الإنسان نفسه قدوةً لمن حوله..".

على مرّ السنين كان للمرأة الريفية في القطاع دوراً مهماً في تنمية أسرتها؛ سواءً من الناحية الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، خاصةً في الأماكن المهمّشة، للحفاظ على ترابط أسرتها، لكن؛ مع مرور السنين بدأ دورها يُضعفها؛ متأثرةً بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

تقول "نتالي أبو شهلا" مساعدة برامج في UNFPA مكتب غزة: "خلال فترة تنفيذ المشروع تمّ تنفيذ مئات ورشات العمل؛ والتي ناقشت المشاكل الاجتماعية الموجودة في المجتمع مثل: (الصحة الإنجابية - التسرّب الدراسي - الزواج المبكر - المراهقة - الثقافة الجنسية - العنف ضد المرأة - والصحة العامة) وقد حضرها آلاف النساء والرجال من كافّة الفئات..".

وتضيف "أبو شهلا": "..كان هناك بعض التحدّيات التي تجاوزها المشروع بنجاح؛ منها: دخول مناطق مهمّشة وحدودية نائية، إدماج الرجال في ورش العمل؛ وخاصةً في المواضيع التي تناقش الموضوعات الاجتماعية، اكتشاف مشاكل اجتماعية وطرحها بإسهابٍ والبحث عن حلولٍ من جهاتٍ مختصة، وخروج السيدات من منازلهنّ للاستفادة من الورش التوعوية..".

وتشير إلى أنّ الشعار الذي رُفع بمناسبة يوم المرأة العالمي لهذا العام كان "القضاء على الفقر وتنمية المرأة الريفية" ولأنّ طبيعة المنطقة الريفية في القطاع تمرّ بظروفٍ صعبة؛ لأنّ معظمها يقع في المنطقة الحدودية مع إسرائيل؛ حيث القصف شبه اليومي، لذلك؛ ومن خلال المشروع؛ حاولنا إخراج المرأة الريفية من صورتها النمطية إلى الصورة التي تُدلل على دورها المهمّ في المجتمع الفلسطيني عبر ورشات التوعية وتدريبات .TOT

وتشير دراسةٌ أصدرها "مركز الإحصاء الفلسطيني" عام (2012) إلى أنّ أسرةً من بين كل (10) أسر تترأسها امرأة، حيث تشير بيانات عام 2011 إلى أنّ 9.3٪ من الأسر تترأسها إناث في الأراضي الفلسطينية، بواقع 10.0٪ و7.9٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2011 في الأراضي الفلسطينية 3.3 فرداً مقارنةً بمتوسط مقداره 6.1 فرداً للأسر التي يترأسها ذكور.

فكرةٌ رائدة

تدريب النساء المهمّشات ليكنّ قادراتٍ على تنفيذ ورشات عمل ودورات تدريبية لنساء أخريات فكرةٌ رائدةٌ مبنيةٌ على نهجٍ سليمٍ ينبع من فكرة (من امرأة إلى امرأة) "آمال صيام" المديرة التنفيذية لمركز شؤون المرأة تقول: "أن تقوم نساءٌ من المجتمع المحلي تمّ تدريبهن وتمكينهن وتأهيلهن لتدريب وتثقيف نساء أخريات من نفس المنطقة؛ تبيّن أنها طريقةٌ علميةٌ ناجحةٌ - إلى جانب الطرق التدريبية الأخرى- ، لأنهن من نفس المنطقة حيث باستطاعتهن الدخول إلى النساء الأخريات من مداخل قريبة لتوعيتهن، وهذا ما يضمن وصول المعلومات بطريقةٍ إيجابية وصحيحة.." متمنيةً أن تعمّم هذه الطريقة للوصول إلى تحقيق الأهداف بطريقةٍ متقنة.

وتضيف "صيام": "..يجب الاستمرار في بناء تلك الكوادر وتمكينها بكافة القضايا النسوية؛ ليكونوا مفاتيح دخولٍ لأشخاصٍ آخرين؛ للمساهمة في تنمية المجتمع.." موضحةً أنّ ذلك "..هو نتاج جهود المؤسسات النسوية والمجتمع المدني والقاعدية التي عملت على قضايا المرأة في السنوات الماضية..".

نستطيع أن نصف حالة الوعي التي وصلت إليها النساء بـ "التحرك الإيجابي" الذي لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، خاصةً فيما يتعلّق بالقضايا القانونية، لكن هناك مؤشراتٌ تدلل على اختلافٍ في الوعي لدى النساء والمجتمع برمته بالنسبة لنظرته لهن. ●●

منى ظاهر

شُحاجُ الانقاض*

عدوان مستمرّ على البقعة الجغرافيّة الضّيّقة بكثافتها السّكّانيّة الأكبر على وجه الأرض: إنّها غزّة العصيّة على كلّ جنديّ وقائد من قرن من الزّمان.. رغم البطون المبقورة وبقايا الأدمغة المتناثرة على وجوه محطّمة أو مشوّهة أو متدلّية. والأشلاء المترنّحة المترامية والمنفجرة أو المحترقة بفعل القصف المتهاطل لفوسفور نظيف أبيض ينزرع في النّصيرات، حيّ الزّيتون، العطاطرة، بيت حانون، بيت لاهيا، تلّ الهوى، حيّ التّفّاح وأماكن كثيرة أخرى دُمّر منها 60٪ من الأراضي الزّراعيّة أيضًا.

..شُحاح فاحم يشيع في هذا الزّمان وأنواع غربان تنعقُ وتزعقُ وتنعَب.. وزجاج مطحون في الأفئدة.. و3 2 يومًا- يضمّ بين دقائقه 1300 جريح وآلافًا من الشّهداء من مختلف الأعمار من الجنسين.

..بعض حشرات جُعُلٍ تترك بعضًا من نثيث هيّن في الشّوارع الفرعيّة.. وشراغف صغيرة تتطاير. وحصار لم يرَ الماءَ والكهرباء إلاّ يومًا ونصف.. ونزيف دماغ كاتب يستفحلُ وتناثُر أقداحٍ من نبيذ/ د م

في اليوم السّابع: تحلم الأمّ بالابن الّذي تراه شابًّا، يتقلّص حجمه تدريجيًّا.. والأطفال الكثر بدون رؤوس وبدون حيلة.

وفي خضمّ الحاصل: حالة الطّوارئ تُعلن استعدادها، في شهر إزهار شجرة السّواك أو الأَرَك في واحات صحراويّة، حيث تندلق منها أزهار صغيرة خضراء اللون بثمرة عنبيّة تحمرّ عند النّضج.. في الحادي عشر من يناير/ كانون الثّاني 2008 في مستوطنة سديروت: كلب ينقتل بصاروخ مقاوِم يقع على بيت هناك، حيث تنهمر عدسات المصوّرين والإعلاميّين لتوثّق هذا الحدث الجلل.. وأتذكّر أنا الهرّة "وِلي" في بيتها الأبيض والعائلة الأمريكيّة الأولى تعبّر عن أسفها البالغ لموتها. وعلى هذه السّيرة، يخطرني ما قاله ذو الكوفيّة من مخيّم الجلزون في رام الله: "شكلُ الكلاب عندنا ليس وسيمًا وهي خيلة.. والقطط عندنا تبطُح الكلاب". ويضيف صحافيّ مغترب في لقاء تلفزيونيّ: "ليْتهم يعاملوننا هنا ككلاب مدينتي الّتي أسكنها- تلك الإنجليزيّة، فقد سجنوا شخصًا لمدّة ستّ سنوات لأنّه قتلَ جَروًا.. وخن! ما حُكمُ من يعيث في أجسادنا حقول ألغام وأسلحة محرّمة دوليًّا؟!".

..تتعفّن أوراق خرّوب الكُلَب المسحوقة، تلك الّتي تنقسم كلّ ورقة منها إلى ثلاث.. وتنبعث الرّائحة الكريهة.

* صوت الغراب.

سعاد أبو ختلة

هي

لوز يشتهي ربيع نيسان
عشق مكدس في انتظار العائدين بعبق الشوق
لحن يتساقط من أنوثة هاربة لصومعة قبلية ،يعتلي سماء القصيد
وموج يفيض على حواف البادية يلتقط لوز عينيها يغتسل بماء المقل
ينزع عباءات التلكؤ عن لحن يتغنى به الحادي كلما بزغت
أحلام الصبايا تتراقص في فضاءات الحلم
وتنفث الخيام تنهيدة الجدات
الأبواب موصدة منذ ألف ألف عام وتبقى الموءودة
تتغير الأسماء والأسمال ولا تتغير القبيلة
تنوح الأماكن ، تبوح الشفاه ، تتمرد الفكرة
والمقصلة ما زالت مشتعلة ينتشون بعبق الياسمين ويغلقون النوافذ كي لا يطال الندى
هي وصمة العار المتنقلة عبر دروب الصحراء
الجدباء ترتق مذاهبهم كل مساء بحكايات شهرزاد و تنتحر بسيف الرعونة كل صباح
..
هـــــــــي
كأنها روح الوشاية ...
كل المرافئ تقرأ صومها الفاتر ، تتسكع في نبضها الواجف ،
رهبة قاتمة تبتلعها ، هشة تتكسر على حواف الريح
أي امرأة هي تفتح عينيها للشمس ،
لصهيل الحكاية في هودجها ...؟؟!
كل ما قيل عن شهرزاد حاكته أوهامها
- أن الفجر ينشق عن سيف صدئ لن يطال حريتها ..
ما زالت تحيك الحكايات لتكسب يوماً آخر عل الموت يتأخر وعل حكايتها تمجدها الشمس . .
كلهن بكين حين بزغ سيف الجلاد في ليلهن القاتم ..
العيب والرذيلة وبعض الوجل أغلال تحملها على كاهلها

إعداد/ سعاد أبو ختلة

من هنا وهناك..!

هي في هيئة الأمم المتحدة.. خطوة إلى الأمام

⋆ بعد مرور ما يقارب القرن على إنشاء "منظمة الأمم المتحدة" يتم تكوين جسمٍ مستقلٍ قائمٍ بذاته وعلى اتصالٍ مباشرٍ بالسكرتير العام للأمم المتحدة، ففي يوليو 2010 تمّ دمج عددٍ من المؤسسات الأمية التي تعمل لصالح تمكين النساء ومساواة النوع الاجتماعي.

⋆ قسم دعم النساء (DAW)(المعهد الدولي للبحث والتدريب الجندري)(INSTRAW) . مكتب المستشار الخاص لقضايا الجندر(OSAQI) وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)دُمجت معاً لتُشكّلُ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة(UNWOMEN).

أكبرمؤسسة دولية راعية لشؤون البشرية؛ تؤمن أخيراً بدور النساء وأحقيتهن في المشاركة الفعلية، فكم من الوقت تحتاج الدول النامية لدعم الشراكة الفعلية للنساء..؟!

هي في أهداف الألفية الأمية..

أقرّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 8/7 من العام 2000 أهداف الألفية، وتتكون من ثمانية بنود تتعلق بالقضاء على الفقر والمرض وتحسين ظروف التعليم والعمل والتنمية المستدامة، ويشكّل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء الهدف الثالث، ويلتقي مع الأهداف الأخرى من مكافحة الفقر والمرض وتحفيز التنمية المستدامة.

هي في الشراكة الأمية..

إشتركت ستّ مؤسساتٍ أميةٍ للعمل على تحقيق أهداف الألفية؛ من خلال تدخّل برامجي (MDGIF) قائمٍ على الشراكات المتعدّدة مع المؤسسات الأمية الستّ؛ وهي: (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) (UNRWA) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN) ومنظمة العمل الدولية ILO.

هي في الشراكة المحلية..

قامت (MDGIF)بالشراكة مع عددٍ كبيرٍ من المؤسسات الأهلية المحلّية بقطاع غزة، وتمحورت الأنشطة حول تحقيق جزءٍ من الأهداف الإنمائية، والتركيز على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة؛ عبر مناهضة العنف ضد النساء والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتمكين النساء من المشاركة السياسية الفعّالة، والتمكين الاقتصادي لهنّ. ●●

ظلّ راجل ولا ظل حيطة..!

لم تُعطِها الحياةُ الكثير. لم تسنحْ لها الفرصةُ لإكمال تعليمها. متوسطة الجمال. لذلك؛ دُفع بها سريعاً للعريس الذي جاء لخطبتها. لا عمل. لا تعليم. يعيش في كنف والديه اللذين يقدمان له كلّ شيء. وبعد الزواج؛ اكتشفتْ المأساة: مريض نفسي تنتابه حالاتٌ من الهياج. يكسرُ الأشياء. وطالها من هياجه كسرٌ في ذراعها. كدماتٌ على عينيها وكلّ جسدها. يضربها ويهددها والداه لو أخبرت أحداً. كانت تتحجج لوالديها؛ وقعتُ. تعثرتُ؛ وهكذا.. حتّى استيقظ الحيّ يوماً على صراخها وهو يسحبها من شعرها في الشارع ويكيل لها السباب.. لا مجال للمداراة بعد الآن. اعترفت لأهلها الذين طلبوا منها الصبر. لم تستطع التحمّل أخيروها أنّ "ظلّ راجل ولا ظلّ حيطة" فقالت: "لا ظلّ له. انا كنت الحيطة التي يظلّلون بها عليه." خرجتْ من التجربة قويةً وصمّمت على العمل وكسب عيشها لتحيا حياةً كريمةً حقيقية. ●●

المرأة العاملة أكثر تعرضاً لزيادة الوزن:

- كشفت دراسةٌ علميةٌ حديثةٌ عن ارتفاع مخاطر الإصابة بالسمنة عند النساء العاملات. وقالت الدراسة -التي أجريت في أستراليا- أنّ النساء اللواتي يقضين ساعاتٍ طويلةً في العمل. وينتمين إلى مرحلة وسط العُمر: يواجهن خطورةً أعلى للإصابة بالسمنة.

-ويعزو الباحثون سبب زيادة الوزن عند هؤلاء النسوة بأنها ناجمةٌ عن قضاء وقت أقلّ في المحافظة على مستوياتٍ اللياقة والصحّة. لذلك؛ يُنصح بالذهاب للعمل مشياً على الأقدام. والابتعاد عن الصعود بالمصعد. والحركة أثناء العمل. ●●

تحالف "أمل"..

جسم منظم يضم مؤسسات نسوية وحقوقية لمناهضة العنف ضد المرأة

التطلع لأن يكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً قائماً على احترام حقوق المرأة، وأن يكون مجتمعاً ديمقراطياً في ظل دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تسوده قيم اللاعنف والعدالة والمساواة، هو الرؤية التي يرتكز عليها تحالف "أمل" لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي يتكون من مجموعة مؤسسات أهلية حقوقية ونسوية تأسست عام 2009، بالشراكة مع "هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين و تمكين النساء" (UNWOMEN)، وهو إطار طوعي يعمل على الحد من العنف ضد المرأة الفلسطينية المبني على أساس جنسها، ويدافع عن حقوقها في كافة المجالات.

ولكل تحالف أو مؤسسة أو جمعية أهداف تقوم عليها وتستند عليها لاستمرارها ونجاحها في تحقيقها ما تصبو إليه في مجتمعاتها.

وحول أهم الأهداف تقول أميرة مهنا، منسقة التحالف: "المساهمة في الحد من العنف ضد المرأة القائم في المجتمع على أساس الجنس باعتبار ذلك قضية مجتمعية ذات مسؤولية عامة تهم المجتمع الفلسطيني بكافة قطاعاته وشرائحه، والعمل من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وتعزيز دورها في مواقع صنع القرار السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، التنموي".

وتتابع مهنا: "أيضاً من أهم الأهداف الدفاع عن النساء ضحايا العنف، والعمل على توفير الحماية القانونية والاجتماعية لهن بالطرق والوسائل الممكنة، وتبني الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تدعو إلى مناهضة العنف وعدم التمييز ضد النساء والالتزام بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وتنظيم جهود وطاقات مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي".

وفيما يتعلق بانجازات التحالف منذ بداية التأسيس توضح بأنه ضمن تحقيق الأهداف عمل التحالف على تطوير القدرات المؤسساتية لمنظمات التحالف لتمكينها من القيام بدورها لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال إعطاء دورات تدريبية عن الجندر، المناصرة، التحشيد الايجابي لمختلف القضايا النسوية، العنف ضد المرأة، وحقوق المرأة.

وكأحد أنشطة وأهداف التحالف تقول مهنا: "يعمل التحالف على توثيق العلاقات مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية، ومنتدى مناهضة العنف ضد المرأة بالضفة الغربية، وتعزيز جهود منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة وخصوصاً المنظمات النسائية، وتنظيم جهود النساء وتعبئة طاقاتهن من أجل تحقيق أهداف التحالف".

وتضيف: "من خلال ورشات العمل الكثيرة التي تتناول كافة القضايا التي تخص المرأة كالجندر، العنف ضد المرأة، حقوق المرأة المرأة في القوانين الفلسطينية، نحاول تحريك طاقات النساء والفتيات في المجتمع ليصبحن داعمات فاعلات ومدافعات عن قضية مناهضة العنف ضد المرأة".

ونفذ التحالف خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2010 - 2011) ثلاثة مهرجانات مركزية بمناسبة حملة الـ16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، وشارك في عملية تحديد الأولويات للإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في قطاع غزة وعملية تشكيل لجان فنية للعمل على متابعة تحقيق أهداف الإستراتيجية، كما عمل التحالف على دعم الفتيات والشباب من خلال عمل مسابقات عن أجمل تصميم لشعار التحالف، أجمل فيلم كرتوني.

وتؤكد مهنا بأن التحالف أصبح مرجع للعديد من المنظمات الدولية فيما يختص بمساعدتها في التنسيق لنشاطات مختلفة أو المعلومات عن أي قضية تخص المرأة.

ويضم التحالف (12) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وهي:

- طاقم شؤون المرأة – غزة.
- مركز شؤون المرأة – غزة.
- مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة – غزة.
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات – غزة.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة.
- جمعية الثقافة والفكر الحر – غزة.
- جمعية العطاء الخيرية – غزة.
- جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل – غزة.
- جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل – غزة.
- جمعية المرأة المبدعة – غزة.
- جمعية الهلال الأحمر – غزة.
- جمعية اتحاد لجان العمل الصحي – غزة

الإستراتيجية الوطنية
لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019

أولت وزارة شؤون المرأة اهتماماً خاصاً بعملية مناهضة العنف ضد النساء، وتمثل ذلك بعقد مؤتمر وطني في عام 2007 تناول هذه الظاهرة، ونتج عنه تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، بقرار رسمي من مجلس الوزراء في عام 2008. وقد أسندت مهمة رئيسية لهذه اللجنة هي صياغة إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء.

وقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بالشراكة التامة ما بين وزارة شؤون المرأة و(هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) (UNWOMEN) ضمن الهدف الثالث من برنامج الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، والداعي إلى المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعتبر الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف أحد مخرجات البرنامج، الذي يدعو إلى الحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على ثلاثة مستويات: الوقاية، الحماية، تفعيل القانون.

وتتعرض النساء الفلسطينيات إلى أنواع متعددة من العنف على صعيدين، الصعيد الأول الدولي والمتمثل بالاحتلال الإسرائيلي، والذي يعمل على تصعيد وتيرة العنف في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، بحيث يمسّ جميع الفئات المجتمعية وليس النساء فقط، مما يعرض الجميع إلى الوقوع في دائرة العنف. ولكن النساء يتعرضن في ظل هذه السياسة القمعية إلى عنف مضاعف

كون دورهن الاجتماعي ومكانتهن مهمشة بالأصل على المستوى الداخلي، والاحتلال يساهم في زيادة تهميش المرأة من الإطار الرسمي سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

فالشكل المباشر هو تعرضها مباشرة لكافة أشكال العنف الممارس من قبل الاحتلال، مثل الضرب والشتم والولادة على الحواجز، الخ. وقد يكون هناك تركيز على استغلال هويتها كأنثى ليمارس ضدها أنواعاً مختلفة من العنف، مثل تعرضها للتحرش الجنسي على بوابات الجدار أو الكلمات البذيئة.

وقد يكون بشكل غير مباشر، وذلك من خلال إعاقة النظام القضائي على سبيل المثال، مما يعيق توفير الحماية القانونية للنساء، أو إعاقة عمل المؤسسات العاملة على حقوق المرأة في تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة بسبب تعطيل المجلس التشريعي.

الصعيد الثاني الذي تتعرض له النساء هو العنف المحلي)الداخلي(، بدءاً من المستوى الأسري، ومن ثم يمتد ليشمل الأسرة الممتدة وصولاً إلى المؤسسات المجتمعية. وهنا في هذه الإستراتيجية فان مناهضة العنف ضد النساء تشمل المستويين الدولي والمتمثل بالاحتلال الإسرائيلي والمستوى المحلي.

الهدف العام للإستراتيجية:

تعزيز مبدأ سيادة القانون المنصف للنساء وتحسين الآليات المؤسسية في المجتمع الفلسطيني من أجل حماية ومساندة النساء المعنفات للوصول إلى مجتمع خالٍ من كافة أشكال التمييز ضد النساء مبني على أساس المساواة واحترام حقوق الإنسان.

المنطقة الجغرافية التي تسري عليها الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء:

لأغراض هذه الإستراتيجية الوطنية، فإنها تنطبق على جميع النساء القاطنات في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، بغض النظر عن الانتماء السياسي، أو الجنسية، أو الديانة، أو الطبقة.

المبادئ العامة التي تحكم عمل الخطة الإستراتيجية:

الإيمان بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان.

الالتزام الحكومي بعملية مناهضة العنف ضد النساء.

اعتماد مصطلح النساء وليس المرأة، وذلك للتعبير عن النساء كأفراد في المجتمع في جميع مراحل حياتهن بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية أو الفئة العمرية، وعدم التعامل مع الجميع على أنهن امرأة لها ذات المواصفات والمعايير والطبقة والانتماء.

تلبية احتياجات جميع النساء دون تمييز في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

اعتماد مبدأ تجريم المعتدي واعتماد فلسفة التأهيل للمعتدين.

اعتماد مبدأ التمكين وإعادة الاندماج للنساء الناجيات من العنف في المجتمع.

إشراك النساء أنفسهن في تطوير رؤيتهن بالإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.

إشراك الرجال والفتيان بشكل مركزي في عملية مناهضة العنف ضد النساء.

تعزيز دور البحث والتوثيق ليصبح مرجعية أساسية في عملية مناهضة العنف ضد النساء.

تعزيز دور التربية والتعليم العالي في عملية مناهضة العنف ضد النساء.

تعزيز دور الإعلام في عملية مناهضة العنف ضد النساء.

تعزيز مبدأ الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في عملية مناهضة العنف ضد النساء.

تقوية ومنهجية آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف المختلفة، بما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء.

تفعيل وإيجاد آليات الرقابة والمتابعة على المستوى الحكومي لمناهضة العنف ضد النساء.

الهدف الاستراتيجي الأول:

تعزيز آليات الحماية والتمكين للنساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن إلى انتهاكات الاحتلال.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

تحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنفات.

طلال عوكل

حتى تنتصر الأمم المتحدة للنساء.. عليها أن تنتصر لنفسها

في الواقع؛ فإنّ المنظّمات النسوية الفلسطينية لم تدّخر وسعاً وهي تواصل جهودها الجبّارة لملاحقة أوضاع المرأة الفلسطينية، ولمعالجة الأزمات التي تواجهها، ومساعدتها على تطويروتحسين أوضاعها الفرديةوالجماعية، وهي تفعل ذلك في كل الأحوال؛ سواء توفّرت موازنات أولم تتوفر،فهذه مسؤولياتها، وهي قد كرّست وتُكرّس جهودها مدفوعةً بروح المسؤولية الوطنية؛ الخصوصية الفلسطينية.

الحديث عن موضوع الألفية في فلسطين المحتلة يختلف عنه عن الحديث عن تلك الأهداف في أية بولةٍ أخرى من الدول التي صوّتت على الأهداف، بما أنها دولٌ ذاتُ سيادة، وأعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة،لا بد إذاً من مراعاة الخصوصية التي تميّزالواقع الفلسطيني، وتشتمل على جملةٍ من العوامل التي تحدُّ من التطبيق الخلاّق لأهداف الألفية.

أول هذه العوامل تكمن في أنّ الأراضي الفلسطينية ما تزال تخضع للاحتلال الإسرائيلي؛ الذي يمارس كلّ أشكال التدخّل والقهر لمنع الشعب الفلسطيني -بمختلف فئاته وطوائفه- من أن يتمتّع بالاستقلالية في إدارة شئونه واستثمار ثرواته وإمكانياته البشرية والمادية ويسعى لاحتجاز تطوّرالمجتمع الفلسطيني لإبقائه عند أدنى درجات سلّم التطوّرالاقتصادي والسياسي.

إنّ الاحتلال الإسرائيلي هوصاحب اليد العليا في التأثير على السياسات والاستراتجيات التي تتصل بكلّ مناحي الحياة الفلسطينية،بما في ذلك ما تعانيه المرأة وما يعانيه الرجل.

ثاني هذه العوامل: أنّ السلطة الفلسطينية،ماتزال في مستوى سلطة الحكم الإداري الذاتي، وهي لا تستطيع ممارسة كامل مسؤوليا تها سوى على رقعةٍ محدودةٍ من أراضي الضفة الغربية؛ حيث الكثافة السكانية، محسوماً منها القدس؛ التي تتعرّض للتهويد والتهجير، وتقصد الإخلال باليزان الديموغرافي لصالح المستوطنين اليهود.

وفوق هذا؛ فإنّ السلطة تملك إمكانياتٍ ماديةً محدودةً جداً؛ بالكاد قادرةً على توفير المقوّمات الأساسية بحدّها الأدنى، وهي إمكانياتٌ تخضعُ للابتزازالسياسي من قبل الدول المانحة؛ التي لا توفّر ما يكفي من الأموال للتشريع والتنمية والتطوير.

ثالث هذه العوامل تكمن في المخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها استمرار الانقسام الفلسطيني؛ الأمر الذي يخلق -بالضرورة- تفاوتاً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الضفّة الغربية -التي تخضع بالكامل لسلطة الاحتلال- وبين قطاع غزة الذي يعاني من حصارٍ شامل.

الأراضي الفلسطينية المحتلة تخضع منذ أكثر من خمس سنين لعملية انقسامٍ ينشأ عنها نظامان سياسيان كلٌ بكامل قوامه وخصائصه الاقتصادية والسياسية والثقافية وتعاني من غياب الديمقراطية، وتدهور الحقوق الفردية والجماعية، ومن غياب المؤسسة التشريعية؛ التي يُفترض بها إصدارالقوانين والتشريعات اللازمة لتحقيق الانسجام مع أهداف الألفية؛ التي أجمعت عليها البشرية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ هذا الانقسام وغياب سيادة القانون؛ قد أدّت إلى تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني، وإلى التأثير سلبياً في قدرتها على التواصل مع جماهيرها،وفي إضعاف قدرتها على تقديم الخدمة لمحتاجيها وطالبيها، وعلى خلفية المواقف والسياسات الدولية من الانقسام وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة؛ تراجعت أموال الدعم للمؤسسات الاجتماعية إلى أدنى الحدود،بما في ذلك للمؤسسات النسوية.

رابع العوامل يتمثّل في ضعف الاقتصاد الفلسطيني وفي قطاع غزةيدور الحديث عن اقتصادٍ مشوه يعتمد على التجارةغير المشروعةعبر الأنفاق، بالإضافة إلى ضعف عملية الاستثمار، وهروب الكثير من رؤوس الأموال بسبب عدم الاستقرار، ممّا يؤدّي إلى محدودية فرص العمل؛ في ظلّ مرضٍ يتضخمُ عاماً بعد عام.

فعلى سبيل المثال؛ فإن أعلى نسبة مشاركة في العمل في قطاع غزةلعام 2010 هي 13,6٪، وهي مسجّلة لمحافظة رفح، بينما تصل في مدينة غزة إلى 8,2٪، والسبب يعود إلى نشاط وازدهارتجارة الأنفاق، ذلك أنّ هذه النسبة المرتفعة بدأت في 2007، حيث قفزت من 7,7٪ عام 2006 إلى 14,6٪ عام 2007 (الجهازالمركزي للإحصاء).

وتشير دراسة أعدّها الدكتور"مازن العجلة" ونشرتها مجلة مركز التخطيط الفلسطيني إلى أنّ البطالة بين الإناث عام 2010 ضمن الفئة العمرية (25-34) تبلغ 47,3٪، وبأنّ التطوّر الزمني منذعام 2000 إلى عام 2010 يشير إلى تحيّزٍ واضحٍ ضد النساء، ذلك أنّ البطالة بين الإناث عام 2000 كانت 15,4٪.

وبشكلٍ عام؛ ينخفض الطلب على الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة انطلاقاً من حجم العرض إذ تشيرُ الإحصاءات -كما يفيد الدكتور العجلة- إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يوفرنحو 18 ألف فرصة عمل سنوياً، في حين أن المطلوب توفير 40 ألف فرصة عمل، وإلى أنّ نسبة البطالة بين النساء المؤهّلات من أنهين 13 سنة دراسية فأكثر تبلغ 88,6٪.

خامس هذه العوامل تتصل بجملةٍ من العناوين؛ مثل: البيئة المناسبة، الثقافة السائدة؛ والتي تكرّس الذكورية، أنماط التنمية السائدة، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، التراث وما يتصل به من عاداتٍ وتقاليد، بالإضافة إلى اتجاهات التعليم التي تختارها النساء، وتحدّ من قدرتهن على المنافسة؛

حيث تميل النساء للعلوم الاجتماعيةوالتربوية

وربما كان علينا أن نلاحظ ازدياد الأعباء التي تقع على المرأة الفلسطينية.

حيث ارتفعت نسبةُ الأسر التي ترأسها أنثى من 8,8٪ عام 2007 إلى 9,7٪ لعام 2010. وارتفاع نسبة الأرامل من الإناث إلى 6,4٪ (الجهاز المركزي للإحصاء). وفي مقابل ذلك: دور منظمات المجتمع المدني: فإنّ نسبة الزيادة في معدلات القراءة والكتابة بين النساء 15 سنة فأكثر تفوق نظيرتها بين الرجال بحوالي أربعة أضعاف. وإنّ فجوة الجنس في التعليم العالي أصبحت لصالح الإناث، حيث بلغت 1,3 في العام الأكاديمي 2009-2010، بينما عام 94- 1995، فكانت 0,9. ويشير الجهاز المركزي للإحصاء أنّ 58٪ من الرجال يقرؤون كتب و64,2٪ من الإناث وأنّ 58,5٪ من الذكور يستخدمون الحاسوب مقابل 48,7٪ من الإناث، و72,7٪ من الذكور يستخدمون الإنترنت مقابل 66,2٪ إناث. وهذه نسبٌ ومعدلاتٌ جيدةٌ وتشير إلى تقدّم وضعية المرأة في المجتمع الفلسطيني.

إنجازاتٌ نظريةٌ وتشريعيةٌ والتنفيذ برسم المستقبل:

يُسجل التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عن عام 2010 جملةً من التشريعات والقرارات الرسمية وغير الرسمية التي تشير- على نحوٍ واضحٍ- إلى توفّر القناعة لدى صُنّاع القرار لتوفير الحماية القانونية والأسس والآليات والمؤسسات؛ لوضع معايير متقدمة للنهوض بأوضاع النساء في فلسطين.

المادة (9) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية لعام 2002 جاء فيها: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة" وفي عام 2009 صادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو". وعلى مستوى السياسات تناولت خطة الحكومة في الضفة الغربية للعام 2010 الإشارة إلى حماية المرأة من العنف، حيث جاء فيها: "تولي الحكومة عنايةً خاصةً لمكانة المرأة في فلسطين، وتؤكّد عزمها على بلورة آلياتٍ خاصةً تضمن تمكين النساء وتعزيز دورهن الاجتماعي، وضمان تمتعهنّ بالمساواة التامّة في كافة المجالات، ودعم المؤسسات وهيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة". وتطرّقت وزارة الشؤون الاجتماعية في الخطة نفسها إلى قضايا عديدة في مجال خدمة النساء المعنّفات: كنظام تحويل للنساء المعنّفات يربط بين مراكز الطوارئ ومراكز حماية النساء المعنّفات: الذي يجري تطويره.

مقابل ذلك: تسجل الهيئة عدم وضوح ماهية خطة الحكومة أو وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، حيث لم يتمّ الإعلان عما يشير لتوجّهاتٍ ميزةٍ لتوفير الحماية للنساء المعنّفات، وعلى صعيدٍ آخر: قامت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف في حقّ المرأة في العام 2010 بإعداد الخطّة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام (2011-2019) وكان التوجّه العام في الخطة يهدف إلى السعي لأسس العمل على مناهضة العنف ضد النساء في المؤسسات الحكومية المختلفة.

وعلى مستوى الإجراءات العملية من قبل السلطة التنفيذية في الضفة الغربية: فقد استمرّ جهاز السلطة في إنشاء دوائر لحماية الأسرة في أفرع جهاز الشرطة وفي مختلف المحافظات، وفي المقابل: تقول الهيئة إنه في قطاع غزة لم تتوفر إحصائياتٌ واضحةٌ لجهاز الشرطة عن عدد حالات النساء المعنّفات.

على كلّ حال: فيما تواصل الجهود الرسمية وغير الرسمية لتوفير الحماية القانونية للمرأة، ووضع الخطط والآليات والاستراتيجيات لتمكين النساء في فلسطين، فإنه يتضح مدى تأثير العوامل المعيقة، سواءً من قبل الاحتلال، أو على خلفية تداعيات الانقسام الفلسطيني: حيث نلاحظ الفارق بين الضفة وقطاع غزة.

وإذا لجأنا إلى الملاحظات العينية: فإنّ الحواس لا تخطيء قراءة الواقع المتردّي الذي تعيشه النساء في فلسطين على مختلف المستويات والصعد، وحين نلاحظ تقدماً: فإنه يأتي محدوداً وبطيئاً، ولا يقارب الأوضاع التي توصي بها التشريعات والقوانين والقرارات النظرية.

دور ومكانة المرأة في المجتمع:

من غير المتوقع أن تتميز المرأة الفلسطينية بأوضاعٍ إيجابيةٍ ملحوظة فيما الوضع الفلسطيني العام يميل إلى التردّي من حيث الحقوق والحرّيات العامة والخاصة، ومن حيث عدد وقوّة المؤسسات النسوية المتخصصة، ومن حيث ضعف وتراجع وانقسام "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" ومحدودية دوره، وفي ضوء غياب آليات الديموقراطية والتجديد.

لقد أدّى الانقسام الفلسطيني إلى انقسام النقابات والاتحادات والمنظمات الشعبية، وإلى تراجع أدوارها؛ سواءً في معالجة قضايا الفئات الاجتماعية والقطاعات التي تمثّلها أو في الحياة السياسية العامة.

كما يلاحظُ المرء التفاوت المتزايد في أوضاع المرأة الفلسطينية وأدوارها بين الضفة الغربية وقطاع غزة وغياب المؤسسة التشريعية الواحدة التي تؤمّن منظومةً قانونيةً موحدةً تضمن الحماية والمساواة للمرأة مع الرجل: الذي يظلّ يرسم ملامح الحياة والثقافة الفلسطينية.

الأوضاع بالنسبة للأحزاب لا تختلف كثيراً، فباستثناء حزب "فدا" الذي عقد مؤتمره العام وانتُخبت السيدة "زهيرة كمال" أميناً عاماً له، وكان ذلك مؤشراً إيجابياً لم تعقد الفصائل الفلسطينية مؤتمراتها، ولم نلاحظ تغييراً في نسبة مشاركة المرأة في الهيئات القيادية، وهي عموماً نسبةٌ متدنيةٌ، ولا تعكس لا حجم المرأة في هذه الفصائل ولا دورها، كما أنّ هذه النسبُ المتدنية لمشاركة المرأة في مستويات القرار تشيرُ إلى تراجع أفكار وقيم الديمقراطية والمساواة الحقيقية.

الخلاصة

في الخلاصة: فإنّ أهداف الألفية التي أقرّتها الأمم المتحدة، من المرجح أن تظلّ عموماً أهدافاً للألفية القادمة، وفي ضوء خصوصية أوضاع الفلسطينيين- المرأة في الأساس- فإنّ هذه الأهداف ستُضافُ إلى جملة الوثائق القيّمة التي تصدر عن الأمم المتحدة وترسم عالماً جميلاً؛ من غير المتوقع بلوغه خلال أعوامٍ قليلة، وفي ظلّ توحّش الرأسمالية المعولمة واستمرار فاعلية استراتيجيات السيطرة والاحتكار.

إنّ الشعب الفلسطيني -وفي القلب منه المرأة الفلسطينية- لن يستسلم لتعقيدات الواقع، وسيظل يناضل إلى أن يحقّق أهدافه الوطنية، وحريته واستقلاله، وحينها سيكون على موعدٍ أفضل: مع إمكانيات التقدم قبل غيره نحو وضع أهداف الألفية موضع التنفيذ الفعلي.

إلى ذلك الحين: يترتب على النساء في فلسطين أن ينحتن في الصخر، وأن يؤكّدن العزم على تجاوز هذا الواقع المؤلم نحو مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والديمقراطية الحقيقية.

المجتمع الفلسطيني مجتمعٌ فتيٌ: حيث تصل نسبة من هم أقل من 15 سنة 41٪، بواقع 41,1٪ ذكور، و40,6٪ إناث، فيما تصل نسبة الشباب من 15-29 سنة إلى 29,6٪، وذلك بحسب مؤشرات "جهاز الإحصاء المركزي" في منتصف عام 2011، وبالتالي: فإنّ هذه الفئة تعكس القوة الواعدة التي سترسم ملامح مستقبلٍ أفضل للنساء كما للرجال.

على موعد..!

هاني حبيب

حكاية امرأة عادية.. جداً

هي امرأةٌ فلسطينيةٌ، ربما تعمل في الزراعة والفلاحة، على قطعة أرضٍ كبيرةٍ أو صغيرة، وربما تزرع مساحةً ضيقةً ملاصقةً لمنزل أسرتها ليست أماً لشهيدٍ أو لأسيرٍ، أولاها وبناتها ما زالوا صغاراً، أما زوجها: فربما يعمل "باليومية" وربما عاطلٌ عن العمل، هو مزارعٌ أيضاً لكن يترك لزوجته أمر تسويق منتجاته المحدودة - من خضارٍ وفواكه - على قارعة الطريق في سوقٍ من أسواق مدينة غزة "على بسطةٍ" صغيرةٍ مفترشةً الأرض تنعش شتلات "النعنع" بالماء بين فترةٍ وأخرى لإبقائها نضرةً. تأتي إلى السوق مبكرةً قبل غيرها كي تحتلّ مكاناً ملائماً وسط البسطات المشابهة، وتغادر السوق، ربما: بعد كلّ الباعة والبائعات، تصل البيت بـ"الزوادة" من احتياجات أسرتها، وهي أسرةٌ عاديةٌ جداً.

هي امرأةٌ فلسطينيةٌ، غابت مؤخراً عن بسطتها المتواضعة، وقد افتقدتُها لأنّي كنت أحد زبائنها الدائمين، فبضاعتها نظيفةٌ ورخيصةٌ ومتنوّعةٌ، كما أنها خفيفة الظلّ، لا تُلحُّ عليك أو تحرجُك، لكنّي فوجئت أنها غابت مع بسطتها وبضائعها المحدودة. سألت البائعات اللواتي افترشن - مع بسطاتهن - الأرض بجوار مكانها الذي احتلته امرأةٌ أخرى تشبهها تماماً من حيث بضاعتها ونظافة خضارها.

بعد غيابٍ متكررٍ لهذه المرأة مع بسطتها: اضطررت للسؤال عنها، فقيل لي على لسان زميلاتها، سبق وأن أشرت إليها حول أسرتها، وأنها كانت تزرع أرضاً صغيرةً في المنطقة الوسطى من قطاع غزة. إلا أنّ هذه الأرض تقع على تخوم الحدود مع فلسطين المحتلة، هذه المنطقة التي شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية سيطرةً إسرائيليةً مستمرةً بدأت باحتلال شريطٍ حدوديٍ على كامل الحدود مع قطاع غزة، ثم سيطرةً بالنيران، وتجريفٍ مستمرٍ لشريطٍ آخر، ما عاد بالإمكان الوصول إليه من قبل أصحاب الأراضي أو المزارعين، وعديدٍ من الشهداء سقطوا في هذه المساحة بنيران الاحتلال عن بعد. ففقدت هذه المرأة وأسرتها مصدر رزقها الوحيد، مع أنّ الأرض التي كانت تستغلّها في الزراعة ما تزال في نطاق أراضي القطاع، لكن مُسيطراً عليها بالنيران الإسرائيلية؛ بعد تجريفها وقلع وخلع كل ما كان مزروعاً فيها، لكي تُسهّل على أبراج المراقبة الإسرائيلية إتمام السيطرة بالنيران على هذا الشريط؛ الذي بات من الناحية العملية واقعاً تحت الاحتلال.

هذه المرأة: هي مجموعةٌ لا حصر لها من النساء اللواتي ذهبن ضحيةً للاحتلال والنزاعات "المسلّحة" وهي - كما غيرها من النساء - لا تعلم أنّ هناك قراراتٍ دوليةً لمعالجة حالتها وحالة كلّ النساء اللواتي فقدن - مع أسرهن - لقمة العيش أحياناً، والحياة في كثيرٍ من الأحيان، بسبب هذه النزاعات المسلّحة، ولعل القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن - أعلى سلطة في المنظمة الدولية - في 31 | 10 | 2000، ويحمل الرقم 1325، كان من الممكن أن يشكّل دعماً كبيراً لهذه الحالة والحالات المشابهة، كون القرار المذكور تمّ المصادقة عليه من كلّ أعضاء مجلس الأمن وبالإجماع. رغم ذلك: فلن هذه المرأة لا تعلم عن هذا القرار شيئاً، والأمر كذلك - ربما - بمجلس الأمن الذي هو الآخر يُغمض عينيه عن قراراته عندما يتعلق الأمر بالشأن الفلسطيني. ولتذكير من يهمّه الأمر: فإنّ هذا القرار يشير إلى أنّ الصراعات المسلّحة تؤدّي إلى ضحايا متزايدة من المدنيين، خاصةً في صفوف النساء والأطفال، ويدعو كافّة الأطراف إلى الحيلولة دون ذلك، ويؤكد على ضرورة مشاركة النساء في كافّة النشاطات - على اختلاف أشكالها ومواقعها - في القرارات السياسية المتعلّقة بالتوصّل إلى نهايةٍ للصراعات المسلّحة وإنجاز السلام.

هذه المرأة لم تفقد حياتها بعد، لكنّها فقدت قناة الحياة لديها مع أسرتها: بفقدانها مصدر رزقها، وهي وإن كانت محظوظةً - حتى الآن - في أنها لم تُقتل بعد كما هو الأمر مع عديدٍ من النساء والأطفال والأسرجرّاء استمرار الاحتلال في التوسّع والسيطرة تحت ذرائع الأمن: فإنّ هذا القرار يتضمن حالتها، وهي - كما معظم نساء فلسطين - لا تدرك ذلك، ولن فعلت فإنّ الأمر خارج إرادتها. كون هذا القرار (والذي يسمي "الصراعات المسلحة" بـ "النزاعات المسلحة") ولا أدري إذا كان الأمر يتعلّق بالترجمة أم أن الأمر ينطوي على النزاعات الداخلية لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدّة لكن: ومهما كان الأمر: فإنّ هذا القرار ما زال حبراً على ورق، ليس فقط لأن مجلس الأمن يغضّ طرفه عندما يتعلق الأمر بفلسطين، وليس أيضاً لأن إسرائيل لا تكترث بهذه القرارات كما هي العادة؛ ولكن لأن هذا القرار - الذي كان من الممكن أن يدعم المرأة الفلسطينية المهمشّة عموماً وضحية الصراعات المسلّحة تحديداً - لم يجد السياق الفلسطيني لتفعيله، سواءً من حيث تثقيف النساء العاديّات والمهمشّات بهذه الحقوق التي تتناول القرار، أو من حيث تركيز المؤسسات النسوية الفلسطينية على هذا القرار من أجل تفعيله وطرحه بشكلٍ دائمٍ على كافة المستويات، ناهيك عن تجاهل السلطة الوطنية الفلسطينية بشكلٍ عامٍ لهذا القرار من الناحية العملية.

مركز شؤون المرأة - غزة

رؤية المركز:

مركز شؤون المرأة هو مركز نسوى للمعرفة والمعلومات يلعب دوراً ريادياً في تمكين النساء ومناصرة حقوقهن وتحقيق المساواة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

رسالة المركز:

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء ومناصرة حقوقهن والمساواة من خلال برامج بناء القدرات، وبرنامج الأبحاث والمعلومات، وبرنامج المناصرة والضغط، وذلك انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان والتي تشمل المسؤولية وحكم القانون والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

الأهداف الإستراتيجية للمركز:

- المساهمة في تعزيز بناء القدرات لطاقم مركز شؤون المرأة والمؤسسات النسوية والنساء في المناطق المهمشة في قطاع غزة وتعزيز التثقيف والوعي حول المرأة والجندر.
- المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة والخاصة بالمرأة والمساواة الجندرية.
- المساهمة في تعزيز حساسية المجتمع المحلي تجاه حقوق المرأة والعدالة الجندرية ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

برامج المركز:

برنامج بناء القدرات.
برنامج الأبحاث والمعلومات.
برنامج المناصرة والضغط.

MDG:F
MDG ACHIEVEMENT FUND
المساواة في النوع الإجتماعي وتمكين المرأة
Health
حقوق
Rights
مساواة
Education
عمل
حرية
Rights
مشاركة
Sharing Opportunities
تمكين
Equality
تعليم
صحة
عدالة
Justice
Equity
حقوق
مشاركة
Empowerment
Shareef Sarhan 2012